الموسم الثاني
للانصات المركزي

خبراء المجلس الاطلسي: الاتفاق الأمريكي- الإيراني و المنطقة والعالم

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 33
الاحد
2026/06/21
No. :8103

دستور إقليم كوردستان ..

ضرورة تاريخية ومصيرية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

العراق واقليم كردستان

ضرورة مواصلة الحوار والتفاهم وحل المشكلات وفق الدستور

الرئيس بافل يشيد بالسيرة النضالية للقيادي محمود سنكاوي

الرئيس بافل للأعرجي: يخدم البلد بإخلاص ورؤية وطنية

ضرورة توسيع نطاق التعاون لانجاز المهام والمسؤوليات الأمنية والوطنية

الرئيس مام جلال صاحب التاريخ النضالي الكبير في مواجهة الظلم والاستبداد

منظومة المجتمع الكردستاني تدعم دعوة الرئيس بافل إلى الوحدة

الرئيس بافل يؤكد دعمه للشباب خلال مهرجان الفلم الكوردي للموبايل

رئيس الجمهورية: الصحافة الحرة والمسؤولة تمثل ركناً أساسياً في بناء الدولة

الزيدي يرعى مراسم الاستلام والتسليم في مستشارية الأمن القومي و الأمن الوطني

الأمم المتحدة: العراق يحتاج إلى تغيير هيكلي في اقتصاده وربما عقد اجتماعي جديد

قضايا كردستانية

مام جلال.. شخصية استثنائية، والجولات معه محك حقيقي للمعادن

دستور إقليم كوردستان ضرورة تاريخية!!

الإصلاح المؤجل وأزمة تشكيل الحكومة في كردستان

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

اجتماعات الرئاسات وإشكالية تمثيل السلطة القضائية في العراق

تغيير قيادات أمنية بالعراق.. معركة مبكرة لضبط العلاقات مع واشنطن

الحوكمة والإصلاح المؤسسي لمكافحة الفساد

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

اوجلان: بالعودة إلى قيم وجوهر الإسلام يتحقق الإسلام الديمقراطي

عملية السلام تمر بحالة من الجمود ولابد من وضع اطار قانوني لها

تقرير البرلمان الأوروبي حول انتكاسة الديمقراطية في تركيا

حسني محلي: التوتر التركي - الإسرائيلي... القصة كاملة

المـرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

النص الكامل للاتفاق الامريكي الإيراني... و التحديات أمام تنفيذه

بزشكيان:خطاب المرشد خامنئي خارطة طريق مهامنا

الاتفاقية الأمريكية الإيرانية والمنطقة والعالم

ديميتري بريجع: وقف حرب أم إعادة هندسة لتوازنات الشرق الأوسط؟

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

هشام الأعور: إيران وتركيا وإسرائيل.. صناع التحولات الشرق اوسطية

سنية عبدالقادر نايل: تداعيات الحرب في الشرق الأوسط على الأمن الغذائي العالمي

هل بات الغرب مستعدا لرؤية الصين بعيون مختلفة؟

د.سيار الجميل : ظاهرة التفاهة والرداءة في العالم المعاصر

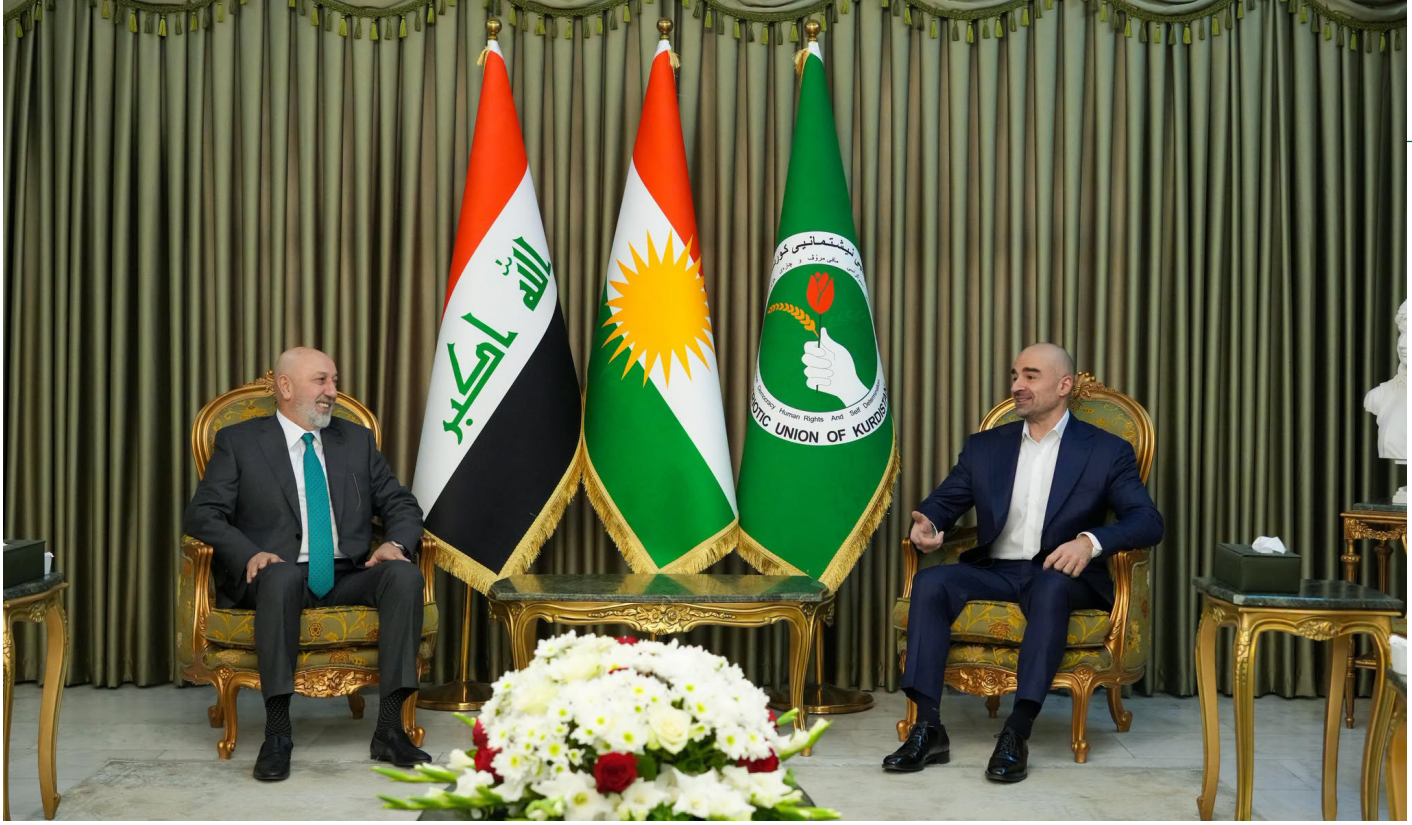

ضرورة مواصلة الحوار والتفاهم وحل المشكلات وفق الدستور

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني يوم السبت ٢٠٢٦/٦/٢٠ في دباشان، فخامة رئيس جمهورية العراق السيد نزار ئاميدي.

وجرى خلال اللقاء التباحث بشأن آخر المستجدات السياسية والاقتصادية والأمنية، على الصعيد المحلي والاقليمي، حيث تم التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار والتفاهم بين جميع الأطراف، للحفاظ على الاستقرار في البلد.

كما تناول الجانبان المشكلات بين أربيل وبغداد، مشددين على ضرورة حلها بالاستناد الى الدستور، وأن تنصب جل الجهود في إطار المصلحة العامة وخدمة المواطنين بشكل أفضل، مع عدم السماح للصراعات السياسية أن تؤثر سلبا في الوضع المعيشي للمواطنين.

وفيما يخص الاتفاق بين الجمهورية الاسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، نظر الطرفان اليه بأهمية، بوصفه خطوة من شأنها الإسهام في خفض التوترات وحل المشكلات عبر الحوار.

وجاء في بيان للمكتب الاعلامي لفخامة الرئيس:التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ٢٠ حزيران ٢٠٢٦ في مدينة دباشان، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل طالباني، حيث جرى بحث الأوضاع العامة في البلاد وعدد من الملفات السياسية والوطنية.

وأكد الجانبان أهمية وحدة الصف الوطني وتكاتف جهود الجميع من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد، ومواصلة العمل على تعزيز مسيرة التنمية والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين، بما يحقق تطلعاتهم في العيش الكريم.

وشدد الجانبان على ضرورة تعزيز العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وتكثيف التنسيق والحوار البنّاء لحسم المسائل العالقة وفقاً للدستور والقانون، بما يراعي مصالح المواطنين ويعزز الشراكة الوطنية ويسهم في دعم الاستقرار السياسي.

كما تم خلال اللقاء بحث تطورات الأوضاع في المنطقة، وجرى التأكيد على أهمية إنهاء التوترات واللجوء إلى الحوار والدبلوماسية لحسم المسائل العالقة.

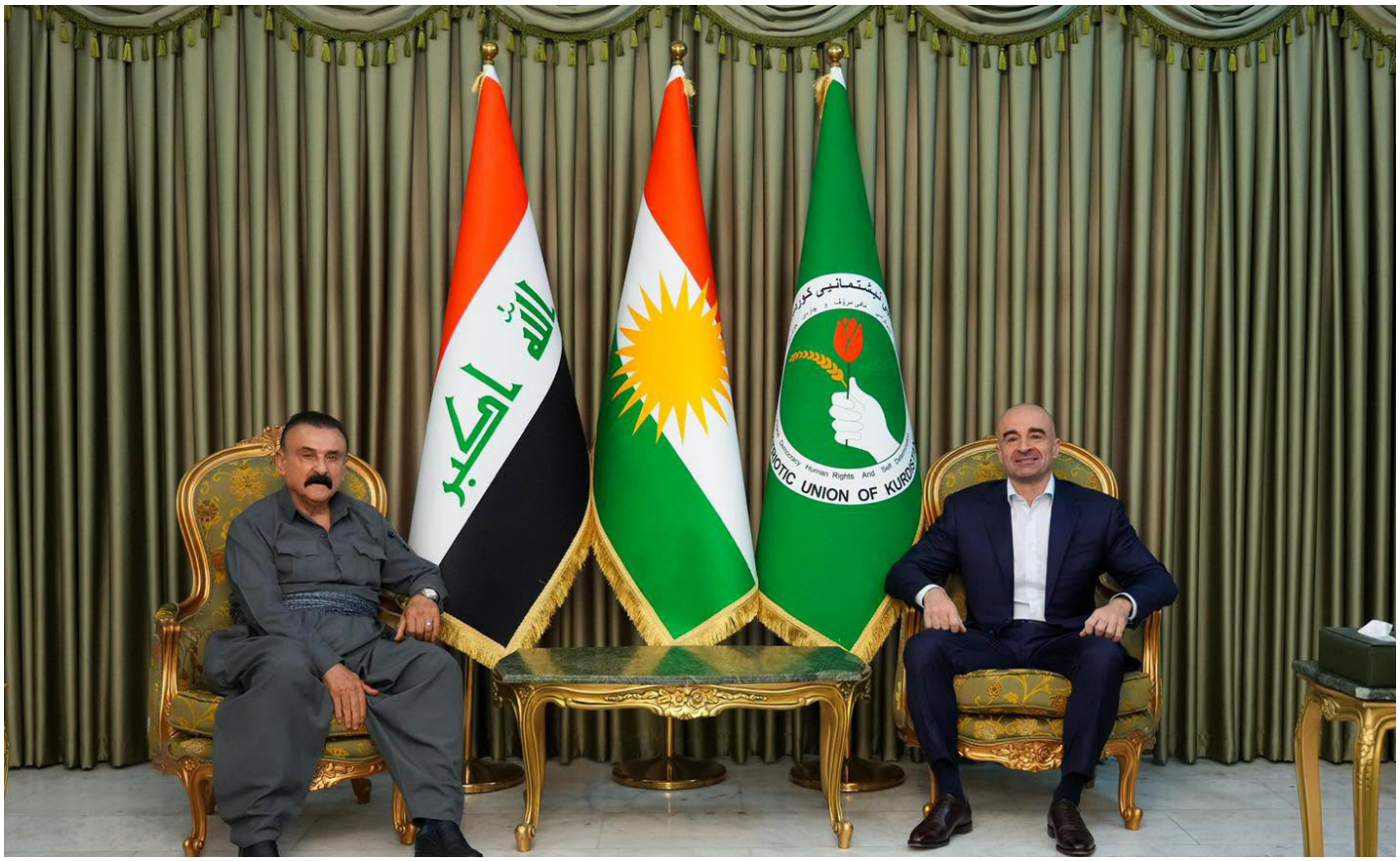

الرئيس بافل يشيد بالسيرة النضالية للقيادي محمود سنكاوي

سنكاوي: نقدر كثيرا عدم مساومتكم على حقوق شعب كردستان

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، ،يوم الخميس ٢٠٢٦/٦/١٨ في دباشان، المناضل البارز في كردستان والاتحاد الوطني محمود سنكاوي.

وخلال اللقاء، أشاد الرئيس بافل بالسيرة النضالية المشرفة للرفيق محمود سنكاوي في مسيرة النضال التحرري الكردي وثورة شعبنا الجديدة، بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، مؤكداً أنه كان دائماً في مقدمة صفوف القتال كأحد القادة البارزين في قوات البيشمركة، ومخلصاً لأرض وشعب كردستان.

من جانبه، جدد محمود سنكاوي دعمه لمواقف وخطوات الرئيس بافل، قائلاً بالامكان ان نقول ان الاتحاد الوطني الكردستاني الان في أيدٍ أمينة، وإنه يقدر كثيرا عدم قبوله أية مساومة على حقوق شعب كردستان، من أجل ضمان تقديم افضل خدمات لجميع أبناء ومناطق كردستان دون تمييز.

الرئيس بافل للأعرجي:
يخدم البلد بإخلاص ورؤية وطنية

استقبل السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الخميس ٢٠٢٦/٦/١٨ في دباشان، السيد قاسم الأعرجي مستشار الأمن القومي العراقي، بحضور السيد محمود سنكاوي.

من ثم وخلال اجتماع حضره كل من السيد جلال الشيخ ناجي رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ زانياري، والسيد هيوا أحمد رئيس جهاز الآسايش في إقليم كوردستان، جرى التباحث بشأن آخر المستجدات الأمنية والعسكرية في العراق.

وتم التأكيد على استمرار التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية في اقليم كوردستان والعراق، لمواجهة جميع أنواع التهديدات.

وأشاد الرئيس بافل جلال طالباني بدور السيد قاسم الأعرجي في حماية استقرار البلد، قائلا: «سيادته يخدم البلد بإخلاص ورؤية وطنية».

وقد أبدى الطرفان ترحيبهما بالاتفاق التاريخي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الاسلامية الإيرانية، معتبرين إياه عاملا لتحقيق المزيد من الاستقرار في المنطقة.

ضرورة توسيع نطاق التعاون لانجاز المهام والمسؤوليات الأمنية والوطنية

اجتمع جلال شيخ ناجي مسؤول وكالة الحماية والمعلومات/المعلومات، وهيوا احمد رئيس جهاز الآسايش في اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٦/٦/١٨ في السليمانية مع قاسم الأعرجي مستشار الأمن القومي العراقي والوفد الامني المرافق له.

وناقش الجانبان خلال الاجتماع آخر التطورات الأمنية، وأكدا على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون المشترك لمواجهة التحديات.

واتفق الجانبان على ضـرورة توسيع نطاق التعاون لانجاز المهام والمسؤوليات الأمنية والوطنية، وتوحيد الجهود للحفاظ على الأمن القومي والاستقرار في البلاد.

الرئيس مام جلال صاحب التاريخ النضالي الكبير في مواجهة الظلم والاستبداد

زار قاسم الاعرجي مستشار الامن القومي العراقي، والوفد المرافق له، الخميس ٢٠٢٦/٦/١٨، ضريح فقيد الامة الرئيس مام جلال في مدينة السليمانية.

وقال الاعرجي في تصريح صحفي: ان السليمانية مدينة عزيزة علينا ولدينا تاريخ نضالي كبير معها ونحن نزور اليوم السليمانية لتعزيز علاقتنا التاريخية والنضالية معاً.

واضاف: ان الرئيس مام جلال لديه تاريخ نضالي كبير وعندما اصبح رئيسا للجمهورية استطاع جمع مختلف الاطراف السياسية وتجاوز الازمات، وهو شخصية سياسية كبيرة تستحق كل الاشادة والتقدير.

واوضح: نحن سنجتمع اليوم مع رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني لمناقشة عدد من الملفات الامنية المشتركة وسنبحث معه الاوضاع الراهنة.

هذا وكتب مستشار الامن القومي سطروا في دفتر الذكريات على ضريح الرئيس مام جلال، فيما يأتي نصها:

بكل فخر واعزاز زرنا الشخصية الكبيرة والقائد مام جلال صاحب التاريخ النضالي الكبير في مواجهة الظلم والاستبداد، وبعد ٢٠٠٣ اصبح رئيسا للجمهورية العراقية وتميز رحمه الله بقدرته على جمع الفرقاء واحتواء الاخرين وبذل جهوداً كبيرة لرفع اسم العراق عاليا في المحافل الدولية واعلائه الى مكانته المرموقة.

رحم الله القائد مام جلال والمجد والحلود لكل الشهداء.

منظومة المجتمع الكردستاني تدعم دعوة الرئيس بافل إلى الوحدة

أعربت لجنة العلاقات الخارجية في منظومة المجتمع الكردستاني (KCK) عن دعمها لدعوة بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني (YNK) إلى الوحدة، حيث قال طالباني: «من الواضح أن أهم حاجة للكرد اليوم هي الوحدة الوطنية».وقد أعلنت لجنة العلاقات الخارجية في منظومة المجتمع الكردستاني (KCK) تأييدها لدعوة بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، وذلك في بيان مكتوب جاء فيه ما يلي:

«إلى الإعلام والرأي العام

لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط مركزا للسياسة العالمية، إن النظام الذي أُرسى دعائمه قبل مائة عام لم يفشل فحسب في معالجة المشكلات السياسية والاجتماعية الراهنة، بل تحول بحد ذاته إلى مشكلة تؤرق الشعوب وتؤثر على السياسة العالمية، فمن جهة، تسعى القوى الدولية لحل هذه المشكلات عبر التدخلات الخارجية، ومن جهةٍ أخرى، تزداد دول المنطقة تشددا وتمسكا بالوضع الراهن، ساعية للخروج من الأزمة بهذه الطريقة مهما كان الثمن، ومع ذلك، ونظرا لعدم مراعاتها لمبادئ الديمقراطية وإرادة الشعوب، فإن أيا من القوى الدولية أو دول المنطقة لا تستطيع الخروج من هذه الأزمة والفوضى أو التوصل إلى حل دائم، ونتيجة لذلك، نجد هذه الأطراف تتصارع فيما بينها من ناحية، وتسعى للتوصل إلى تسويات قائمة على المصالح المشتركة من ناحيةٍ أخرى.

إن هذه القوى -سواء في صراعها لتكريس الوضع القديم أو في اتفاقها على إرساء وضع جديد- تستخدم الكرد وتوظف تضحياتهم كأداة سياسية. فعلى مدى المائة عام الماضية، كان هدفها إبقاء الكرد في حالة من الإنهاك والجراح، في وضع أشبه بمن هو «نصفه في القبر ونصفه خارجه».

وتتمحور السياسة المتبعة ضد الكرد حول هذا الأمر تحديدا، وعند النظر إلى التطورات الراهنة والتصريحات الصادرة، يتضح جليا أن الهدف هو استمرار هذا الوضع غير المشروع -الذي يقع خارج الأطر السياسية والقانونية-

دعوة طالباني لتحقيق الوحدة الوطنية ذات قيمة ودلالات هامة

المفروض على الكرد لمائة عام أخرى. لكن في الواقع، يكمن السبب الجذري للأزمة في الشرق الأوسط في عدم حل القضية الكردية، وإبقاء الكرد في وضع يفتقر إلى الغطاء القانوني والسياسي، ومواجهتهم لسياسات الإنكار والصهر القومي التي سادت طوال تلك الحقبة، أو بعبارة أخرى، مواجهتهم للإبادة الثقافية.

لذا، فإن السبيل الأكثر فعالية للكرد للخروج من هذا الوضع يكمن في أنْ يتحولوا هم أنفسهم إلى رمز للأمل في الديمقراطية والحرية، وأنْ يرسخوا مكانتهم كفاعلين نشطين في السياسة الإقليمية، وأنْ يشقوا طريقا نحو حل قائم على الوحدة الديمقراطية، بدلا من تعليق الآمال على الأطراف الإقليمية والدولية، إن دور الكرد -في سياق إعادة تشكيل الشرق الأوسط وضمن إطار الوحدة الديمقراطية- يُعد دورا حيويا لا غنى عنه.

من الواضح والجلي أن الأولوية القصوى للكرد اليوم هي تحقيق الوحدة الوطنية؛ إذ أن إنجاز هذه الوحدة في أقرب وقت ممكن يُعد أمرا يتجاوز مجرد كونه ضرورة.

وبصفتنا حركة خاضت كافة المراحل الهامة في تاريخ نضالنا، فإننا نعتبر اليوم تحقيق الوحدة الوطنية الديمقراطية للكرد مهمة جوهرية، ونولي أهمية بالغة للمشاركة الفاعلة لكافة الأوساط السياسية والقطاعات الاجتماعية في كردستان.

وتُعد «الوحدة الديمقراطية الوطنية للكرد» إحدى الركائز الأساسية لمسار «السلام والمجتمع الديمقراطي» الذي أطلقه القائد آبو، وفي هذا السياق، فإننا نثمن عاليا الموقف وكافة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وعلى هذا الأساس، فإننا نرى أن الدعوة التي وجهها السيد بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني لتحقيق الوحدة الوطنية بمناسبة ذكرى تأسيس حزبه، هي دعوة ذات قيمة ودلالة هامة.

لقد قدم القائد آبو جهودا وطرح رؤى تهدف إلى تحقيق الوحدة الديمقراطية للكرد دون إضاعة للوقت. ونحن، كحركة، نعتبر الوحدة الديمقراطية للشعب الكردي ضرورة تاريخية أولى وبالغة الأهمية. وسعيا منا للوفاء بهذه المسؤولية التاريخية، فإننا نواصل جهودنا وتعاوننا مع الأحزاب والمنظمات الاجتماعية الكردية، ونحن على ثقة بأن دعوة السيد بافل طالباني ستدفع كافة الأحـزاب والمنظمات والقطاعات الاجتماعية الكردية المعنية إلى التذحرك الفوري -دون إضاعة للوقت- لضمان تحقيق الوحدة الديمقراطية الكردية التي يتوق إليها شعبنا.

إن مطلب شعبنا التاريخي من أجل الوحدة الوطنية، وروح الوحدة الوطنية المتصاعدة حول مقاومة روج آفا، يفرضان مهمة حتمية على الأحزاب، فقد أظهر شعبنا هذه الإرادة التي تدركها الأحزاب أيضا، وحدد المهمة الأولى لهذه الأحزاب باعتبارها واجبا جوهريا.

في الآونة الأخيرة، وتحديدا في ١١ أيار، انطلقت دعوة للوحدة الوطنية من مختلف شرائح شعبنا في جنوب كردستان، وذلك بمشاركة نخبة من المثقفين والوجهاء والنشطاء في الاجتماع الذي عُقِد هناك.

وإننا، بصفتنا حركة، نولي أهمية بالغة لمثل هذه الدعوات، وندرك تماما المسؤوليات الملقاة على عاتقنا، ونؤكد عزمنا على مواصلة أداء مهامنا، كما ندعو كافة الأحزاب والهياكل السياسية في أجزاء كردستان الأربعة، وحركات المرأة والشباب، والفنانين والمثقفين، إلى الانضمام للجهود الرامية لتحقيق الوحدة».

الرئيس بافل يؤكد دعمه للشباب خلال مهرجان الفلم الكوردي للموبايل

شارك السيد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٦/٦/٢٠ في السليمانية بمهرجان الفيلم الكوردي للموبايل، الذي نظمته مؤسسة (VIM).

وبعد مشاهدته للأفلام المشاركة، أعرب الرئيس بافل عن شكره وتقديره للسيدة لافه حكمت، رئيسة مهرجان الفيلم الكوردي للموبايل، وللمنظمين والمشاركين، مثمناً جهودهم في تنظيم المهرجان بمستوى عالٍ.

وقال بافل جلال طالباني: إن هذا المهرجان يمثل فرصة جيدة لدعم وتشجيع الشباب المهتمين بهذا المجال، بما يسهم في تحويل طموحاتهم إلى المشاريع ويجعلهم جزءاً من عملية تطوير البلاد.

كما جدد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني دعمه الكامل للشباب، وقام بتوزيع الجوائز على الفائزين الأوائل في المهرجان والمشاركين، معربا عن أمله في أن تشكل هذه الخطوات حافزا أكبر لتطوير قطاعي الفيلم والسينما في إقليم كوردستان.

رئيس الجمهورية:

الصحافة الحرة والمسؤولة تمثل ركناً أساسياً في بناء الدولة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ١٨ حزيران ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وفد اتحاد الصحفيين العراقيين.

وبحث اللقاء واقع العمل الصحفي في العراق وسبل تعزيز دور الإعلام الوطني في ترسيخ الوعي المجتمعي ونقل الحقائق بمهنية، إلى جانب مناقشة التحديات التي تواجه الأسرة الصحفية وضرورة توفير البيئة المناسبة لتمكينها من أداء رسالتها.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن الصحافة الحرة والمسؤولة تمثل ركناً أساسياً في بناء الدولة الحديثة، مشدداً على أهمية دعم الصحفيين وتوفير الظروف التي تكفل أداء عملهم بحرية واستقلالية.

كما أشار فخامته إلى الدور المهم للإعلام في تعزيز الوعي المجتمعي، وترسيخ قيم المواطنة، وبناء رأي عام واعٍ يستند إلى المعلومة الدقيقة والموثوقة، مؤكداً أهمية الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية وإرساء الممارسات الإعلامية الرصينة القائمة على المصداقية وبما يعزز ثقة المجتمع بالمؤسسات الإعلامية.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن شكرهم وتقديرهم لفخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه ودعمه للأسرة الصحفية، مؤكدين مواصلة العمل المسؤول خدمةً للوطن والمصلحة العامة.

الزيدي يرعى مراسم الاستلام والتسليم في مستشارية الأمن القومي وجهاز الأمن الوطني

رعى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، السبت، مراسم الاستلام والتسليم في مستشارية الأمن القومي، بين المستشار الجديد السيد قاسم حسن العبودي، والمستشار السابق السيد قاسم محمد جلال الأعرجي. وشدد السيد الزيدي، خلال رعايته المراسم، على أهمية المضي في الأداء المهني والارتقاء بمستوى العمل المؤسسي، ومواصلة تلبية المهام المناطة بالمستشارية، بما يعزز مستوى الأمن والاستقرار، ويدعم القدرات الأمنية لجميع الأجهزة والتشكيلات المعنية.

كما أشاد سيادته بالأداء المهني للسيد الأعرجي طيلة شغله موقعه، مؤكداً ضرورة الاستمرار في متابعة الملفات الأمنية الستراتيجية، والبرامج الخاصة، التي تعزز من استقلال القرار الأمني العراقي، وتدعم سيادة البلاد.

وكذلك رعى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، السبت، مراسم الاستلام والتسليم بين رئيس جهاز الأمن الوطني الجديد السيد باسم محمد يونس البدري، ورئيس الجهاز السابق السيد عبدالكريم عبد فاضل حسين البصري. وأكد السيد الزيدي أهمية مواصلة جهاز الأمن الوطني أداء مهامه الوطنية في حماية أمن العراق وتعزيز الاستقرار، مشيداً بالجهود التي بذلها السيد عبدالكريم البصري خلال مدة توليه المسؤولية، ومتمنياً التوفيق والنجاح للسيد باسم البدري في مهامه الجديدة.

وشدد السيد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة استمرار العمل المؤسسي، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية، بما يرسخ الأمن الوطني ويحفظ مصالح الدولة العليا.

قاعدة عمل مشترك مع العراق ..

الأمم المتحدة:العراق يحتاج إلى تغيير هيكلي في اقتصاده وربما عقد اجتماعي جديد

أكد الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، عبد الله الدردري، تأسيس قاعدة عمل مشترك بناء على الرؤية الوطنية العراقية، فيما بين أن التجربة العراقية في إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية كانت تجربة ناجحة لكل المناطق العربية.

وقال الدردري في لقاء مع عدد من وسائل الإعلام : إنه التقى خلال زيارته إلى العراق رؤساء الوزراء والجمهورية والنواب ومجلس القضاء الأعلى، فضلا عن وزيري المالية والخارجية للتباحث معهم حول المساعدة في تأسيس اقصاد عراقي حقيقي وقائم على المنافسة، مشيرا إلى أن التوتر في المنطقة أثر في تصدير النفط العراقي.

وأضاف الدردري، أن العراق يحتاج إلى تغيير هيكلي في اقتصاده وربما عقد اجتماعي جديد، مشيرا إلى أن رئيس الوزراء تحدث عن رؤية اقتصادية قوية ومؤسسات تعمل بنموذج اقتصادي حقيقي ومكافحة الفساد بشكل فعال إذ لايمكن النهوض بالاقتصاد

دون ذلك.

وبين أن الحديث مع القيادات العراقية تركزت حول مواضيع تتعلق بتطوير النظام المالي بما يسمح بجذب وزيادة الموارد المالية، لاسيما الاستثمار وتنمية القطاع الخاص العراقي والأجنبي، خصوصا أن المناطق التي أُعيد إعمارها والتي عانت من وجود أزمة اقتصادية وغياب النشاط الاقتصادي الفعال خلال مرحلة مابعد التحرير.

وتابع الدردري، أن الحكومة والأمم المتحدة سيعملان على برامج تنمية محلية متكاملة فيها بنى تحتية ونشاط اقتصادي وخدمات الحماية الاجتماعية للمواطنين في عموم مناطق العراق، معربا عن استعداد الأمم المتحدة لدعم صندوق التنمية العراقي الذي يحتاج إلى مأسسة وقانون وخبرات تدعمه ليكون جهازا لتعبئة موارد مالية خاصة باتجاه مشاريع استثمارية مدروسة.

وأشار الدردري، إلى أنه خلال لقاء وزير المالية أكد على ضرورة أتمتة الوزارة، وإمكانية توحيد البنوك العراقية في بنك «تنمية عراقي» يكون شريكا للحكومة في مشاريع استثمارية كبرى.

وأوضح أن هنالك فريقا متعدد الاختصاصات من كبار الخبراء العالميين في الأمم المتحدة سيزور العراق قبل نهاية العام الحالي للمساعدة في بلورة جميع الأفكار الاقتصادية، منوها إلى مشروع الربط الإقليمي الذي سيبدأ قريبا ويسمح بربط البنى التحتية في المنطقة بشكل فعال وتوسيعها ويجذب استثمارات خاصة لبنائها بمشاركة العراق.

وفي معرض رده على سؤال بخصوص غلق ملف النزوح، أكد الدردري أن العراق استطاع إعادة ٤ ملايين و٩٠٠ ألف نازح عراقي إلى مناطهم الأصلية بالتعاون مع المنظمات الدولية وبكلفة مليار و٨٠٠ مليون دولار وهذا الرقم يعد قليلا بالمقارنة مع التجارب التي تحصلت في بعض البلدان العربية، منوها إلى أن الحكومة طلبت إعداد مشروع لمنطقة سنجار وإعادة المواطنين إلى أراضيهم ومنازلهم، والمساعدة في مشروع توزيع الأراضي في المنطقة لضمان سكن وحياة كريمة تسمح للنازحين بالعودة إلى مناطقهم الأصلية.

عماد أحمد:

مام جلال.. شخصية استثنائية، والجولات معه محك حقيقي للمعادن

*ترجمة: نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى

هناك رجال لا يجلسون على كراسي السلطة فحسب، بل يستقرون في ضمائر الناس وذاكرتهم.

وكان الرئيس مام جلال واحدا من هؤلاء الرجال؛ ففي خضم السياسة كان يحمل قلبا دافئا، ولم يفقد ابتسامته أو أمله حتى في أصعب مراحل تاريخ كوردستان.

ولم يكن السفر معه مجرد مرافقة لقائد سياسي، بل

كان رحلة لاكتشاف إنسان يتمتع بكاريزما خاصة وروح بسيطة وإنسانية، مفعمة بالحيوية والدفء.

منذ عام ١٩٩٤، وبصفتي عضوا في المكتب السياسي، رافقته مرارا في رحلاته إلى دول الجوار وأوروبا، حتى فترة مرضه ورحلته الأبدية. كنت ضمن الوفود السياسية وفي لقاءاته مع الرؤساء وكبار المسؤولين في تلك الدول. ولم تكن تلك الرحلات بالنسبة لي مجرد مشاركة في نشاط سياسي، بل كانت مدرسة لفهم الإنسان وفنون القيادة. ومن خلالها تعلمت أن العظمة لا تكمن في السلطة وحدها، بل في سعة القلب التي تمكِن الإنسان من كسب قلوب الآخرين.

يقال: (السفر والمعاملة محكّ الرجال). وهذا صحيح، لأن الإنسان يظهر على حقيقته أثناء السفر، بلا أقنعة ولا تزييف. وكان مام جلال يبدو أكثر تميزا في السفر؛ فعلى الرغم من مكانته السياسية وكاريزمته المعروفة، كان عن قرب إنسانا متواضعا جدا، لطيف الحديث، حاضر النكتة، محبوبا وقريبا من قلوب رفاقه. وكان يسعى إلى أن يشعر الجميع بالراحة والسعادة، حتى في خضم أهم اللقاءات السياسية. وكثيرا ما كان يبدد إرهاق يوم طويل وشاق بنكتة قصيرة، فيشيع جوا من الهدوء والطمأنينة حوله.

وفي كثير من الرحلات كنت ألاحظ أن مام جلال كان يفكر بالإنسان قبل أن يفكر بالبروتوكول الرسمي. ففي المطارات والفنادق وداخل السيارات، ومن أبسط الأسئلة إلى أعقد القضايا السياسية، كان يحرص على أن يشعر الشخص المقابل بقيمته وأهميته. وهذه الخصلة، التي كثيرا ما تضيع في عالم السياسة، كانت واضحة جدا لديه.

كان مام جلال مستمعا جيدا. ففي كثير من الأحيان كان يصغي قبل أن يتحدث، وكان حريصا على الفهم. ولذلك استطاع أن يتحاور مع أكثر الشخصيات والأفكار اختلافا، وأن يبني جسورا من الثقة معها. وحتى في أصعب اللقاءات السياسية، كنت تشعر أن كلامه لم يكن بهدف الإقناع فقط، بل بهدف تقريب القلوب ووجهات النظر.

وفي بعض الرحلات، بعيدا عن الإعلام والرسميات،

> **في خضم السياسة كان يحمل قلبا دافئا**

كانت تظهر جوانب أكثر إنسانية ورقة في شخصيته. كان يتحدث عن التاريخ والأدب والشعر والذكريات. وكنت تشعر أن خلف ذلك السياسي الكبير روح مثقف وقلب إنسان مفعم بالمشاعر. وربما لهذا السبب أحبه كثيرون كإنسان قبل أن ينظروا إليه كرئيس.

وعلى الرغم من كاريزمته وقوته السياسية الخاصة، كان يخلع عنه في السفر عباءة (الشخص الأول)، ويتحول إلى رفيق قريب؛ بشوش، متواضع، منفتح وكريم. ولم يجعل من عمره أو مكانته أو منصبه حاجزا بينه وبين رفاقه. ولم يكن تعامله باحترام وود يقتصر على أعضاء الوفد أو العاملين معه، بل كان يشمل الحراس والسائقين وموظفي الخدمة في البلدان المضيفة، بل وكان أحيانا يساعدهم ويمنحهم من كرمه.

وكان مام جلال شديد الاهتمام بالأناقة والترتيب؛ يرتدي ملابس أنيقة، وربطة عنق حمراء، وقميصا أبيض. كما كان ملتزما بالمواعيد ولا يتأخر عن لقاءاته. وفي الاجتماعات كان سيد المعرفة والخبرة؛ يعرف كيف يبدأ الحديث وكيف ينهيه بطريقة مؤثرة. وعندما يتحدث، كان يدخل إلى صلب الموضوع بهدوء وتدرج، ويبهر محاوريه بسعة اطلاعه ومعرفته بالتاريخ والأدب وسياسات الدول المختلفة. وكثيرا ما كنت أرى على وجوههم علامات الاحترام والإعجاب.

بالنسبة للرئيس مام جلال، لم يكن السفر مجرد انتقال من بلد إلى آخر، بل كان متنفسا خارج الواجبات الرسمية، وتحررا من سجن (الشخص الأول).

كان يحب الطعام، ولا سيما المطبخ الإيراني، مثل

> مام جلال ليس مجرد اسم في صفحات التاريخ بل إحساس خالد

الكباب المفروم وطبق الفسنجون. وعلى الموائد العامرة وفي الجلسات الودية، كانت تظهر بوضوح روحه الكريمة وعيناه المليئتان بالمودة تجاه الجميع.

وكان ينزعج من المطبات الهوائية أثناء الطيران، لكن الخوف لم يكن يظهر على وجهه أبدا. كما لم يكن يضايق السائقين داخل السيارات، ولم يكن يفقد صبره في الرحلات الطويلة. وأتذكر أننا عدنا مرة بالسيارة من طهران إلى سنندج، ثم إلى مريوان، ومنها إلى السليمانية. كنت جالسا إلى جانبه، وكان بين الحين والآخر يدندن الأغاني بصوت خافت، ويحفظ ألحان الأغاني الأصيلة، كما كان يحفظ الشعر القديم. وخلال الطريق كان يناقش القضايا السياسية ويقيّم الأحداث وزياراته بدقة. كانت الرحلة طويلة جدا، لكن الملل أو التعب لم يظهرا عليه. بل إنه قبل أن يتوجه إلى منزله في دباشان، زار متنزه آزادي ليتفقد مدى تقدم المشروع.

وفي رحلة أخرى إلى القاهرة، كنا ضمن وفد رفيع المستوى من الاتحاد الوطني الكوردستاني ضم الدكتور فؤاد معصوم، وعدنان المفتي، ومصطفى سيد قادر، وملا ياسين، وكاتب هذه السطور.وكان مام جلال قد أحضر من طهران هدية من (الكافيار) للصحفي الكبير محمد حسنين هيكل.

وعندما قدمها له قال مازحا: (في أول زيارة لك إلى شاه إيران لم تتناول الكافيار على مائدة الإفطار، أما الآن وبعد عشرات السنين فقد أحضرته لك هدية، وأظن أنك ستتذوقه هذه المرة). فضحك هيكل وأجاب: (إنها أندر هدية قُدمت لي).

وخلال تلك الرحلات تعلمنا الكثير من مام جلال. فقد كان دائم الإلهام. ومن المظاهر اللافتة أن وسائل الإعلام في البلدان المضيفة كانت تولي لقاءاته اهتماما كبيرا. وكانت معظمها تطلب إجراء مقابلات صحفية أو مؤتمرات إعلامية معه، وكان يلبّي تلك الطلبات بسرور، لأنه كان يدرك أهمية تلك الفرص في إيصال صوت شعب كوردستان والدفاع عن حقوقه المشروعة.

كان مام جلال، بلا شك، بعيد النظر، واسع الخبرة، وصاحب عقل ثاقب. وكانت مصلحة الشعب والوطن عنده فوق جميع المصالح الحزبية. ولذلك لم يكن مجرد الأمين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني، بل كان بحق قائد الحركة التحررية في كوردستان.

واليوم، بعد أن غاب مام جلال من بيننا، ندرك أكثر معنى وجوده. فهناك أناس تنتهي حكايتهم بالموت، وهناك آخرون يتحولون إلى امتداد للذاكرة والعزة والأمل لدى أمة بأكملها. وكان مام جلال من هذه الشخصيات.

قد يسجل التاريخ أسماء كثير من القادة في صفحاته، لكن قلة منهم فقط تبقى في قلوب الناس. وكان مام جلال واحدا ممن لم يفقدوا إنسانيتهم وسط صخب السياسة، وظل قادرا، رغم وجوده في قلب السلطة، على التعامل بصدق وبساطة وابتسامة دافئة مع رفاقه.

ومع مرور السنوات على تلك الرحلات، أزداد يقينا بأن بعض الرجال لا يُعرفون بالسياسة وحدها، بل بالأثر الإنساني والدفء الذي يتركونه في نفوس الآخرين.

كان مام جلال واحدا من هؤلاء؛ رجلا لم يفقد إنسانيته في أوج السلطة، واستطاع وسط كل تلك الأزمات والحروب والتعقيدات أن يبعث الطمأنينة في القلوب بابتسامة جميلة. فالتاريخ يسجل أسماء كثير من القادة، لكن قلة منهم تتحول إلى ذكرى حية لا تموت.

ومام جلال ليس مجرد اسم في صفحات التاريخ، بل هو إحساس؛ وبعض الأحاسيس لا تموت أبدا.

لقد كان مام جلال بحق شخصية نادرة لدى الجميع، ولا سيما لدى رفاقه.

المستشارالقانوني عمر عبدالرحمن علي:

دستور إقليم كوردستان ضرورة تاريخية!!

دستور إقليم كوردستان ضرورة تاريخية ومصيرية في الوقت الحاضر الذي يمر فيها العراق عموما وإقليم كوردستان خصوصا، تجاه تغييرات سياسية مهمة في المنطقة، بعد مضي أكثر من مائة عام على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بتغييرات خارطة الشرق الأوسط والمتغيرات الجيوسياسية، وكواقع دستوري وقانوني ضمن إطار دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥ وإقرارها بدستورية الإقليم وسلطاتها القائمة ضمن المادة (١١٧) من دستور العراق، وكما للإقليم حق في وضع دستور خاص به ضمن أطر دستور العراق، بتجديد هيكلة سلطاتها وتحديد صلاحياتها وبيان آلية ممارسة تلك الصلاحيات، ولمعرفة ماهية تلك القواعد الدستورية بحق مصير شعب ناضل من أجل تنظيم حياته اليومية والعيش بسلام وأمان وتحقيق أهدافه الرئيسية المتمثلة بحق تقرير المصير، وتحقيق حقوقها الدستورية ضمن مواد دستور العراق الخاص بالمناطق المتنازع عليها حسب تعبير دستور العراق، وفي الحقيقة انها مناطق مستقطعة من أراضي كوردستان.

سبق وبالقرار المعدل (١١٦) لسنة ٢٠٠٨ إقرار مشروع دستور إقليم كوردستان المصادق عليه في برلمان كوردستان بقرار رقم (١٩) المعدل لسنة ٢٠٠٩، وللأسف لم يدخل القرار حيز التنفيذ، رغم أن المشروع نابع

> للإقليم الحق في وضع دستور خاص به ضمن أطر دستور العراق

من إرادة ورغبة الشعب الكوردي، بهدف تنظيم حياة الفرد بقواعد دستورية وتحديد نظامها السياسي وهيكلة السلطة التنفيذية وسلطاتها ومدى سلطة وصلاحية القابضين على السلطة، ومعرفة الحقوق وواجبات ومسؤولية سلطات الإقليم وهيئاتها تجاه إدارة شعب الإقليم وصيانة حقوقها والمحافظة على نظامها الديمقراطي السمة الرئيسية للنظام الفيدرالي.

الدستور يخلق الدولة ويجعل منها صاحبة السلطة ويحدد من الذي يمارس تلك السلطات، لأن السلطة ليست ملكا للحكام، إنما ملكا واختصاصا للدولة، لذا فإن وجود الدستور الفيصل الوحيد يقرر ويميز حقوق وواجبات أفراد الشعب ويحميهم من هيمنة القابضين على السلطة، وحمايتهم من الخضوع والجشع والرغبات الشخصية للقابضين على السلطة سواء أشخاصا أو الفئات المتنفذة المهيمنة على السلطة.

ولتحقيق تلك الأهداف المرجوة من وجود دستور قائم، سواء كان دستورا مرنا أو جامدا، مكتوبا أو عرفيا، ينبغي الإسراع في تشريع وتفعيل مشروع دستور الإقليم المقرر من برلمان كوردستان، لأنها مجموعة من القواعد الآمرة التي تتربع على هرم القواعد القانونية العادية والقرارات الإدارية لسمو وعلوية قواعدها.

غياب دستور الإقليم وتأثيره على السلطات القائمة التشريعية والقضائية والتنفيذية، والأهم من كل ذلك عند غياب الدستور وعدم تواجد وتشكيل المحكمة الدستورية في الإقليم.

لغياب الدستور تاثير على السلطة التشريعية من حيث ظهور مشاكل عدة من الجانب التنظيمي والإداري للسلطة التشريعية وتأثيراتها السلبية بإجراء تعديلات مستمرة على مشاريع القوانين بحسب أهواء الأحزاب المسيطرة على السلطة الفعلية في الإقليم، بهدف تحقيق مصالحها ورغباتها السياسية، بل إن غياب الدستور والأخص المحكمة الدستورية أدى إلى إطلاق يد المشرع وتوسيع صلاحياته من خلال إصدار التشريعات المتعلقة بالنظام القانوني دون سند من الدستور.

وعلى سبيل المثال هناك قوانين قد تم إصدارها من السلطة التشريعية دون التطبيق والتنفيذ بالشكل المقرر في القانون نفسه ووفقا لأسبابها الموجبة الصادر القانون من أجلها، منها قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧، قانون النفط والغاز، وقانون صندوق كوردستان للعائدات النفطية رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.

رغم أن القانونين المذكورين مرتبطان بالمواد (١١١) و(١١٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

أما بخصوص أثر غياب دستور الإقليم على السلطة القضائية ومدى تأثير غياب الدستور على سير وإدارة

> الدستور يعمل على تنظيم هيكلة السلطات داخل الدول والحكومات

هذه السلطة الموصوفة بملجأ الضعفاء والمظلومين وأمل الخائبين، فالثابت فقها وقضاء أنها المرجع الوحيد لتحقيق العدالة وسيادة القانون واستقلالية هذه السلطة لأنها مختصة ومؤمنة بتحقيق العدالة وإحقاق الحق وإعطاء كل ذي حق حقه وهي المرجع الأخير لإعادة وحماية حقوق المستضعفين ورفع الظلم عن المظلومين.

إن تحقيق العدالة والمساواة عند استقلالية السلطة القضائية يخلق إقليما دستوريا ضامنا لحقوق أفراده ويصون حرياتهم واستقلاليتهم ويهيئ لهم العيش بكرامة وسلام وأمان.

هنا ولتحقيق تلك الرغبات فلابد من تواجد دستور ذي سيادة واستقلال، ولتحقيق تلك الأهداف الدستورية لابد من تشكيل محكمة دستورية ضمن دستور الإقليم من القضاة والمحامين ذوي الخبرة التي لا تقل عن عشرين عاما، ومتخصصي الدستور من الأساتذة والأكاديميين.

أما فيما يتعلق بأثر غياب الدستورية بخصوص السلطة التنفيذية، فإن غياب قواعد الدستور وكذلك المحكمة الدستورية يجعل من السلطة التنفيذية السلطة الوحيدة والجهة الآمرة دون رقابة قضائية دستورية متمثلة بالمحكمة الدستورية على غرار المحكمة الاتحادية في جمهورية العراق الاتحادية.

ويجعل هذا الغياب من السلطة التنفيذية تعمل حسب أهواء المتنفذين على السلطة التنفيذية من أعلى الهرم التنفيذي من رئيس السلطة التنفيذية، وذلك لعدم وجود رقيب عليها.

كما ذكرنا بأن الدستور يعمل على تنظيم هيكلة السلطات داخل الـدول والحكومات ورسم مضمون إطارها القانوني، وكل ذلك يؤثر سلبا على عدم الاستقرار القانوني للسلطة التنفيذية، لأن غياب الدستور يخلق حالة مساعدة للمشرع القانوني عند اقتضاء حاجة السلطة التنفيذية أو الواقع السياسي غير الموافق لهيمنة السلطة، لإجراء تعديلات بمسار رغبة السلطة من أجل الخروج من الواقع غير الموافق للجهة السياسية القابضة على السلطة.

وعليه نوصي ونؤكد على ضرورة الإسراع في تشريع دستور الإقليم ليساعد الجميع على الخروج من هذه الأزمة الخانقة في هذا التوقيت غير المناسب لشعب كوردستان.

والله ولي التوفيق.

*محامي ومستشار قانوني وعضو برلمان كوردستان للدورتين الثانية والثالثة

د. شيلان فتحي شريف :

الإصلاح المؤجل وأزمة تشكيل الحكومة في كردستان

بين تحديات التوافق السياسي وإدارة الموارد

يمتلك إقليم كردستان من المقومات السياسية والاقتصادية والبشرية ما يؤهله للانتقال إلى مرحلة أكثر استقرارا وتوازنا في مسار التنمية وبناء المؤسسات. غير أن الواقع القائم يكشف عن فجوة متزايدة بين الإمكانات المتاحة والنتائج المتحققة، الأمر الذي جعل من الإصلاح السياسي والاقتصادي مشروعا مؤجلا يتعثر باستمرار أمام تحديات بنيوية لم تنجح الحكومات المتعاقبة في معالجتها بصورة جذرية.

وتتجاوز هذه التحديات البعد الإداري أو الفني لتلامس جوهر بنية الحكم وآليات اتخاذ القرار. فالإشكالية الأساسية لا تكمن في محدودية الموارد بقدر ما تكمن في طبيعة إدارتها، وفي غياب منظومة حوكمة فاعلة قادرة على تنظيم العلاقة بين المؤسسات وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات بصورة واضحة. وقد أدى تداخل الاختصاصات وضعف التنسيق بين المؤسسات إلى إبطاء عملية صنع القرار، وإلى تراجع مستويات المساءلة عند تعثر التنفيذ، بما انعكس سلبا على كفاءة الأداء الحكومي وفاعلية السياسات العامة.

ويظهر أثر هذا الخلل بوضوح في مسار التنمية داخل الإقليم، حيث لا تزال الفوارق التنموية بين المحافظات قائمة على الرغم من الإمكانات المالية المتاحة. فتركز الاستثمارات والمشاريع الخدمية في بعض المراكز الحضرية، مقابل محدودية الفرص في مناطق أخرى، و ايضا عدم التوازن بين تنمية المدن المختلفة على خلفية ضيق أفق سياسي أسهم في خلق حالة من عدم التوازن التنموي، تجاوزت آثارها الجانب الاقتصادي لتطال الأبعاد الاجتماعية والسياسية، عبر تنامي الشعور بعدم تكافؤ الفرص وضعف العدالة في توزيع الموارد.

كما يمثل ملف التوظيف العام أحد أبرز مظاهر الاختلال المؤسسي. فغياب التطبيق الصارم لمبدأ الجدارة والكفاءة في بعض مفاصل التعيين والترقية، إلى جانب تغليب الاعتبارات غير المهنية في إدارة الموارد البشرية، أدى إلى إضعاف الجهاز الإداري وتقليص قدرته على الاستجابة لمتطلبات التنمية. وتزداد خطورة هذه الإشكالية في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والخريجين، وما يرافقها

من تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة.

أما إدارة المال العام، فما زالت تواجه تحديات تتعلق بمستويات الشفافية والإفصاح. إذ إن محدودية البيانات المتاحة بشأن الموازنات العامة وأوجه الإنفاق ومصير المشاريع التنموية تضعف من أدوات الرقابة المؤسسية والمجتمعية، وتؤدي إلى اتساع فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية. وفي ظل التحولات الاقتصادية والسياسية الراهنة، أصبحت الشفافية والمساءلة شرطين أساسيين لتعزيز الشرعية السياسية وترسيخ الثقة العامة.

وفي السياق ذاته، لا يزال التخطيط التنموي في جانب منه رهينا للمعالجات الآنية والاستجابات قصيرة المدى، بدلا من استناده إلى رؤية استراتيجية بعيدة الأمد. ونتيجة لذلك، تصبح المشاريع والسياسات العامة عرضة للتغيير تبعا للتحولات السياسية والأزمـات الطارئة، بما يعرقل التراكم المؤسسي ويحد من قدرة الحكومة على تحقيق تنمية مستدامة تتجاوز حدود الدورات الحكومية المتعاقبة.

غير أن التحدي الأبـرز الذي يواجه الإقليم اليوم لا يقتصر على الجوانب الإداريـة أو الاقتصادية، بل يرتبط بصورة مباشرة بالأزمة السياسية المتمثلة في تعثر تشكيل الحكومة. فاستمرار الخلافات بين القوى السياسية بشأن تقاسم السلطة وتوزيع المناصب وإدارة الموارد المالية والنفطية يعكس عمق الإشكاليات المرتبطة بنموذج الحكم القائم وآليات إدارة التوازنات السياسية.

وتبرز إدارة الموارد بوصفها إحدى أكثر القضايا حساسية في هذا السياق، ولا سيما ما يتعلق بالإيرادات النفطية والموازنات العامة وآليات توزيعها. فهذه الملفات لم تعد شأنا اقتصاديا فحسب، بل تحولت إلى محور أساسي في المفاوضات السياسية، الأمر الذي جعل التوافق الحكومي مرتبطا إلى حد كبير بحسم الخلافات حول إدارة الثروة وتوزيع عوائدها بين المؤسسات والمناطق المختلفة.

ومن هنا، فإن أزمة تشكيل الحكومة لا يمكن قراءتها باعتبارها مجرد خلاف سياسي عابر، بل هي انعكاس لأزمة أعمق تتعلق بإدارة السلطة والموارد معا. فكلما تأخر التوصل إلى تفاهمات مستقرة بشأن هذه الملفات، ازدادت كلفة

> **أزمة تشكيل الحكومة لا يمكن قراءتها باعتبارها مجرد خلاف سياسي عابر**

التعطيل على الاقتصاد والتنمية والاستقرار المؤسسي، وتراجعت قدرة الحكومة على تنفيذ برامجها وتحقيق تطلعات المواطنين.

وتؤكد التجارب الدولية أن معالجة مثل هذه التحديات ليست أمرا مستحيلا. فقد نجحت العديد من النماذج المقارنة في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال بناء مؤسسات أكثر شفافية، وتوزيع أكثر عدالة للموارد، وربط الإنفاق العام بمعايير الكفاءة والأداء. كما أسهمت الرقمنة وتطوير أنظمة الحوكمة الحديثة في الحد من الفساد الإداري وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

وعليه، فإن الإصـلاح المؤجل في كردستان و عدم انسيابية تصحيح مسار الحكم لم يعد مجرد توصيف لحالة مؤقتة، بل أصبح عنوانا لأزمة بنيوية تتصل بطبيعة إدارة الحكم نفسها. فالحكومة التي تعجز عن تحقيق التوازن بين السلطة والمسؤولية، وبين الموارد والمساءلة، تجد نفسها أمام تنمية غير متوازنة واستقرار سياسي هش وثقة عامة قابلة للتآكل.

إن التحدي الحقيقي في المرحلة الراهنة لا يكمن في تشكيل حكومة جديدة فحسب، وإنما في بناء نموذج حكم أكثر قدرة على تحقيق العدالة والكفاءة معا. فإما أن يتحول الإصلاح إلى مشروع مؤسسي شامل يعالج جذور الأزمة السياسية والاقتصادية، وإما أن يبقى مؤجلا، لتتكرر معه أزمات التعثر والتأجيل بأشكال مختلفة، من دون أن يغادر الإقليم دائرة الإشكالات ذاتها.

*اكاديمية وناشطة سياسية

ژينو حمه خورشيد:

اجتماعات الرئاسات وإشكالية تمثيل السلطة القضائية في العراق

كلما ابتعد القضاء عن السياسة، اقترب أكثر من العدالة

منذ سنوات طويلة، اعتاد العراقيون على متابعة أخبار ما يُعرف بـ"اجتماعات الرئاسات"، والتي تُعقد عادة في بغداد بحضور رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب، فضلا عن رئيس مجلس القضاء الأعلى. وقد تحولت هذه الاجتماعات إلى مشهد سياسي متكرر حتى باتت جزءا من المشهد الرسمي للدولة العراقية.

إلا أن هذا الواقع يثير تساؤلات دستورية وقانونية جديرة بالنقاش، تتعلق بحدود العلاقة بين السلطات الاتحادية ومدى انسجام مشاركة السلطة القضائية في مثل هذه الاجتماعات مع مبدأ الفصل بين السلطات الذي نص عليه الدستور العراقي.

مبدأ الفصل بين السلطات

نصت المادة (٤٧) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على أن:

"تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات."

وهذا النص يمثل أحد أهم الأسس الدستورية للنظام السياسي العراقي، إذ يهدف إلى منع تداخل السلطات وضمان استقلال كل سلطة عن الأخرى ضمن حدود اختصاصاتها الدستورية.

وقد تناول الدستور السلطة التشريعية في الفصل الأول من الباب الثالث، ثم تناول السلطة التنفيذية في الفصل الثاني، حيث نصت المادة (٦٦) على أن:

"تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الـوزراء، تمارس صلاحياتها وفقا للدستور والقانون."

كما نظم الدستور مركز رئيس الجمهورية بوصفه رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، وبين صلاحياته وآلية انتخابه، ثم نظم مركز رئيس مجلس الوزراء وصلاحياته باعتباره المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة.

أما السلطة القضائية فقد نظمها الفصل الثالث من الباب ذاته، حيث نصت المادة (٨٧) على أن:

"السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقا للقانون."

كما أكدت المادة (٨٨) أن:

"القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة."

مجلس القضاء الأعلى في النص الدستوري

حددت المادة (٨٩) مكونات السلطة القضائية الاتحادية، ونصت على أنها تتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية وجهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي والمحاكم الاتحادية الأخرى.

كما نصت المادة (٩٠) على أن مجلس القضاء الأعلى يتولى إدارة شؤون الهيئات القضائية، ويُنظم القانون طريقة تكوينه واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه.

في حين بينت المادة (٩١) اختصاصاته الأساسية والمتمثلة بإدارة شؤون القضاء والإشراف على القضاء الاتحادي وترشيح كبار المسؤولين القضائيين واقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية.

وبالرجوع إلى النصوص الدستورية، يلاحظ أن الدستور تحدث عن مجلس القضاء الأعلى كمؤسسة دستورية،

لكنه لم يضع رئيس مجلس القضاء الأعلى ضمن الرئاسات الدستورية للدولة، ولم يمنحه أي اختصاص سياسي أو تنفيذي في إدارة شؤون الدولة العامة.

الإشكالية الدستورية

لا خلاف على أهمية مجلس القضاء الأعلى ودوره المحوري في إدارة شؤون القضاء، إلا أن الإشكالية تكمن في تحول رئيس مجلس القضاء الأعلى عمليا إلى جزء من المشهد السياسي اليومي من خلال مشاركته المستمرة في اجتماعات الرئاسات واللقاءات السياسية والدبلوماسية والإعلامية المختلفة.

فالقضاء بطبيعته ليس سلطة سياسية، بل سلطة دستورية مستقلة مهمتها تطبيق القانون وحماية الحقوق والحريات وحسم النزاعات. لذلك فإن اقتراب القضاء من مراكز القرار السياسي، حتى وإن كان بحسن نية أو لأغراض بروتوكولية، قد يؤدي إلى إضعاف الصورة الذهنية لاستقلاليته أمام الرأي العام.

إن استقلال القضاء لا يعني فقط عدم التدخل في أحكامه وقراراته، بل يتطلب أيضا الحفاظ على المسافة المؤسسية اللازمة بينه وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يعزز ثقة المواطنين بعدالة القضاء وحياده.

تساؤلات مشروعة

يثير الواقع الحالي مجموعة من التساؤلات القانونية المشروعة:

هل يحتاج رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى هذا القدر من الحضور السياسي والإعلامي؟

وهل تنسجم اللقاءات المتكررة مع المسؤولين التنفيذيين والتشريعيين وقادة الأحزاب والبعثات الدبلوماسية مع مبدأ استقلال السلطة القضائية؟

وهل يسهم هذا الحضور في تعزيز صورة القضاء أم أنه يفتح الباب أمام الشكوك والتأويلات بشأن مدى ابتعاده عن التجاذبات السياسية؟

إن هذه التساؤلات لا تستهدف الأشخاص بقدر ما تستهدف الظاهرة ذاتها، لأن استقلال القضاء قيمة دستورية يجب الحفاظ عليها بغض النظر عن الأشخاص الذين يشغلون المناصب.

الخاتمة

لاتُقاس قوة السلطة القضائية وهيبتها بحجم حضورها السياسي أو الإعلامي، بل بمدى استقلالها وحيادها والتزامها الصارم بأحكام الدستور والقانون.

ومن هنا، فإن المحافظة على مكانة القضاء تقتضي إعادة التأكيد على الحدود الفاصلة بين السلطات الثلاث، والتمسك بروح المادة (٤٧) من الدستور التي جعلت الفصل بين السلطات أساسا للحكم في العراق.

فكلما ابتعد القضاء عن السياسة، اقترب أكثر من العدالة، وكلما حافظ على استقلاله المؤسسي، ازدادت ثقة المواطنين به وبأحكامه.

تغيير قيادات أمنية بالعراق..
معركة مبكرة لضبط العلاقات مع واشنطن

علي الخفاجي- العين الإخبارية- خاص :بين تعديلات أُجريت في مناصب رفيعة بقيادات القوى الأمنية العراقية وأخرى محتملة، تسعى بغداد لضبط مسار العلاقات مع واشنطن.

وتزامن إطلاق رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، علي الزيدي، سلسلة تغييرات واسعة في مؤسسات الدولة مع الزيارة التي أجراها المبعوث الأمريكي الخاص، توم براك، إلى بغداد؛ الأمر الذي أثار تساؤلات في الأوساط السياسية بشأن طبيعة المرحلة الجديدة التي تستعد لها الحكومة العراقية، وما إذا كانت هذه الإجـراءات تمثل إعادة ترتيب داخلية شاملة استعداداً لاستحقاقات أمنية واقتصادية وسياسية مقبلة.

وجاءت أبرز التعديلات في الملف الأمني مع تكليف الدكتور باسم البدري برئاسة جهاز الأمن الوطني خلفاً لعبدالكريم البصري المعروف بـ»أبوعلي البصري»، فيما كُلّف البصري برئاسة لجنة إسناد مكافحة الفساد، في إطار توجه حكومي لتفعيل ملفات النزاهة وملاحقة قضايا الفساد. كما كلف الزيدي باسم البدري لتولي منصب مستشار الأمن القومي خلفاً لقاسم الأعرجي، في تغيير يطول أحد أبرز المواقع المرتبطة بالسياسات الأمنية والعلاقات الخارجية. وينتمي قاسم الأعرجي لمنظمة بدر، وهي جماعة تمتلك كتلة في البرلمان قوامها ٢١ مقعداً، ولديها ٢٢

لواءً مسلحاً منضوياً في الحشد الشعبي.

وأشارت مصادر في مكتب رئيس الوزراء لـ«العين الإخبارية»، إلى أن القائد العام للقوات المسلحة يتجه إلى إحالة نحو ٥٠ ضابطاً برتبة فريق إلى التقاعد، ضمن أكبر عملية إعادة هيكلة للقيادات الأمنية في وزارتي الدفاع والداخلية خلال السنوات الأخيرة.

من جانبه، كشف الخبير الأمني سيف رعد عن معطيات جديدة تربط بين إعـادة هيكلة بعض المناصب الحساسة داخل المنظومة الأمنية العراقية وضغوط دولية، خصوصاً من الجانب الأمريكي، تتعلق بملفات تحقيقات مفتوحة ذات طابع أمني وإرهابي.

وقال رعد لـ«العين الإخبارية»، إن هناك «ضغطاً أمريكياً واضحاً» باتجاه إزاحـــة رئـيـس جهاز الأمن الوطني أبو علي البصري، مشيراً إلى أن هذا التوجه يأتي في إطار تحقيقات ما زالت مستمرة وتشرف عليها جهات دولية، من بينها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI).

> **معطيات جديدة تربط بين إعادة هيكلة بعض المناصب الحساسة**

وبحسب ما أورده، فإن القضية ترتبط بملف مفتوح يتضمن تحقيقات حول أنشطة مزعومة لشبكات مرتبطة بعمليات خارج العراق، مشيراً إلى أن اسم البصري ورد ضمن سياق التحقيقات، إلى جانب اعترافات منسوبة إلى محمد باقر السعدي، أحد قيادات كتائب حزب الله العراق، وهي جماعة مسلحة ترتبط بالحرس الثوري الإيراني.

كما أشار إلى أن السعدي، الذي اعتُقل في تركيا في ١٥ مايو/أيار ٢٠٢٦، وُجهت إليه تهم من قبل وزارة العدل الأمريكية تتعلق بالتخطيط أو التورط في هجمات وُصفت بالإرهابية في أوروبا وأمريكا الشمالية، من بينها محاولة استهداف مواقع يهودية في نيويورك، إضافة إلى حوادث طعن في لندن خلال أبريل/نيسان ٢٠٢٦، وذلك رداً على ضربات أمريكية وإسرائيلية استهدفت إيران في وقت سابق من العام.

وأضاف رعد أن هذه التطورات «قد تكون مرتبطة بشكل مباشر بقرار إقالة البصري من منصبه»، مرجحاً أن تشهد المرحلة المقبلة تغييرات إضافية تطول شخصيات أخرى في مواقع أمنية حساسة داخل الدولة العراقية، في إطار إعادة ترتيب أوسع للمنظومة الأمنية.

وفي سياق متصل، أكدت مصادر سياسية مقربة من الإطار التنسيقي الحاكم لـ «العين الإخبارية»، أن «المبعوث الأمريكي تـــوم بـــراك، خـلال زيارته إلـى العاصمة بغداد ولقائه رئيس الـــوزراء علي الزيدي يوم الإثنين الماضي، طرح ملفات الإصلاح الـمـؤسـسـي وإعـــادة هيكلة مراكز النفوذ في الدولة».

وبحسب المصادر، فإن «زعيم منظمة بدر، هادي العامري، اعترض خلال اجتماع الإطار التنسيقي مساء الأربعاء على مقترح الزيدي بتقديم باسم البدري لمنصب مستشار الأمن القومي بدلاً من قاسم الأعرجي».

وقالت المصادر إن «العامري طلب من الزيدي تعيين قاسم الأعرجي مستشاراً لرئيس الـوزراء للشؤون الأمنية، وتعيين القاضي قاسم العبودي مستشاراً للأمن القومي، لكن الزيدي عارض العامري، وأصر على تقديم باسم البدري لمنصب مستشار الأمن القومي».

الحوكمة والإصلاح المؤسسي لمكافحة الفساد

بغداد: هدى العزاوي :في ظل التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، تبرز الحوكمة والإصلاح المؤسسي بوصفهما من أهم الأدوات القادرة على بناء إدارة أكثر كفاءة ونزاهة. ويرى مختصون أن تبسيط الإجراءات الحكومية والتحول الرقمي وتطوير أنظمة الرقابة والمساءلة، وهي النقاط التي أكد عليها المنهاج الحكومي، تمثل خطوات أساسية للحدّ من الفساد وترسيخ الثقة بين المواطن والمؤسسات العامة.

وقال الخبير الممارس في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، سعيد ياسين موسى، في حديث لـ«الصباح»: إن «تبسيط الإجراءات الحكومية يُعدُّ من أهم التدابير الوقائية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، انسجاماً مع التزامات العراق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولاسيما ما يتعلق بالتدابير الوقائية وإبلاغ المواطنين بالمعلومات».

وأوضـح، أن «حوكمة الإجـراءات الحكومية تبدأ باعتماد نظام إلكتروني مؤمّن للمراسلات بين المؤسسات الحكومية، إلى جانب توظيفه في تبسيط إجراءات مراجعة المواطنين للمؤسسات العامة، الأمر الذي يسهم في الحدّ من جرائم الرشوة والابتزاز عبر تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، فضلاً عن اختصار الوقت وتسريع إنجاز المعاملات اليومية، خاصة تلك المرتبطة بحياة المواطنين، والحدّ من متطلبات صحة الصدور للوثائق والمستمسكات».

تحديات تواجه مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

وأضاف أن «لهذه الإجراءات آثاراً اقتصادية إيجابية مهمة، من خلال تسهيل إصدار إجازات تسجيل الشركات وإجازات البناء، واعتماد أنظمة لتلقي الشكاوى ومتابعتها، حيث تكون تلك الأنظمة خاضعة للرقابة بما يضمن متابعة سرعة الإنجاز ومراجعة الأداء وتقييمه بشكل مستمر». وأشار إلى أن «بعض المؤسسات الحكومية حققت تقدماً في هذا المجال، إلا أن الأمر ما زال يتطلب متابعة دائمة وتطويراً مستمراً».

وأكـد موسى، أن «اختـزال الزمن وتقليل حركة المراجعين بين المؤسسات الحكومية يوفران الكثير من الجهد والكلفة، ويحدان من فرص الابتزاز، فضلاً عن تعزيز احترام كرامة المواطن أثناء حصوله على الخدمات العامة».

مبادرة وطنية

وبيّن، أن «مبادرة وطنية لتبسيط الإجراءات الحكومية أُطلقت عام ٢٠١٥، وأن من أبرز آثارها الإيجابية تشجيع المؤسسات العامة على اعتماد سياسة الإفصاح الاستباقي عن المعلومات لتعزيز الشفافية، من خلال نشر بيانات العقود والمشتريات الحكومية وتحليل العروض الفنية للشركات، إلى جانب متابعة تنفيذ العقود عبر الأنظمة المعتمدة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بما يشمل مراقبة إطلاق التخصيصات المالية وشهادات جودة التنفيذ».

وأشار، إلى أن «متابعة تنفيذ العقود وفق الجداول الفنية والهندسية والزمنية تسهم في الحدّ من حالات التلكؤ، كما توفر حماية لشركات القطاع الخاص المنفذة من محاولات الابتزاز المالي والرشوة».

إجراءات رادعة

من جانبه، قال مدير منظمة راصد للنزاهة، عبد الرزاق كامل السلطاني، في حديث لـ»الصباح»: إن «أبناء الشعب العراقي اعتادوا الاطلاع على البرامج السياسية للحكومات المتعاقبة، واستمعوا مـراراً إلى الوعود والإعلانات المتعلقة باتخاذ إجراءات رادعة بحق الفاسدين، والجميع يرجو ان تكون النتائج المتحققة على أرض الواقع جيدة وملموسة».

وأضاف، أن «هناك تفاؤلاً بأن تتخذ حكومة رئيس مجلس الوزراء،علي الزيدي، خطوات حقيقية وحازمة لاجتثاث الفساد من جـذوره، واستعادة هيبة الدولة ومؤسساتها». وأشار إلى أن «من أبرز الإجـراءات التي ينبغي البدء بها اعتماد الحوكمة والأتمتة، لما لهما من دور في تقليل الروتين الإداري والحدّ من الحلقات الفاسدة التي تعرقل مصالح الدولة والمواطنين، وتستنزف المال العام وتستفيد من الأزمات».

أدوات فاعلة

المتخصص في حوكمة وأمن تكنولوجيا المعلومات، علي أنور عيسى، قال في حديث لـ»الصباح»: إن «الحوكمة تمثل إحدى أهم الأدوات الفاعلة للحدّ من الفساد وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات»، موضحاً أنها «لا تقتصر على مجموعة من اللوائح والتعليمات، بل تشكل منظومة متكاملة تجعل السلطة مقيدة بالقواعد والقرارات خاضعة للمراجعة والمساءلة».

وأوضح، أن «الفساد ينمو عادة في بيئات تتوافر فيها سلطة واسعة مع غياب الرقابة وضعف الشفافية، فيما تسهم الحوكمة في معالجة هذه العوامل من خلال تحديد

الصلاحيات والمسؤوليات بوضوح، ومنع تداخل الأدوار وتضارب المصالح، فضلاً عن ترسيخ مبدأ المساءلة بحيث يكون لكل قرار مسؤول معروف يمكن محاسبته، والانتقال من ثقافة غياب المسؤولية إلى ثقافة المسؤولية المحددة والواضحة».

وأضـاف عيسى، أن «الشفافية والإفـصـاح عن المعلومات المالية والإداريـة ومؤشرات الأداء يحدان من فرص الفساد»، لافتاً إلى أن «إدارة المخاطر والرقابة الداخلية تساعدان على منع المخالفات قبل وقوعها بدلاً من الاكتفاء باكتشافها بعد حدوثها». كما أشار إلى أن «التحول الرقمي يسهم في تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمراجع، ويوفر توثيقاً إلكترونياً للإجراءات يصعب التلاعب به».

وبيّن، أن «التجارب الدولية أثبتت أن مكافحة الفساد لا تتحقق عبر العقوبات والشعارات فقط، وإنما من خلال إصلاح المؤسسات»، موضحاً أن «تبسيط الإجـراءات الحكومية وتقليل الموافقات واختصار الدورة المستندية وتوحيد النوافذ الخدمية من شأنه تقليل فرص الرشوة والابتزاز».وأشار، إلى أن «الرقمنة والتحول الإلكتروني يجعلان المعاملات مؤرشفة وقابلة للتتبع، مما يقلل التدخل الشخصي، فيما يعدُّ إصلاح أنظمة المشتريات والعقود الحكومية من أهم متطلبات مكافحة الفساد، عبر اعتماد المنافسة العادلة والإعلان المفتوح والتقييم الموضوعي ونشر نتائج الإحالة».

وأكد عيسى، «أهمية تعزيز استقلالية أجهزة الرقابة والتدقيق ومنحها الصلاحيات اللازمة للوصول إلى المعلومات، فضلاً عن اعتماد مؤشرات الأداء التي تركز على النتائج المتحققة بدلاً من الاقتصار على حجم الإنفاق، إلى جانب توفير الحماية للمبلغين عن الفساد باعتبارهم مصدراً مهماً لكشف المخالفات من داخل المؤسسات».

وفي ما يتعلق بالتحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة والإصـلاح المؤسسي، أوضـح أن «أبرزها يتمثل في مقاومة التغيير من قبل بعض المستفيدين من الأوضاع القائمة»، مبيناً أن «تجاوز ذلك يتطلب دعماً سياسياً وإدارياً واضحاً، وبناء ثقافة مؤسسية جديدة، وربط الحوافز ببرامج الإصلاح».

كما لفت عيسى، إلى أن «ضعف البيانات يشكل عائقاً أساسياً أمام الإدارة والرقابة الفاعلة، الأمر الذي يستدعي بناء قواعد بيانات موحدة وتحسين جودتها وتبني سياسات واضحة لحوكمتها». وأضاف أن «ضعف القدرات المؤسسية يتطلب الاستثمار في التدريب المستمر وتطوير القيادات وبناء الكفاءات المتخصصة».

وأشار، إلى أن «غياب الاستمرارية يعدُّ من التحديات المهمة، إذ إن كثيراً من برامج الإصلاح تتوقف بتغير المسؤولين، ما يستوجب تحويلها إلى سياسات مؤسسية دائمة مدعومة بتشريعات ملزمة ومؤشرات متابعة دورية».

وختم عيسى حديثه بالتأكيد على «ضرورة التمييز بين الرقابة والحوكمة»، موضحاً أن «الرقابة تركز على اكتشاف الفساد، في حين تعمل الحوكمة على تصميم الأنظمة والإجراءات بطريقة تقلل احتمالية حدوثه من الأساس». وأكد أن «الفساد لا يمثل مشكلة أخلاقية فحسب، بل يرتبط في كثير من الأحيان بضعف تصميم المؤسسات، وأن بناء مؤسسات قائمة على الشفافية والمساءلة والرقابة الفاعلة والتحول الرقمي يسهم في منع البيئة الحاضنة للفساد وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن، بما يجعل الحوكمة شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة».

*صحيفة» الصباح»

الحوكمة شرط أساسي للتنمية المستدامة

بالعودة إلى قيم وجوهر الإسلام يتحقق الإسلام الديمقراطي

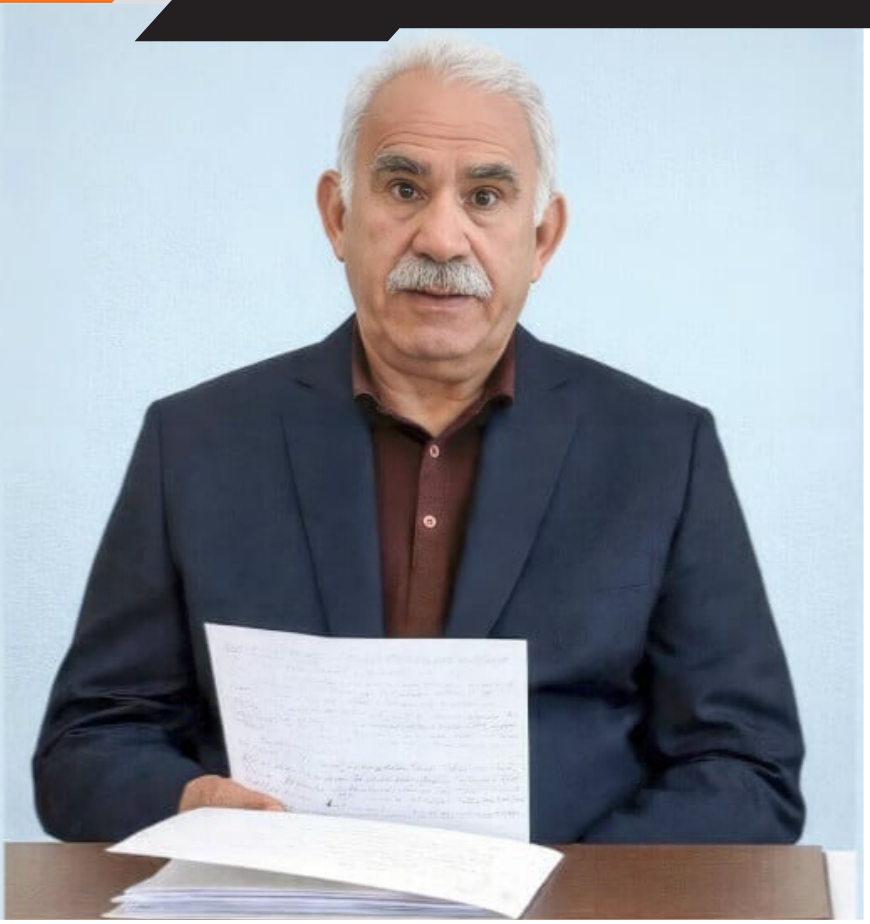

في رسالة وُجهت إلى الكونفرانس الثالث لاتحاد البحوث الإسلامية في ميزوبوتاميا ،دعا الزعيم الكردي عبدالله اوجلان ، إلى فصل الدين عن مشاريع السلطة، والعودة إلى قيم الإسلام الأخلاقية والديمقراطية، مشدداً على أن حرية المرأة والأخوة بين الشعوب من ركائز الإسلام الديمقراطي.

وعقد اتحاد البحوث الإسلامية في ميزوبوتاميا (MÎA-FED) كونفرانسه الثالث تحت شعار «الإسلام الديمقراطي: الإخلاص في الإيمان والحرية في المجتمع» في قاعة علي أميري التابعة لبلدية آمد الكبرى، وخلال الكونفرانس، قُرأت رسالة القائد آبو باللغة الكردية من قبل أمين آي، وباللغة التركية من قبل خديجة شكر.

وجاء في نص رسالة اوجلان:

«أيـهـا الـمـشـاركـون الـكـرام، أيـهـا المؤمنون الأفاضل في كونفرانس الإسلام الديمقراطي...

إن الإسلام، في جوهره، هو حركة اجتماعية للحقيقة، مبنية على قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع الأخلاقي والسياسي. لقد كان المجتمع الإسلامي الأول الـذي تأسس بقيادة النبي محمد خطوة هامة نحو المجتمع الديمقراطي، وتطور ضد التراتبية الطبقية

والاستبداد والعصبية القبلية.

لكن مع مرور الزمن، حوصر هذا الجوهر التحرري والاجتماعي للإسلام من قبل السلطات الدولتية، فمنذ المرحلة التي بدأت مع الدولة الأموية، أُبعد الدين عن منظومته الأخلاقية وعن الحياة الاجتماعية، وحُوِّل إلى أداة لمنح الشرعية للدولة، وبذلك أُضعفت الجذور الديمقراطية والتحررية للإسلام. وفي يومنا هذا، سواء عبر الإسلام الرسمي الذي تتبناه الدولة أو عبر التيارات المذهبية التي تسعى إلى السلطة، فإن هذا الانحراف التاريخي لا يزال مستمراً بأشكال مختلفة.

يكمن معنى وفلسفة الإسلام الديمقراطي في العودة إلى القيم الأخلاقية والوجدانية والتحررية الكامنة أصلاً في جوهر الإسلام. ومن أهم المراجع التاريخية لذلك وثيقة المدينة، التي تُعد ميثاقاً اجتماعياً ديمقراطياً، إذ حافظت على جوهر المعتقدات والهويات والثقافات والمجتمعات المختلفة، وجمعتها في إطار قواعد للحياة المشتركة، وفي هذا الصدد، فإنها تُعد أحد أوائل نماذج التعددية والوحدة الديمقراطية في تاريخ البشرية.

إن الجهاد الحقيقي هو نضال الإنسان ضد نفسه، وهو نضال دائم ضد نزعات التسلط والأنانية والرغبة في الهيمنة وكل أشكال الظلم، وأعظم الجهاد هو أن يجاهد الإنسان نفسه، ويغيّر ذاته، ويصل إلى الحقيقة. وما لم تتجذر ثقافة النقد الذاتي، فلن يكون بالإمكان تحقيق الحرية الفردية ولا الحرية المجتمعية.

كما يمثل مبدأ الشورى في الإسلام إحدى القيم الأساسية للمجتمع الديمقراطي. فالشورى تعني وجود أخلاق مشتركة للمجتمع واتخاذ القرارات بصورة جماعية، كما تعني قدرة المجتمع على مراقبة السلطة وإخضاعها للمساءلة. ومن هذا المنطلق، تكمن الجذور التاريخية للسياسة الديمقراطية، والديمقراطية المحلية، والحياة الكومونالية، وما ينبغي فعله هو ألا يُسمح للإسلام بأن يكون في خدمة الدولة أو السلطة أو القوى الرأسمالية، بل يجب أن يعود إلى جوهره ليكون في خدمة المجتمع

> **حرية المرأة والأخوة بين الشعوب من أسس الإسلام الديمقراطي**

الأخلاقي، والسياسة الديمقراطية، والحياة الحرة. وينبغي أن يكون الدين ضمير المجتمع، لا ضمير السلطة. فالحقيقة لا يمكن بلوغها إلا من خلال التنظيم الحر للمجتمع.

إن أي فكر يقف ضد حرية المرأة، وينظر إلى الطبيعة بوصفها موضوعاً لهيمنة لا حدود لها، ويؤجج العداء بين الشعوب، لا يمثل أبداً جوهر الإسـلام. فالإسلام الديمقراطي يقوم على منظور للحياة الأخلاقية، ويجعل من حرية المرأة، والحياة البيئية، والتضامن المجتمعي، والأخوة بين الشعوب، مبادئ أساسية. ومن هذا المنطلق، فإنه ليس مصدراً مهماً للحضارة الديمقراطية بالنسبة للمجتمعات الإسلامية وحدها، بل للبشرية جمعاء.

وفي مواجهة الأزمات المتفاقمة في الشرق الأوسط، والحروب المذهبية، والصراعات القومية، والتنافس بين السلطات، فإن الحل لا يكمن في تعزيز قوى الدولة والهيمنة، بل في تطوير المجتمع الديمقراطي.

إن منظور الإسلام الديمقراطي يمكنه أن يفتح الطريق أمام الشعوب لكي تعيش معاً، كلٌّ بهويته، وبمعتقده، وبإرادته الحرة.

وأنا على يقين بأن النقاشات التي ستجرونها على هذا الأساس، والنتائج التي ستتوصلون إليها، ستسهم في بناء المجتمع الديمقراطي، وترسيخ الحياة المشتركة بين الشعوب، ودعم عملية السلام والمجتمع الديمقراطي التي بدأناها.

وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم».

عملية السلام تمر بحالة من الجمود ولابد من وضع اطار قانوني لها

موقع حزب (DEM)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أجرت المتحدثة باسم حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، آيشغول دوغان، مؤتمرا صحفيا في المقر العام للحزب بتاريخ ٢٠٢٦/٦/١٨ تناولت فيه أبرز القضايا المطروحة على الساحة السياسية، وقالت:

أقف أمامكم مجددا خلال الاستراحة التي تتخلل اجتماع المجلس التنفيذي المركزي فقد اجتمعنا اليوم برئاسة الرئيسين المشتركين للحزب، وما زالت النقاشات مستمرة حتى هذه اللحظة. وأود أن أشارككم بعضا من القضايا التي نناقشها.وكما هو الحال دائما، هناك ملفات ساخنة ومزدحمة على جدول أعمالنا ففي تركيا، للأسف، لا يحدث الانتقال سريعا بين القضايا المزمنة التي لم تتغير منذ سنوات وبين القضايا التي نسعى إلى تغييرها. إذ لا تزال البلاد تدور في حلقة مفرغة في عدد من الملفات الأساسية.

التشريعات القانونية لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة

من الملفات الساخنة التي ناقشناها مسار السلام والمجتمع الديمقراطي، والتطورات التي وصل إليها، ونتائج اللقاءات التي أُجريت، وخريطة الطريق التي يمكن أن تنبثق عنها.

وكما أوضحنا سابقا، فإن العملية تمر بحالة من الجمود. وقد أشرنا إلى ضرورة عدم إضاعة المزيد من الوقت في إقرار قانون المرحلة الانتقالية من أجل إخراج العملية من هذه الحالة.

ومنذ أشهر ونحن نشرح أهمية توفير الضمانات القانونية والديمقراطية لهذا المسار. واليوم لم نعد نتحدث عن ضرورة هذه التشريعات فحسب، بل عن وجوب تنفيذها من دون أي تأخير.

لقد بات من الحتمي منح العملية غطاء قانونيا واضحا.

وكما أعلنا سابقا، عقد وفد إمرالي التابع لحزبنا لقاءات مع مسؤولي الحكومة، ثم اجتمع برئيس البرلمان نعمان قورتولموش وهذه اللقاءات مهمة وستستمر خلال المرحلة المقبلة.

وقد تناولت المناقشات مشروع «قانون المرحلة الانتقالية»، أو ما يُعرف أيضا بالقانون الإطاري أو القانون الجامع، وهو التشريع الذي يهدف إلى وضع العملية برمتها ضمن إطار قانوني واضح وضمان التوافق اللازم حوله.

ولكي تتقدم العملية إلى الأمام، ينبغي إقرار هذه الترتيبات القانونية قبل دخول البرلمان في عطلته التشريعية، وهو ما يتطلب وضع جدول زمني واضح للتنفيذ.

وكان هذا بالتحديد محور اللقاء الذي جمع أعضاء وفد إمرالي التابع لحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب برئيس البرلمان نعمان قورتولموش.

رئاسة البرلمان ليست موقعا لإطلاق التمنيات بل مؤسسة مطالبة بتحمل المسؤولية

في الواقع، هناك توافق عام بشأن نطاق ومضمون هذه الترتيبات القانونية. وقد أشار رئيس البرلمان، السيد نعمان قورتولموش، إلى ذلك بنفسه عندما قال في مقابلة سابقة إن العمل على هذه التشريعات يجب أن يُنجز قبل دخول البرلمان في عطلته التشريعية. لكنه اكتفى بالتعبير عن أمنية في هذا الصدد.

ولا شك أن اتفاق رئيس البرلمان مع وفدنا بشأن أهمية توقيت إصدار القانون الإطاري أمر إيجابي، لكنه غير كافٍ، أيها الأصدقاء الأعزاء، وأيتها الشعوب التركية الكريمة.

فرئاسة البرلمان، سواء بصفتها المؤسسية أو من خلال رئاسة لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، ليست جهة مهمتها إطلاق الأمنيات، بل جهة تقع على عاتقها مسؤولية اتخاذ المبادرات. فهي مطالبة بوضع خريطة طريق واضحة، وإجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية المختلفة، والعمل على تحقيق التوافق اللازم بشأن هذه القضية.

لذلك فإن توقعاتنا لا تقتصر على الاتفاق حول التوقيت فحسب، بل تشمل أيضا اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتنفيذه في أسرع وقت ممكن.

لقد بات واضحا أن الاكتفاء بالتصريحات والتمنيات، من دون توفير ضمانات قانونية أو تحديد جدول زمني واضح، يجعل المضي في هذه العملية أمرا بالغ الصعوبة، ويؤدي إلى تصاعد الجدل والانتقادات حولها.

من يؤخر المسار القانوني يتحمل مسؤولية تاريخية وأخلاقية جسيمة

هناك أيضا نقاشات متداولة في الرأي العام حول احتمال تأخير هذه التشريعات لأسباب مختلفة.

لقد قلنا ذلك مرارا وسنكرره مجددا: أي جهة، سواء داخل الحكومة أو مؤسسات الدولة أو أي إطار سياسي آخر، تتسبب في إطالة أمد إقرار الإطار القانوني لهذه العملية أو تؤخره، فإنها تتحمل مسؤولية أخلاقية وتاريخية كبيرة.فكل يوم يُهدر هو يوم يُقتطع من مستقبل تركيا.

ولا يملك أي طرف سياسي أو جهة مسؤولة رفاهية إضاعة الوقت في قضية بهذا الحجم.

إن واجبنا جميعا يتمثل في الإسراع بإحالة قانون المرحلة الانتقالية إلى البرلمان، باعتباره القانون الذي يمكن أن يضع حدا نهائيا للصراع، ويخرج السلاح من المعادلة السياسية، ويمهد الأرضية اللازمة لبناء سلام دائم.

فهل هناك قضية أكثر إلحاحا أو أهمية بالنسبة إلى تركيا؟

نحن نتحدث عن مستقبل ضائع لعقود طويلة، وقد آن الأوان لوضع حد لهذا الوضع.

لذلك يجب ألا نضع العقبات أمام قانون المرحلة الانتقالية، وألا نبحث عن ذرائع لتأجيله.

الجميع يعلن التزامه بهذا المسار، وقد أكد الرئيس رجب طيب أردوغان شخصيا أن وتيرة العملية ستتسارع. ونحن نريد أن نرى انعكاسات هذا الالتزام على أرض الواقع، وأن تتجسد الإرادة السياسية عمليا داخل البرلمان.

إن مهمة البرلمان هي الإصغاء إلى مطالب المجتمع وتطلعاته والعمل على تلبيتها.

أما إذا جرى تأجيل أرضية الحل الديمقراطي إلى موعد غير محدد تحت ذرائع مختلفة، فإننا لن نصمت إزاء ذلك.

هدفنا الأساسي إقرار القانون الإطاري خلال شهر تموز

لم نعد بحاجة إلى إعادة النقاش حول أسباب ضرورة تقدم هذه العملية؛ فجميعنا يعرف لماذا ينبغي أن تمضي قدما، ويدرك أهمية عدم إضاعة هذه الفرصة التاريخية.

لذلك فإن هدفنا الأساسي هو إدراج القانون الإطاري على جدول الأعمال خلال شهر تموز/يوليو، وإقرار الترتيبات القانونية اللازمة ونحن ماضون في هذا المسار بكل تصميم، وسنواصل جهودنا لتحقيق ذلك.

وفي هذه الأثناء، يعمل المجلس التنفيذي المركزي للحزب على إعداد خطط وتحركات تهدف إلى تسريع إقرار هذه التشريعات داخل البرلمان وخارجه ونريد أن نرفع صوتنا أكثر، لأن الصمت تجاه هذه القضية غير ممكن فنحن نتحدث عن حياة البشر، وعن مصائر الناس، فما الذي يمكن أن يكون أكثر أهمية من ذلك؟

وإذا لم يكن البرلمان سيعمل من أجل هذه القضايا، فمن أجل ماذا سيعمل؟

إن إبقاء الناس في حالة انتظار دائم يتحول مع مرور الوقت إلى شكل من أشكال المعاناة النفسية.

فكثيرون يسألوننا باستمرار عن المادتين السادسة والسابعة من التقرير الذي أعدته اللجنة البرلمانية، والذي تضمن نقاط توافق مشتركة.

هذه البنود لا تحتاج حتى إلى تشريعات جديدة من حيث المضمون أو الإطار القانوني، ومع ذلك لا نرى أي تقدم بشأنها.

ولو تم اتخاذ خطوات عملية في هذا المجال، فإن حياة عدد كبير من الناس ستتغير، وسيستعيد كثير من المحرومين

من حريتهم حريتهم من جديد.

كما نعرف جميعا حجم الانتظار الذي تعيشه عائلاتهم وأحباؤهم، بغض النظر عن انتماءاتنا السياسية.

لقد عاش نصف أبناء هذا البلد تقريبا تجارب السجن أو النفي أو التأثر المباشر بهما، ولهذا فإننا نتحدث عن قضية تمس حياة ملايين الأشخاص.

البرلمان مطالب بأداء دوره التاريخي

هذه العملية لا يمكن أن تُترك على عاتق حزب سياسي واحد أو مجموعة محددة من الفاعلين فالبرلمان مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن يؤدي دوره التاريخي بوصفه مؤسسة تأسيسية ومسهلة للحلول.

ومن هذا المنطلق، نواصل بلا انقطاع عملنا في إطار عملية السلام والمجتمع الديمقراطي.

نقوم بإطلاع الرأي العام على التطورات، ونتلقى أحيانا انتقادات محقة وأخرى غير محقة، ونسعى دائما إلى الرد عليها وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية.

ونحن ندرك حساسية المجتمع تجاه قضية السلام، ولذلك نعمل على تعزيز مساحات الحوار والتلاقي والوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية بأوسع قدر من الشمولية، مع السعي إلى تدارك أي نواقص تظهر في هذا المجال. وخلال الأيام المقبلة، وبينما يواصل وفد إمرالي لقاءاته واتصالاته، سنواصل نحن أيضا، كحزب، تحركاتنا بشكل متزامن، وسنكثف لقاءاتنا مع منظمات المجتمع المدني، ومختلف الفئات الاجتماعية، والشخصيات العامة، والأحزاب السياسية، مستفيدين من المعلومات والمعطيات التي ينقلها الوفد من لقاءاته.

الشرق الأوسط يحتاج إلى الديمقراطية بالكامل

كما نقول دائما، الشرق الأوسط يقع في دائرة نار. وفي وقت تتزايد فيه احتمالات توسع الحروب في المنطقة، نسعى إلى تثبيت مسار السلام داخل تركيا.

إصرارنا وغضبنا واعتراضنا نابع من هذا الهدف: ألا تشتعل النار في أي مكان، وألا تمتد، وألا تتحول إلى حريق أكبر، بل يجب إيجاد حل يمنع ذلك.

نريد أن تنتهي الحروب، وأن يسود السلام، بل سلام دائم ومستقر. وهذا هو جوهر جهدنا.

وفي الوقت نفسه، نتابع بقلق ما يجري في إيران، وفي التطورات داخلها، وكذلك في سوريا.

وقد تم الإعلان مؤخرا عن احتمال التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الحرب، مع توقع توقيعه في سويسرا. هذه الحرب كانت تحمل خطر فتح باب مرحلة مدمرة ودامية في منطقتنا.

ونأمل أن تنتهي بشكل دائم، ونعتقد أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

فعندما نذكر إيران، أول ما يتبادر إلى الذهن هو نظام الإعدامات والقمع. وهذه الأوضاع يجب أن تنتهي. والديمقراطية يجب أن تُفهم ليس كأداة بل كقيمة أساسية.

لذلك فإن الشرق الأوسط بأكمله بحاجة إلى الديمقراطية والتحول الديمقراطي ونحن نتابع هذه التطورات عن كثب أيضا.

هدفنا الأساسي هو تحقيق السلام الدائم والحل الديمقراطي. فغياب الديمقراطية أضرّ كثيرا بالشرق الأوسط وتركيا، ولهذا نقول إن مؤتمرنا سيكون فرصة لقول كلمات جديدة، وللنمو بشكل أكبر.

تقرير البرلمان الأوروبي حول انتكاسة الديمقراطية في تركيا

تتجلى في أروقة البرلمان الأوروبي ملامح مواجهة سياسية جديدة مع أنقرة، حيث يسعى نواب من تكتلات حزبية متنوعة إلى صياغة تقرير يتسم بلهجة أكثر صرامة حيال ملف سيادة القانون وحقوق الإنسان في تركيا.

هذا الحراك البرلماني يأتي مدفوعاً بما يصفه التقرير بـ"الانتكاس الديمقراطي" والتدخل القضائي الممنهج والتضييق على قوى المعارضة، وهو ما يجعل مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في حالة انسداد شبه كامل.

ورغم أن هذا التقرير، الذي يُعد رداً على تقييم المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٢٥، يظل نصاً غير ملزم قانوناً، إلا أنه يحمل ثقلاً سياسياً كبيراً؛ كونه يحدد بوصلة البرلمان تجاه مستقبل العضوية التركية المعطلة، ويرهن أي تعاون وثيق بين بروكسل وأنقرة بمدى إنجاز إصلاحات ديمقراطية ملموسة.

تفكيك المعارضة وتسييس القضاء

يشير المشهد السياسي الداخلي في تركيا، حسب المسودات المقترحة، إلى تحول مقلق نحو تقويض العمل الحزبي، حيث انتقدت مجموعات "تجديد أوروبا" و"الاشتراكيين والديمقراطيين" ما وصفته بالتدخل السافر في الشؤون الداخلية لحزب الشعب الجمهوري، المعارض الرئيسي. ويستشهد التقرير بقرار محكمة استئناف أنقرة

في مايو ٢٠٢٤ الذي ألغى نتائج مؤتمر الحزب لعام ٢٠٢٣ وأعاد كمال كليجدار أوغلو للقيادة، فضلاً عن مداهمة مقر الحزب من قبل الشرطة، وهي خطوات تُفسر أوروبياً بأنها انتقال من التنافس السياسي المحدود إلى "الحكم السلطوي الكامل".

وفي سياق متصل، يبرز ملف رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، كأحد أكثر النماذج وضوحاً لاستخدام القضاء في تحجيم الخصوم السياسيين؛ حيث يواجه لائحة اتهام ضخمة أعدها المدعي العام السابق والوزير الحالي، أكين غورليك، تطالب بسجنه لآلاف السنين بتهم تتراوح بين التزوير و"التجسس السياسي". وقد وصلت المقترحات الأوروبية إلى حد المطالبة بفرض عقوبات محددة على غورليك، الذي وُصف في التعديلات بـ "سيئ السمعة" لمسؤوليته عن هذه الملاحقات.

تآكل الديمقراطية المحلية وحرية التعبير

لا تقتصر الضغوط على قيادات الصف الأول، بل تمتد لتطال البنية الديمقراطية المحلية؛ إذ رصد التقرير عزل ٣٩ رئيس بلدية منذ مارس ٢٠٢٤، معظمهم من حزبي "الشعب الجمهوري" و"الديمقراطية والمساواة للشعوب" المؤيد للكرد، واستبدالهم بأوصياء معينين من الدولة. وبينما تبرر أنقرة هذه الإجراءات بمكافحة الإرهاب، ترى المنظمات الحقوقية والنواب الأوروبيون فيها مصادرة لإرادة الناخبين وتقويضاً للإدارة الذاتية المحلية.

أما على صعيد الحريات الصحفية، فيوثق التقرير سلسلة من الانتهاكات تشمل نقل إدارة قناة (TELE١) إلى وصي، واحتجاز واعتقال صحفيين بارزين مثل أليجان أولوداغ ومردان يانارداغ وإسماعيل آري، بتهم تتنوع بين التجسس ونشر المعلومات المضللة، مما يعكس مناخاً من الترهيب يحيق بالعمل الصحفي.

التجاذبات الأيديولوجية والتمويل الأوروبي

تتعدد زوايا الرؤية داخل البرلمان الأوروبي تجاه تركيا بناءً على الانتماءات السياسية؛ فبينما يركز الليبراليون والخضر على الحقوق الديمقراطية، تضع القوى اليمينية قضايا الهجرة، والتمويل، والملف القبرصي، والعلاقة مع "حماس" في مقدمة أولوياتها. وتثير تقديرات التمويل الأوروبي لأنقرة، التي قد تتجاوز ٢٤ مليار يورو بحلول عام ٢٠٢٧ عبر صناديق ما قبل الانضمام والهجرة، حفيظة مجموعات يمنية تطالب بإنهاء محادثات العضوية نهائياً واستبدالها بـ"شراكة استراتيجية".

وفي سياق الهوية، تظهر انقسامات داخل البرلمان؛ إذ تدافع مجموعة "أوروبا الأمم السيادية" عن الخصوصية الثقافية لتركيا كبلد محافظ، معارضةً التدخل في شؤونها المتعلقة بحقوق مجتمع الميم أو مسيرات الفخر، معتبرة إياها قضايا محلية يجب احترامها. وفي المقابل، تبرز مخاوف من التغلغل الديني والاجتماعي التركي في أوروبا عبر "رئاسة الشؤون الدينية" (ديانت)، التي تُتهم ببناء شبكات نفوذ تستهدف الشباب الأتراك في دول الاتحاد.

السياسة الخارجية والمصالح الدفاعية المعقدة

يظل الملف الخارجي حافلاً بنقاط الاحتكاك، بدءاً من القضية القبرصية وتوصيف التدخل العسكري لعام ١٩٧٤ بـ"جرائم حرب"، وصولاً إلى عقيدة "الوطن الأزرق" البحرية التي تراها اليونان وقبرص توسعية. كما تتعرض تركيا

لانتقادات حادة بسبب دعمها المفترض لحركة حماس والشبكات المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يضعها في صدام مع المعايير الأمنية الأوروبية.

ومع ذلك، يقر التقرير بوجود مفارقة في العلاقة؛ فتركيا تبرز كقوة دفاعية عالمية رائدة في إنتاج الطائرات المسيرة، مع توسع التعاون التكنولوجي والصناعي بين شركاتها ونظيراتها الأوروبية. هذا الدور الدفاعي المتنامي، إلى جانب التعاون الضروري في ملفات الأمن والتجارة والنزاعات الإقليمية، يخلق حالة من التوازن القلق بين الحاجة إلى أنقرة كشريك جيوسياسي، والالتزام بالقيم الديمقراطية التي يصر البرلمان الأوروبي على جعلها شرطاً لا غنى عنه لأي تقارب مستقبلي.

الرد الرسمي التركي: رفض التدخل في السيادة

في المقابل، جاء الرد التركي حاداً وموحداً من مختلف مؤسسات الدولة؛ فقد اعتبرت وزارة الخارجية أن التقرير مبني على مزاعم لا أساس لها من الصحة ومعلومات مضللة من مجموعات معادية، مؤكدة أن القضاء التركي ركيزة سيادية لا تقبل التدخل الخارجي.

كما اتهم مدير الاتصالات الرئاسية، برهان الدين دوران، البرلمان الأوروبي بتبني مطالب "قصوى" لليونان والانحياز في ملف قبرص. ومن جانبه، وصف كبير مستشاري الرئيس، عاكف تشاغتاي كيليتش، التقرير بأنه انعكاس لأحكام مسبقة، نافياً استخدام الجاليات التركية في أوروبا كأدوات نفوذ سياسي. أما في الحزب الحاكم، فقد اعتبر السكرتير العام لحزب العدالة والتنمية أن تركيا لا تنتظر إذناً من تقارير أو مراكز خارجية لرسم مسارها.

التحليل السياقي والآفاق المستقبلية

يعكس هذا التقرير تحولاً في المقاربة الأوروبية من "الانتظار الدبلوماسي" إلى "التصعيد الحقوقي"، مما يشير إلى أن ملف العضوية التركية قد دخل مرحلة "الموت السريري" سياسياً ما لم تفتح أنقرة أبواب سجونها السياسية. إن الربط المباشر بين العقوبات الشخصية على مسؤولين رفيعين وبين ملفات قضائية محلية يمثل تصعيداً غير مسبوق يضع العلاقات التركية الأوروبية أمام اختبار عسير في عام ٢٠٢٦، خاصة مع تزايد الأهمية الاستراتيجية لتركيا في ظل الاضطرابات الإقليمية التي يرى البعض أن أنقرة تحاول استغلالها لتجاوز شروط الديمقراطية.

خلاصة

يربط البرلمان الأوروبي مستقبل عضوية تركيا بملف الحقوق والحريات وإطلاق سراح المعارضين السياسيين والمدنيين، معتبراً التفوق العسكري والجيوسياسي غير كافٍ لتجاوز المعايير الديمقراطية المطلوبة، بينما تتمسك أنقرة بسيادة قضائها وترفض التقرير جملة وتفصيلاً.

ويؤكد التقرير الأوروبي أن تعنت السلطة في تركيا وتقييد الخصوم يعطلان مسار العضوية، رغم الحاجة الاستراتيجية المتبادلة في قطاعات الدفاع والأمن والتجارة.

حسني محلي:

التوتر التركي - الإسرائيلي... القصة كاملة

منذ طوفان الأقصى وبشكل خاص بعد العدوان الصهيو-امريكي على إيران، يستغلّ الرئيس إردوغان كل فرصة لشنّ هجوم عنيف ضد نتنياهو الذي لا يتأخر في الرد عليه، وهو حال المسؤولين الإسرائيليين الذين يردون على تصريحات الوزراء الأتراك وآخرهم وزير الداخلية مصطفى جيفتجي الذي قال إنه يتمنى أن يكون «والياً على القدس» فردّ عليه بن غفير «لقد ولّت أحلام الدولة العثمانية والقدس لليهود منذ ثلاثة آلاف سنة».

وأما نتنياهو فقد وصف إردوغان «بالديكتاتور العنصري المعادي للسامية، الذي يرتكب الإبادة الجماعية ضد الكرد ويدعم حماس «الإرهابية»، ويقمع شعبه ويسجن خصومه السياسيين، وهو آخر من يحق له أن يتحدث عن أخلاقيات دولة إسرائيل».

وجاءت أقوال نتنياهو هذه رداً على هجوم عنيف شنّه إردوغان ضده وضد الكيان العبري، حيث قال «إن حدود الأمن الاستراتيجي لتركيا لا تنتهي عند هاتاي (إسكندرون) بل تمتد إلى حلب و دمشق وبيروت والقدس».

وحكّام «إسرائيل» وفي مقدمتهم نتنياهو، وهو قريب عقائدياً من هتلر، يهاجمون المنطقة كسمكة قرش اشتمّت رائحة الدم. وعلى الجميع أن يعي جيداً أنهم سيدفعون الثمن عاجلاً أم آجلاً. ومن يسير على خطى هتلر سيكون مصيره كمصير الطغاة عبر التاريخ.

هذا التراشق الكلامي بين الطرفين لا يكتسب أي طابع عملي، إذ لا يفكر الطرفان بقطع العلاقات الدبلوماسية أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع استمرار العلاقات التجارية المباشرة أو غير المباشرة عبر الـدول الأخـرى، ومنها قبرص واليونان ومصر وسلوفينيا.

مع تدفق النفط الأذربيجاني الذي يصل ميناء جيهان التركي على الأبيض المتوسط ويُنقل بواسطة ناقلات النفط إلى حيفا عبر سفن يملكها المقرّبون من الرئيس إردوغان . هذا التناقض في المواقف التركية والإسرائيلية انعكس بشكل واضح وعملي على الدورين التركي والإسرائيلي في سوريا حيث يسيطر الجيش التركي على حوالي١٠٪ من مساحة سوريا في الشمال، فيما يستمر التوغل الإسرائيلي في العمق الجنوبي بعد أن أضـاءت أنقرة الضوء الأخضر لحكام دمشق الجدد للحوار المباشر مع «تل أبيب» في باريس، وبوساطة فرنسية وامريكية قام ويقوم بها توم برّاك.

ويعرف الجميع علاقاته المميزة مع الرئيس إردوغان وأحمد الشرع والكيان العبري برمّته، طالما هو على تواصل استراتيجي مع الرئيس ترامب الذي سبق له أن قال إن «الرئيس إردوغان أرسل رجاله (يقصد النصرة) واستولى على سوريا» ثم عاد ليقول إنه «هو الذي جاء بالشرع وجعل منه رئيساً»، وبعد أن أشار أكثر من مرة إلى «محبته الخاصة للرئيس إردوغان، لأنه ينفذ كل ما يطلبه منه حتى في موضوع العلاقة مع إسرائيل».

كل هذه التناقضات اعتبرتها قيادات المعارضة جزءاً من مسلسل التصعيد المصطنع والمتبادل بين أنقرة و «تل أبيب» ليس فقط لأن نتنياهو وإردوغان بحاجة إلى مثل هذا الشحن العاطفي دينياً وقومياً وعنصرياً، بل أيضاً بسبب الترابط العميق بين تركيا واليهود قبل وبعد قيام الكيان العبري ومنذ مئات السنين.

واكتسبت هذه العلاقة طابعاً سياسياً عندما طلب اليهودي يوسف ناسّي عام ١٥٦٥ من السلطان سليمان القانوني، وكان وسيطاً بينه وبين البنوك الأوروبية، أن يعطيه قبرص مقابل كل ديونه الخارجية، وحتى يؤسس فيها دولته اليهودية، مستفيداً من علاقته مع زوجة السلطان وهي يهودية وصهره وهو يهودي أيضاً.

واستمرت هذه العلاقة في جميع المراحل اللاحقة وحتى عهد السلطان عبد الحميد، الـذي قيل عنه إنه «لم يعطِ شـبـراً مـن فلسطين لليهود»، إلا أنه اعترف لهم بامتيازات كبيرة وواسعة اعتباراً من عام ١٨٨٠ ليكون ذلك بداية الاستيطان اليهودي في يافا وحيفا بالذات.

> **ترامب هو الذي سيقرر مصير ومستقبل العلاقة التركية الإسرائيلية**

وشهدت العلاقات الإسرائيلية – التركية لاحقاً العديد من حالات الشدّ والمدّ في العهد الجمهوري، إذ كانت تركيا الدولة الإسلامية الأولى التي اعترفت بالكيان العبري بعد قيامه بـ ١١ شهراً ولحقت بها إيران الشاه بعام واحد، لتشكل تركيا ومعها إيران والعراق في العهد الملكي حلف بغداد (١٩٥٥) وبعد أن انضمت إلى الحلف الأطلسي عام ١٩٥٢ وسمحت بإقامة ما لا يقل عن مئة قاعدة على أراضيها، لتتحول إلى خط المواجهة مع المد القومي الناصري والحركات اليسارية، وكل ذلك بالتنسيق والتعاون مع الكيان العبري، الذي زار رئيس وزرائه ديفيد بن غوريون أنقرة سراً في آب/ أغسطس

١٩٥٨ وبعد أن تم زرع مليون لغم أرضي على الحدود التركية مع سوريا.

وتراجع حماس العلاقات التركية مع الكيان العبري بعد الانقلاب الـذي أطـاح عدنان مندرس، حليف واشنطن، مع استمرار التحالف التركي الاستراتيجي مع امريكا، الحليف الأكثر استراتيجية مع الكيان العبري، الذي كان المستفيد الأكبر من مجمل تطورات المنطقة، وكان فيها دائماً لتركيا دور مهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

فبعد عام من سماح رئيس الوزراء الراحل اليساري بولنت أجويت لفتح مكتب رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة عام ١٩٧٩ قام الجنرالات بانقلابهم العسكري في الـ ١٢ من أيلول سبتمبر ١٩٨٠، وكانت لهم علاقات جيدة مع «تـل أبيب» بسبب الدعم الامريكي لـلانـقـلاب الــذي جعل من تورغوت أوزال رئيساً للحكومة ثم رئيساً للجمهورية.

واقترح أوزال عام ١٩٨٩ مد الأنابيب لنقل مياه نهري سيحون وجيحون إلى الكيان العبري مروراً بسوريا ومنها إلى الأردن ثم دول الخليج، وهو ما كان بمنزلة الخطوة الأولى على طريق التطبيع الإقليمي مع الكيان العبري، وكما هي الحال عليه في الاتفاقيات الإبراهيمية.

وعندما رفض حافظ الأسد المشروع، وكما رفض بشار الأسد مشروع مد أنابيب الغاز من دول الخليج إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، تعرضت سوريا لكل ما تعرضت له خلال السنوات الماضية.

إذ أجبرت التطورات اللاحقة في تركيا رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان على التوقيع على اتفاقيات التعاون العسكري مع «تل أبيب» التي قامت بتحديث الدبابات والطائرات التركية، وباعت لها طائراتها المسيرة لاستخدامها ضد الكرد.

وجاء انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ ليفتح صفحة جديدة ومثيرة في علاقات أنقرة مع «تل أبيب»، ولأن قادة ذلك الحزب وأهمهم رجب طيب إردوغـان وعبد الله جول كانوا من تلامذة أربكان الذي قال لاحقاً إن «هذا الحزب صنيعة الصهيونية العالمية».

وجاء لقاء إردوغان مع قيادات اللوبي اليهودي في امريكا خـلال زيارته لـواشـنـطـن ولـقـائـه الـرئـيـس بـوش في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، وقبل أن يصبح رئيساً للحكومة لتؤكد أقـوال أربـكـان الذي شنّ هجوماً عنيفاً على إردوغان بسبب زيارته للقدس في الأول من أيار/مايو ٢٠٠٥ ولقائه المجرم شارون الذي قال له «أهلاً بك في القدس العاصمة الدينية والتاريخية لدولة إسرائيل ويهود العالم».

> **تصعيد متبادل بين أنقرة وتل أبيب في ظل حرب غزة وتوترات الإقليم**

وسبق هذه الزيارة وسام الشجاعة السياسية الذي قدمته اللجنة اليهودية الامريكية AJC لرئيس الوزراء إردوغان في الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، ولحق بها وسام آخر قدمته منظمة مناهضة التضليل ADL في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

وكانت المفاجأة الأهم عندما دعا رئيس الوزراء إردوغان الرئيس شمعون بيريز لزيارة تركيا ومخاطبة البرلمان التركي في الـ٨ من تشرين الثاني/ نوفمبر، وبعدها بيوم تحدث محمود عباس في البرلمان نفسه.

ومن دون أن تمنع هذه الزيارة إردوغان من مواجهته الساخنة والعنيفة مع بيريز في دافوس في الـ٢٩ من كانون الثاني ٢٠٠٩. وسبق هذه المواجهة توتر مماثل مع رئيس الوزراء إيهود أولمرت حيث زار أنقرة في الـ ٢٢ من كانون الأول ٢٠٠٨ عندما كان إردوغان يتوسط بينه وبين الرئيس السوري بشار الأسد، إلا أن أولمرت عاد من أنقرة وأمر الجيش بالقيام بعملية الرصاص المصبوب على غزة في الـ ٢٧ من كانون الأول/ ديسمبر وبعد أن وعد إردوغان بالقبول بخطة السلام مع سوريا.

وجاء الهجوم على سفينة الإغاثة مرمرة في الـ ٣١ من أيار/ مايو ٢٠١٠ لتضع العلاقات بين البلدين أمـام تحديات جدية، خاصة أن هذا العدوان جـاء بـعـد أسبوعين من موافقة تركيا على انضمام الكيان العبري إلـى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كما أنها لم تستخدم حق الفيتو ضد انضمام الكيان العبري إلى الحلف الأطلسي بصفة مراقب في الـ٤ من أيار/مايو ٢٠١٦ وقبل ستة أشهر من تعليمات الرئيس إردوغان في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ لإلغاء كل الدعاوى في المحاكم التركية والدولية ضد المسؤولين الإسرائيليين المتهمين بالعدوان على سفينة مرمرة، وذلك مقابل عشرين مليون دولار تبرعت بها «تل أبيب» لعائلات ضحايا العدوان.

وجاءت أحداث وتطورات ما يسمى الربيع العربي لتضع «تل أبيب» وأنقرة أمام مرحلة جديدة بعد أن أصبح الطرفان في خندق واحد ومن أجل إسقاط نظام الأسد والتخلص من حلفائه في المنطقة أي إيران ولبنان والعراق واليمن، حيث أيدت تركيا في البداية العدوان الخليجي على اليمن، ثم عادت واعترضت عليه بعد التوتر بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر مع قطر في حزيران/ يونيو ٢٠١٧.

ووجـدت أنقرة نفسها مضطرة لإعـادة النظر في علاقاتها الإقليمية حيث كانت علاقاتها متوترة مع السعودية والإمارات ومصر وبدأت بمصالحتها اعتباراً من عام ٢٠٢١. ومن دون أن تهمل أنقرة المصالحة مع الكيان العبري أيضاً حيث استضاف إردوغان في الـ ٢٢ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ في قصر الرئاسة عدداً من الحاخامات اليهود وقيل إنهم يمثلون ما يسمى اتحاد حاخامات الدول الإسلامية فقدموا لإردوغان شمعداناً يهودياً ودعوا له توراتياً وباللغة العبرية.

> **خطاب سياسي حاد بين إردوغان ونتنياهو بلا قطيعة دبلوماسية**

وجـــاءت زيـــارة الرئيس هرتسوغ لأنقرة في الـ ٩ من آذار/مارس ٢٠٢٢ لتفتح صفحة جـديـدة ومـثـيـرة في العلاقات بين الطرفين، خاصة بعد لقاء إردوغان مع رئيس الـوزراء لابيد في نيويورك في الـ٢٢ من أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢ وكان استقبل قبل ذلك بيومين دونالد لودر رئيس المؤتمر اليهودي العالمي.

وكان لقاء إردوغان مع نتنياهو في نيويورك في الـ٢٣ من أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ وفي جو ودي رائع ،اللقاء الأخير في مسلسل اللقاءات المتبادلة، وذلك بسبب طوفان الأقصى، الـذي لم يمنع أنقرة من الاستمرار في تصدير كل ما يحتاجه الكيان العبري من المعدات والأجهزة، بل وحتى الحديد والفولاذ والمواد الكيماوية والإسمنت ومياه الشرب والأغذية، التي استخدمها «الجيش» الإسرائيلي خلال عدوانه على غزة ولاحقاً لبنان ثم سوريا، وإلى ان أوقفت كل ذلك

بعد ردود الفعل الشعبية العنيفة على التعاون التركي-الإسرائيلي الذي تجاهله إردوغان واستمر في خطابات الاستنكار والتهديد والوعيد التي أطلقها ضد الكيان العبري ونتنياهو.

ون دون أن يمنع كل ذلك جمهورية قبرص التركية من السماح للمواطنين الإسرائيليين واليهود من جنسيات مختلفة لشراء مساحات واسعة من الأراضي والقيام بفعاليات تجارية واسعة وتشغيل مرفأ لليخوت السياحية في الشطر الشمالي التركي وقبالة السواحل السورية.

باختصار ومع استمرار الحديث عن سيناريوهات مختلفة عن مستقبل العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين «تل أبيب» وأنقرة، يعرف الجميع أن الرئيس ترامب هو الذي سيقرر مصير ومستقبل هذه العلاقات، طالما أنه يقول بين الحين والحين إنه «يحب إردوغان ونتنياهو كثيراً»، ولكن من دون أن يقول «أيهما أكثر»، ومن دون أن نتجاهل أيضاً أهمية الثقل التركي في مجمل المشاريع والمخططات الامريكية الإقليمية منها والدولية، بسبب امتداداتها الجغرافية والعرقية والدينية في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان والشرق الاوسط، بل وحتى أفريقيا، حيث لتركيا تحركات كبيرة وعلى جميع المستويات وفي جميع المجالات في القارة السمراء، حيث التنافس مع الكيان العبري، وكما هي الحال مع إيران في الشرق الأوسط، خاصة بعد العدوان الصهيو-امريكي على إيران، والذي أسهم في ازدياد شعبية إيران «الشيعية» في العالمين العربي والإسلامي بسبب صمودها الأسطوري وما ألحقته من أضرار كبيرة داخل الكيان العبري، بعد أن طالت صواريخها ومسيراتها عدداً كبيراً من الأهداف الاستراتيجية.

ويبقى الرهان في نهاية المطاف على الدعم الامريكي لمساعي الرئيس إردوغان لإحياء ذكريات الخلافة والسلطنة العثمانية «السنية»، وهو ما يتغنّى به توم برّاك، وعلى الرغم من تناقض ذلك مع سياسات الكيان العبري وأحلامه التوراتية، التي ستصطدم مع حسابات أنقرة التي إن لم تلتقِ مع حسابات «تل أبيب» بشكل أو بآخر، وعبر الوساطة الامريكية، فالمواجهة بين الطرفين ستكون حتمية إلا في حالة واحدة، ألا وهي عودة الرئيس إردوغان إلى تناقضاته التي عوّدنا عليها في العلاقة مع الكيان العبري طيلة ٢٣ عاماً ماضية، وقد تصل إلى ٣٣ أو ٤٣ طالماً أن نظام الحكم في أنقرة سيبقى على ما هو عليه بفضل دعم واشنطن التي لا ولن تتخلى عن الطرفين، وبدورهما لا ولن يتخلّيا عنها!

> **تناقض بين الخطاب العدائي والتعاون الاقتصادي بين تركيا وإسرائيل**

وربما لهذا السبب لم تذكر إيران اسم تركيا عندما شكرت باكستان وقطر لدورهما في مساعي الوساطة بينها وبين امريكا وهو ما فعلته السعودية والكويت ومصر ودول أخرى عندما لم تتطرق بالاسم إلى الدور أو المساهمة التركية في الاتفاق بين إيران و الولايات المتحدة الامريكية، وشكر رئيسها ترامب فقط تركيا لمساهمتها في الاتفاق مع إيران جنباً إلى جنب مع مصر ولكن بعد باكستان وقطر.

***باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي**
***الميادين .نت**

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

النص الكامل للاتفاق الامريكي الإيراني... و التحديات أمام تنفيذه

أرسل البيت الأبيض يوم الخميس ٢٠٢٦/٦/١٨ نص مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران إلى الكونغرس لوقف الحرب وفتح مضيق هرمز.

وتُحدد الوثيقة، ، في ١٤ بندا، تفاهما رفيع المستوى يُؤجل العديد من القضايا الأكثر تعقيدا، مثل كيفية إنهاء البرنامج النووي الإيراني، إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي. ويُمهد هذا التفاهم الطريق أمام

فترة تفاوض أوسع مدتها ٦٠ يوما، والتي أعلن جيه.دي فانس نائب الرئيس الأمريكي أنها بدأت اليوم الخميس.

وفي ما يلي نص مذكرة التفاهم التي وقعها الرئيسان الامريكي دونالد ترمب والإيراني مسعود بيزشكيان مساء الأربعاء عن بُعد لإنهاء الحرب في الشرق الأوسط:

الفقرة -١-

تعلن الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وحلفاؤهما في الحرب الدائرة، من خلال توقيع مذكرة التفاهم هذه، وقفا فوريا ودائما للعمليات العسكرية على كل الجبهات، بما في ذلك في لبنان، وتتعهد من الآن فصاعدا أن لا تبادر إلى أي حرب أو أي عملية عسكرية بعضها ضد بعض، وأن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بعضها ضد بعض، وبضمان سلامة أراضي لبنان وسيادته. وسيؤكد الاتفاق النهائي الوقف الدائم للحرب على كل الجبهات، بما في ذلك في لبنان، وعلى الأحكام الأخرى الواردة في هذه الفقرة.

الفقرة -٢-

تتعهد الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تحترم كل منهما سيادة الأخرى ووحدة أراضيها، وتمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.

الفقرة-٣-

تلتزم الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتفاوض والتوصل إلى الاتفاق النهائي خلال مدة أقصاها ٦٠ يوما، قابلة للتمديد بموافقة مشتركة.

الفقرة-٤-

فور توقيع مذكرة التفاهم هذه، ستباشر الولايات المتحدة الامريكية إزالة حصارها البحري وأي إزعاجات أو عوائق مفروضة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وستُنهي الحصار البحري بالكامل خلال ٣٠ يوما. وخلال هذه الفترة، سيكون حجم حركة مرور السفن بما يتناسب مع أعداد حركة المرور التي كانت قائمة قبل الحرب، والتي ستُستعاد من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية. كما تتعهد الولايات المتحدة الامريكية سحب قواتها من محيط الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال ٣٠ يوما بعد الاتفاق النهائي.

الفقرة -٥-

عند توقيع مذكرة التفاهم هذه، ستقوم الجمهورية الإسلامية الإيرانية باتخاذ الترتيبات، وبذل أفضل الجهود، لضمان المرور الآمن للسفن التجارية من دون رسوم لمدة ٦٠ يوماً فقط، من الخليج الفارسي

إلى بحر عُمان، وبالعكس. وستبدأ حركة مرور السفن التجارية فورا، ومع الأخذ في الاعتبار الحاجة لإزالة العقبات الفنية والعسكرية وإزالة الألغام من جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سيتم تفعيل هذه الحركة خلال ٣٠ يوما. وستُجري الجمهورية الإسلامية الإيرانية حوارا مع سلطنة عُمان لتحديد إدارة الخدمات البحرية المستقبلية في مضيق هرمز، بالتشاور مع الدول الساحلية الأخرى في الخليج الفارسي، بما يتماشى مع القانون الدولي المعمول به والحقوق السيادية للدول المشاطئة لمضيق هرمز.

الفقرة -٦-

تتعهد الولايات المتحدة الامريكية، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين، بوضع خطة نهائية متفق عليها بصورة مشتركة لا تقل قيمتها عن ٣٠٠ مليار دولار امريكي لإعادة إعمار وتنمية الاقتصاد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وستُستكمل الآلية الخاصة بتنفيذ هذه الخطة كجزء من الاتفاق النهائي خلال ٦٠ يوما. وستمنح الولايات المتحدة الامريكية كل التراخيص والاستثناءات والأذونات المطلوبة لإجراء المعاملات المالية ذات الصلة.

الفقرة -٧-

تتعهد الولايات المتحدة الامريكية بإنهاء جميع أشكال العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجميع العقوبات الامريكية الأحادية، الأساسية والثانوية، وفقا لجدول زمني متفق عليه كجزء من الاتفاق النهائي. وتُقرّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الامريكية بالأهمية البالغة لمسألة إنهاء العقوبات المذكورة أعلاه، وتُعبران عن نيتهما معالجة هذه المسائل فورا في المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق متبادل بشأنها.

فور توقيع مذكرة التفاهم، ستقوم وزارة الخزانة الامريكية بإصدار إعفاءات لتصدير النفط الخام الإيراني والمنتجات البترولية والمشتقات وجميع الخدمات المرتبطة بها، بما في ذلك التعاملات المصرفية

الفقرة -٨-

تؤكد الجمهورية الإسلامية الإيرانية مجدداً أنها لن تسعى إلى حيازة أو تطوير أسلحة نووية. وقد اتفقت الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية إيران الإسلامية على تسوية مسألة التخلص من المواد المخصبة المخزنة، وذلك باتباع آلية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وفقا للجدول الزمني المذكور في الفقرة ٧، على أن يكون الحد الأدنى من الآلية هو تخفيف درجة تخصيب اليورانيوم في الموقع تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما اتفق الطرفان على مناقشة مسألة التخصيب وغيرها من المسائل المتفق عليها والمتعلقة بالاحتياجات النووية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، استنادا إلى إطار عمل مُرضٍ يتم الاتفاق عليه في الاتفاق النهائي. وتُقرّ الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بالأهمية البالغة للقضايا النووية المذكورة أعلاه، وتُعبران عن نيتهما معالجة هذه القضايا فوراً في المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق متبادل بشأنها.

الفقرة -٩-

بانتظار التوصل إلى الاتفاق النهائي، توافق الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الإيرانية الإسلامية على الحفاظ على الوضع الراهن. وستحافظ الجمهورية الإيرانية الإسلامية على الوضع الراهن لبرنامجها النووي، ولن تفرض الولايات المتحدة الامريكية أي عقوبات جديدة، ولن تنشر قوات إضافية في المنطقة.

الفقرة -١٠-

تتعهد الولايات المتحدة الامريكية بأنه فور توقيع مذكرة التفاهم هذه، وحتى انتهاء العقوبات، ستقوم وزارة الخزانة الامريكية بإصدار إعفاءات لتصدير النفط الخام الإيراني والمنتجات البترولية والمشتقات وجميع الخدمات المرتبطة بها، بما في ذلك التعاملات المصرفية والتأمين والنقل وما إلى ذلك.

أرجأ هذا الاتفاق المؤقت القضايا الأصعب إلى المرحلة التالية من المفاوضات، دون أي ضمانات بأن يتم حلها على الإطلاق

الفقرة -١١-

تتعهد الولايات المتحدة الامريكية بإتاحة الأموال والأصول المجمدة أو الخاضعة لقيود، التابعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستخدام الكامل فور تنفيذ مذكرة التفاهم هذه. وستتفق الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بصورة متبادلة على الإجراءات المتعلقة بالإفراج عن هذه الأموال خلال المفاوضات. كما يجب أن تصبح هذه الأموال، سواء بقيت في الحساب الأصلي أو جرى تحويلها، متاحة بالكامل للاستخدام في سداد المدفوعات لأي مستفيد نهائي يحدده البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتتعهد الولايات المتحدة الامريكية بإصدار جميع التراخيص والتصاريح اللازمة لتحقيق ذلك.

الفقرة -١٢-

تتفق الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية على إنشاء آلية تنفيذ لمراقبة التطبيق الناجح لمذكرة التفاهم هذه والامتثال المستقبلي للاتفاق النهائي.

الفقرة -١٣-

بعد توقيع مذكرة التفاهم هذه، ورهنا ببدء تنفيذ الفقرات ١ و٤ و٥ و١٠ و١١ منها، واستمرار تنفيذ هذه التدابير، ستبدأ الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية مفاوضات بشأن الاتفاق النهائي حصرا في ما يتعلق بالفقرات الأخرى.

الفقرة -١٤-

-يُعتمد الاتفاق النهائي بقرار ملزم من مجلس الأمن الدولي

التحديات التي يمكن أن تعرقل التوصل لاتفاق نهائي

عندما يبدأ المفاوضون الامريكيون والإيرانيون التفاوض في المرحلة المقبلة سيواجهون مجموعة من العقبات التي يمكن أن تعرقل الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

ورغم أن هناك احتمالا قائما بحدوث انفراجة، فإن معظم المحللين يشككون في قدرة الطرفين على التوصل إلى تسوية نهائية خلال فترة الستين يوما المنصوص عليها في مذكرة التفاهم التي اتفق عليها الرئيس دونالد ترمب والقادة الإيرانيون هذا الأسبوع.

وقد أرجأ هذا الاتفاق المؤقت القضايا الأصعب إلى المرحلة التالية من المفاوضات، دون أي ضمانات بأن يتم حلها على الإطلاق.

وفيما يلي العوامل التي قد تفسد التوصل إلى اتفاق:

* هل يمكنهما تجاوز خلافات الملف النووي؟

ربما يكون مصير البرنامج النووي الإيراني، الذي قال ترمب إنه السبب الرئيس لدخوله الحرب، هو العامل الذي ينطوي على أكبر قدر من المخاطر بالنسبة للمفاوضات. ويكرر ترمب في الآونة الأخيرة أن إيران التزمت بعدم تطوير سلاح نووي أبدا، لكن هذا في الواقع لا يعدو كونه تكرارا لحد كبير لتعهدات سبق أن قطعتها طهران على نفسها.

وربما تتعثر المفاوضات عندما يصل الحديث لنقطة كيفية التعامل مع مخزون إيران من اليورانيوم المخصب لمستوى قريب من المستوى اللازم للاستخدام في صنع القنابل.

وقال ترمب إنه يريد نقله إلى الخارج أو تدميره. ولا تقبل إيران بأي من الخيارين لكنها أبدت استعدادا محتملا لتخفيف تركيز المادة.

ومن النقاط الخلافية الأخرى مسألة تخصيب إيران لليورانيوم في المستقبل. فقد طالبت الولايات المتحدة في بعض الأحيان بوقف التخصيب تماما في إيران. وتقول إيران إنها لن تتنازل عن حقها في التخصيب. وأفادت مصادر بأن الجانبين ناقشا في السابق إمكانية فرض وقف مؤقت يتراوح بين خمسة و٢٠ عاما، لكن التوصل إلى حل وسط لا يزال بعيد المنال.

ومن المسائل الخلافية أيضا ما إذا كانت إيران ستقبل من جديد بمستوى التفتيش الدولي الذي جرى بموجب الاتفاق النووي الذي توصلت له مع الرئيس السابق باراك أوباما في عام ٢٠١٥، والذي انسحب منه ترمب في عام ٢٠١٨.

* هل يمكن أن يعقّد مضيق هرمز الأمور؟

لا تزال هناك تساؤلات حول المضيق، الذي أوقفت إيران بشكل فعلي حركة المرور عبره مما تسبب في صدمة عالمية في إمدادات الطاقة بعد الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة وإسرائيل عليها في ٢٨ فبراير/شباط. وبموجب مذكرة التفاهم، ستتم إعادة فتح الممر المائي، الذي كان يمر عبره خُمس إمدادات النفط العالمية، لكن شركات الشحن لا تزال حذرة.

وتقول الولايات المتحدة إن المرور سيكون دون رسوم. أما إيران، التي اكتسبت نفوذا من خلال سيطرتها على الممر، وهو أمر لم يكن كذلك قبل الحرب، فتتمسك بأن يظل لديها دور في إدارته.

* ماذا عن العقوبات والأصول المجمدة؟

من العوائق الأخرى: ترغب إيران في أن يرفع ترمب العقوبات بسرعة ويتيح الوصول للمليارات المجمدة، في حين تقول الولايات المتحدة إن التخفيف سيكون تدريجيا ومرتبطا بامتثال إيران. ووفقا لنص مذكرة التفاهم الذي تلاه مسؤولون امريكيون أمس الأربعاء، ستحصل إيران على الفور على إعفاءات لبيع النفط مرة أخرى، وهي بادرة تصالحية زادت من انتقادات المتشددين تجاه إيران الذين اعتبروا أن ترمب يقدم تنازلات أكثر من اللازم.

من المتوقع أن يفتقر الفريق الامريكي إلى الخبرة الفنية التي تمكّنه من مجاراة مفاوضين مخضرمين معروفين بتاريخهم في إطالة أمد المفاوضات

ومع ذلك، ربما يكون ترمب غير متحمس لأن يُرى وهو يسلم أموالا لإيران في أي وقت قريب. وقد بدأت بالفعل المقارنات بين مذكرة التفاهم وبين الاتفاق الذي أبرمه أوباما وكثيرا ما انتقده ترمب بسبب إعادة بعض الأموال لإيران.

* هل يمكن أن تحاول إسرائيل إفساد الأمور؟

يصر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي ساعد في إقناع ترمب بشن الحرب، على أن إسرائيل ليست ملزمة بأي اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران في حربها ضد «حزب الله» المتحالف مع إيران في لبنان. ورغم أن الأعمال القتالية هناك قد خفت منذ أن انتقد ترمب نتنياهو هذا الأسبوع، فإن أي تصعيد إضافي قد يهدد المفاوضات. وتقول إيران إن الاتفاق يتطلب أيضا وقفا لإطلاق النار في لبنان.

* هل يمكن أن تتصادم أساليب التفاوض؟

ربما يواجه الفريق الامريكي، الذي يضم جيه دي فانس نائب الرئيس، والمبعوث ستيف ويتكوف، وجاريد كوشنر صهر ترمب، صعوبة في التوفيق بين أساليب التفاوض المتباينة مع نظرائهم الإيرانيين. فمن المعروف أن ترمب يريد دوما نتائج سريعة بينما تفضل إيران المفاوضات المطولة. وقد شكل

هذا مشكلة في الجولات السابقة التي انتهت بالفشل ويمكن أن يؤدي لنتيجة مماثلة هذه المرة أيضا.

وقال ترمب للصحافيين إن هذه المرحلة من المفاوضات ستكون «أسهل» من الأولى. ويسعى الطرفان إلى إنهاء الصراع. فالرئيس يتعرض لضغوط متزايدة في الداخل بسبب ارتفاع أسعار البنزين في حين تلقت إيران ضربات عسكرية واقتصادية موجعة.

ومع ذلك، من المتوقع أن يفتقر الفريق الامريكي إلى الخبرة الفنية التي تمكّنه من مجاراة مفاوضين مخضرمين معروفين بتاريخهم في إطالة أمد المفاوضات. وهذا يعني أن فترة الستين يوما قد تكون قصيرة جدا لصياغة اتفاق مفصل. فقد استغرق إبرام اتفاق أوباما حوالي عامين.

وحتى في حال التوصل إلى اتفاق، ربما تكون هناك شكوك حول تنفيذه. فقد ساعد ترمب في التوسط لإبرام وقف لإطلاق النار العام الماضي في الحرب بين إسرائيل و «حماس» في غزة لكن العملية تراوح مكانها منذ ذلك الحين.

استعداد الإيرانيين لتقديم تنازلات ربما يتوقف على زعيمهم «المرشد» مجتبى خامنئي الذي يعتبر أكثر تشددا من والده الذي قُتل مع والدة الزعيم الجديد وزوجته وابنه في غارة امريكية-إسرائيلية

* هل يمكن أن يكون غياب الثقة عاملا مؤثرا؟

تشك إيران بشدة في ترمب، الذي شن هجومين عليها خلال عام واحد بينما كان الجانبان يجريان مفاوضات.

كما أن استعداد الإيرانيين لتقديم تنازلات ربما يتوقف على زعيمهم «المرشد» مجتبى خامنئي الذي يعتبر أكثر تشددا من والده الذي قُتل مع والدة الزعيم الجديد وزوجته وابنه في غارة امريكية-إسرائيلية.

وستكون الولايات المتحدة أيضا متشككة، وستراقب ما إذا كانت إيران تتعمد المماطلة. ويقول مساعدو ترمب إنهم رصدوا هذا الأسلوب من قبل. وإذا لم يتمكن الطرفان من تجاوز الخلافات للتوصل إلى تسوية شاملة، فسيظل هناك احتمال للتوصل إلى اتفاق محدود أو تمديد المفاوضات، وسيكون خطر تجدد الأعمال القتالية حاضرا دوما في الأفق.

* عوامل أخرى ربما تؤدي لفشل المفاوضات:

- إذا رضخ ترمب لضغوط المتشددين إزاء إيران الرافضين لتقديم تنازلات، أو إذا أجبر غلاة المتشددين في إيران مفاوضيهم على اتخاذ موقف أكثر تعنتا.
- إذا أدت التفسيرات المتضاربة بالفعل لمذكرة التفاهم إلى خلق توقعات غير واقعية.
- إذا أطلق ترمب تهديدات عنيفة على شاكلة تلك التي أطلقها خلال الصراع، مما سيدفع إيران إلى الانسحاب من المفاوضات.

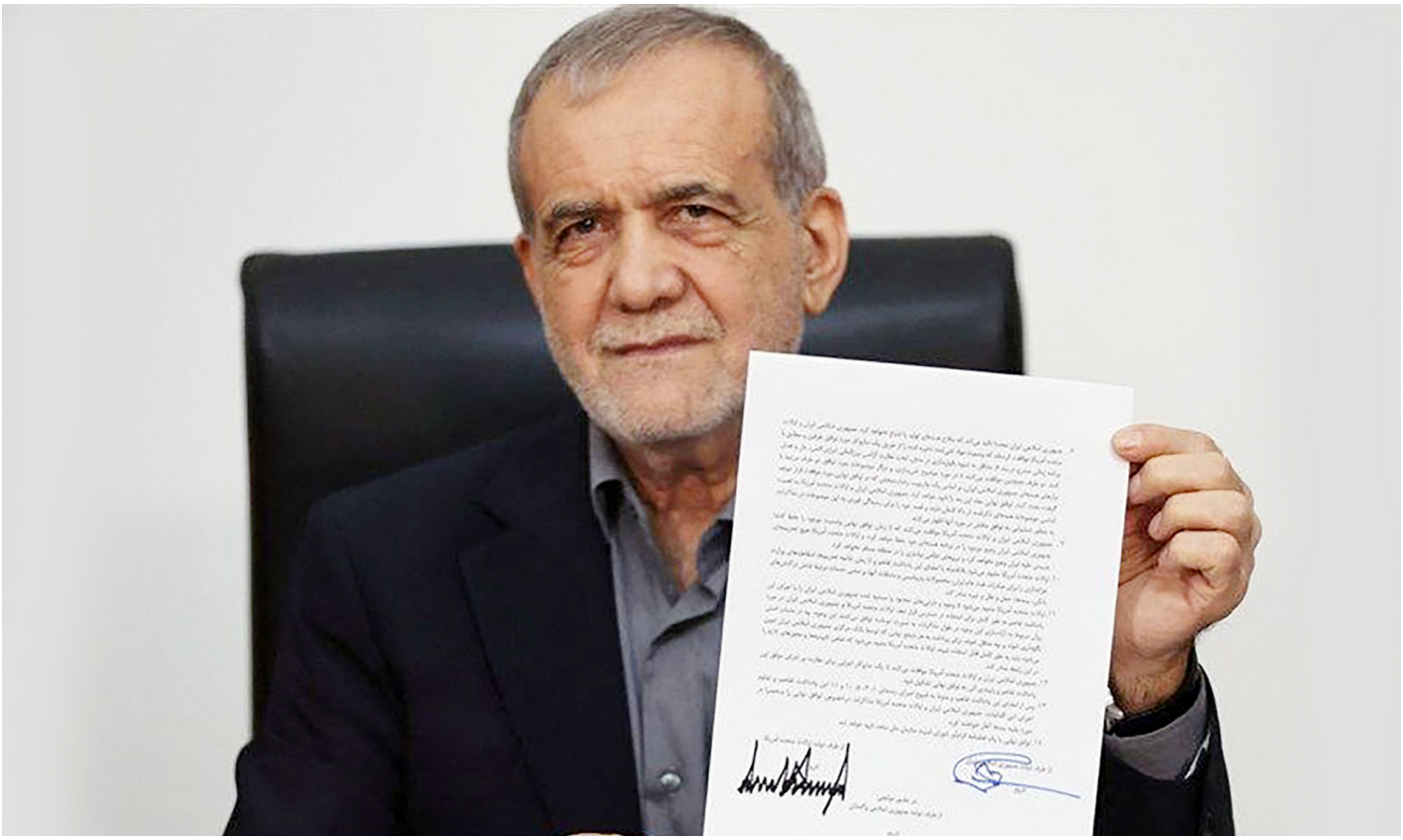

بزشكيان:خطاب المرشد خامنئي خارطة طريق مهامنا

قال المرشد الإيراني مجتبى خامنئي إن موافقته على مذكرة التفاهم الموقعة مع إدارة الرئيس الامريكي دونالد ترمب جاءت بناءً على تعهد من الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للأمن القومي، بصون حقوق الشعب الإيراني و«جبهة المقاومة»، مشدداً على أن المفاوضات المباشرة المقبلة مع واشنطن لا تعني قبول «رأي العدو».وفي رسالة موجهة إلى الشعب الإيراني، قال خامنئي :

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

أيها الشعب الإيراني الابي والوفي

كما اطّلعتم، تم توقيع مذكرة تفاهم بين رئيسي إيران وأمريكا وفي مسار الوصول إلى هذه المرحلة، بذل المسؤولون المعنيون جهوداً كبيرة بدافع الحرص وحسن النية، وكان الرئيس الأمريكي هو الذي لجأ، انطلاقاً من حالة العجز والاضطرار، إلى استخدام مختلف أدوات الضغط لتحقيق هذا الأمر.

من حيث المبدأ، كانت لي رؤية أخرى، لكنني وبناءً على التعهّد الذي قدّمه الرئيس المحترم بصفته رئيس

المجلس الأعلى للأمن القومي نيابةً عنه وعن بقية الأعضاء، بشأن صون حقوق الشعب الإيراني وجبهة المقاومة وتحمل المسؤولية الصريحة عن ذلك، فقد وافقت على هذا الإجراء. كما صرّحوا بأنهم إذا أراد الطرف الأمريكي التمادي في مطالبه فلن يقبلوا بذلك.

ومن هذه اللحظة، سنكون نحن، أي أنتم الشعب العزيز وهذا العبد الضعيف، بانتظار تحقق الشروط المذكورة، لكن من البديهي أن المفاوضات التي ستُعقد مستقبلاً لاتعني قبول وجهة نظر العدو. ونأمل أن تجلب دعوات مولانا صاحب الزمان (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) مختلف أشكال النصر والفتوحات للشعب الإيراني الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد مجتبى الحسيني الخامنئي

٣ من محرم الحرام١٤٤٨هـ ق.

بزشكيان: الخطاب خريطة طريق

من جهته اعتبر الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أن الخطاب الأخير الصادر عن قائد الثورة يمثل خريطة طريق لصون المصالح الوطنية خلال مسار المفاوضات المقبلة.وقال بزشكيان في رسالة له أن الحكومة والمجلس الأعلى للأمن القومي يضعان توجيهات قائد الثورة في صدارة أولوياتهما، مؤكدًا الالتزام الكامل بحماية حقوق الشعب الإيراني والحفاظ على عزّة البلاد وقوتها ومكانتها.

وفي أعقاب الخطاب التوجيهي لقائد الثورة بشأن مسار المفاوضات واتفاق إنهاء الحرب، أصدر الرئيس الإيراني رسالة أعرب فيها عن تقديره لهذه التوجيهات والدعم، معتبرًا أنها تحدد الإطار العام للعملية التفاوضية وتوضح مسؤوليات الجهات المعنية.

وأشار الرئيس إلى أن اهتمام قائد الثورة ودعمه لجهود المسؤولين والفِرق الفنية في مسار تأمين مصالح البلاد يشكل مصدر دعم معنوي مهمًا لاستمرار هذا المسار.

وأكد بزشكيان أن جميع أجهزة صنع القرار والتنفيذ في الدولة تعتبر نفسها ملزمة بالالتزام الدقيق بتوجيهات قائد الثورة.

وفي نص البيان، وصف الرئيس الخطاب الصادر بأنه توجيه صريح وواضح يحدد مسؤوليات جميع الأطراف المؤثرة في عملية التفاوض، مشيرًا إلى أن الإذن الذي صدر لبدء المفاوضات يهدف إلى تحقيق مصالح الشعب الإيراني.

وأضاف أن رئاسة الجمهورية، بصفتها مسؤولة عن رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي، وبالتعاون مع بقية الأعضاء، تلتزم بالاهتمام الكامل بتوجيهات المرشد وحماية حقوق إيران ومصالحها الإقليمية.

وشدد بزشكيان على أن الخط الأحمر للسلطات هو المصلحة الوطنية وصون كرامة وعزة واقتدار الشعب الإيراني، معربًا عن ثقته بأن نتائج إيجابية ستتحقق في ضوء هذه التوجيهات وبالاعتماد على الله.

الاتفاقية الأمريكية الإيرانية والمنطقة والعالم

عن موقع « المجلس الأطلسي»/الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

الأمر أكبر من كليهما. وقعت الولايات المتحدة وإيران مذكرة تفاهم، يُتوقع أن تُعيد فتح مضيق هرمز وتُرسّخ وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه قبل سبعين يومًا. سيكون لهذا الاتفاق الثنائي تداعيات بعيدة المدى على دول أخرى في الشرق الأوسط وخارجه.

فيما يلي، يُقيّم خبراء المجلس الأطلسي آثار هذا الاتفاق على العديد من المناطق والدول المتضررة وهم كل من:نيكولاس هوبتون،شالوم ليبنر،نيكولاس بلانفورد،فيكتوريا ج. تايلور،جون ويلكس،مايكل كوجلمان،مارك ن. كاتز وميلاني هارت:

دول الخليج

***نيكولاس هوبتون زميل أول غير مقيم في مبادرة سكوكروفت لأمن الشرق الأوسط التابعة لبرامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي. شغل منصب سفير بريطانيا لدى ليبيا (٢٠١٩–٢٠٢١)، وإيران (٢٠١٥–٢٠١٨)، وقطر (٢٠١٣–٢٠١٥)، واليمن (٢٠١٢–٢٠١٣):**

كانت دول الخليج حريصة على إنهاء حالة عدم اليقين التي أثارتها الحرب غير الموفقة ضد إيران، وإعادة فتح مضيق هرمز أمام حركة الملاحة البحرية بشكل طبيعي. فقد تعرضت هذه الدول لهجمات صاروخية وطائرات مسيرة إيرانية، وتعطلت صادراتها من النفط والغاز نتيجة الحصار المزدوج للمضيق، وتكبدت خسائر بشرية، بل وفيات في بعض الحالات، جراء الحرب. وترى هذه الدول أن التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران كان ضرورياً للغاية. وقد اضطلعت بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما قطر، بدور محوري كوسيط في التوصل إلى هذا الاتفاق.

كانت دول مجلس التعاون الخليجي من بين الخاسرين الرئيسيين جراء النزاع. فقد تم تعديل توقعات نموها الاقتصادي بالخفض، وارتفع التضخم بشكل طفيف. كما شهدت هذه الدول تراجعاً في الثقة بنموذجها الاقتصادي، وانخفاضاً في عدد العمالة الوافدة والسياح. وفي بعض الحالات، مثل محطة رأس لفان للغاز الطبيعي المسال في قطر، لحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية التي يعتمد عليها الاقتصاد، وقد يستغرق التعافي الكامل سنوات.

تفاوتت ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي على هذا النزاع، فتراوحت بين معارضة الحرب بشكل كامل منذ البداية (عُمان وقطر) وبين مواقف أكثر غموضاً (السعودية والإمارات). ولكن في هذه المرحلة، عشية توقيع اتفاقية مبدئية، يبدو أن الفجوات بين دول مجلس التعاون الخليجي قد تقلصت بشكل ملحوظ.

بالنظر إلى المستقبل، يبدو من غير المرجح أن تعود دول الخليج إلى الوضع الطبيعي فورًا. فمن المرجح أن الثقة في واشنطن كحليف قد تراجعت، على الرغم من أن دول الخليج لا تزال تعتمد على الدعم الأمني الأمريكي من قواعدها في أراضيها لضمان دفاعها. ورغم مطالبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتوسيع وتعميق اتفاقيات أبراهام، فمن غير المرجح أن تجعل دول مجلس التعاون الخليجي ذلك أولوية، نظرًا لمواجهتها حكومة إسرائيلية (تحظى بتأييد شعبي) تبدو عازمة على تقويض الاتفاق وإعادة تصعيد الصراع. والأرجح هو دعم دول مجلس التعاون الخليجي للتفاوض على اتفاق مستدام طويل الأمد يتناول بشكل شامل القدرات النووية الإيرانية وأعمالها التخريبية في المنطقة عبر وكلاء – أي نوع من خطة العمل الشاملة المشتركة المحسّنة. وقد يكون قبول ترتيبات جديدة تنظم المرور عبر مضيق هرمز ثمنًا مستعدة دول مجلس التعاون الخليجي لدفعه على مضض لضمان اتفاق مستدام وتجنب إغلاق الممر المائي مستقبلاً.

يبدو من غير المرجح أن تُقيم دول الخليج، التي تأثرت بشكل مباشر بالرد الإيراني غير المسبوق على العدوان الأمريكي والإسرائيلي، تحالفات وثيقة مع طهران في أي وقت قريب. ومع ذلك، فمن المرجح أن تسعى هذه الدول إلى تعزيز الانخراط الدبلوماسي على أمل الحد من خطر تجدد الصراع.

إسرائيل

*** شالوم ليبنر زميل أول غير مقيم في مبادرة سكوكروفت لأمن الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي، وقد عمل سابقًا في السياسة الخارجية والدبلوماسية العامة خلال فترة عمله في مكتب رئيس الوزراء في القدس، حيث خدم في إدارات سبعة رؤساء وزراء إسرائيليين متتاليين:**

خسرت إسرائيل الحرب الأمريكية الإيرانية. هذا هو الرأي السائد بين الإسرائيليين، حيث لا يؤيد الاتفاق الذي أبرمه ترامب مع الإيرانيين سوى ١٨٪ منهم.

لم يشارك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حماس ترامب لإنهاء الصراع سريعًا – إذ قدّر في الأول من مارس أن الهجوم الأمريكي سيستمر «أربعة إلى خمسة أسابيع» فقط – والتحول نحو اتفاق مع إيران، فهو يرفض فكرة التفاهم مع الحكام الإسلاميين في إيران. وتؤكد ملامح مذكرة التفاهم الناشئة أسوأ مخاوف إسرائيل. فباستثناء موافقتها على إعادة فتح مضيق هرمز، يبدو أن طهران لم تقدم أي تنازلات ملموسة مقابل التزام ترامب بسحب القوات الأمريكية.

تُعاني القدس من مخاوف عديدة. ففيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني – الذي يُعتبر الشرارة الظاهرية لعملية «الغضب الملحمي» – تكتفي مذكرة التفاهم بوعودٍ لفظية، مؤجلةً الآليات الفعلية لمنع إيران من امتلاك القدرة على

إنتاج أسلحة نووية، دون أي ضمانة للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية بالغة الأهمية. ويبدو أن مذكرة التفاهم لا تتناول إطلاقاً ترسانة إيران من الصواريخ الباليستية أو دعمها للجماعات الإرهابية، تاركةً إسرائيل - «الورم السرطاني» على حد تعبير المرشد الأعلى الإيراني - تواجه هذه التهديدات الإضافية أيضاً. وفي الوقت نفسه، يسعى النظام الإيراني إلى جني شرعية متجددة وثروة طائلة من الأصول التي سيستثمرها على الأرجح في تطوير قدراته الهجومية والدفاعية.

لا يقلّ قلق إسرائيل عن وضعها في علاقاتها مع حليفها الرئيسي. فقد رفض ترامب مشاركة نصّ أوليّ لمذكرة التفاهم مع نتنياهو، الذي شكّك في حُكمه - مستخدماً ألفاظاً نابية - بينما وصف في الوقت نفسه المحاورين الإيرانيين بأنهم «أشخاص عقلانيون للغاية... وكان التعامل معهم لطيفاً». وقد قلّصت الإدارة الأمريكية استقلالية إسرائيل ليس فقط في علاقتها مع إيران، بل أيضاً في لبنان، حيث يقترح ترامب « ترك سوريا تتولّى أمر حزب الله».

يلوح في الأفق احتمال تدهور الأوضاع أكثر. ونُقل عن ترامب تحذيره لنتنياهو قائلاً: «من الأفضل أن تكون حذراً، وإلا ستجد نفسك وحيداً قريباً جداً». وفي تصريحه لمجلس وزرائه الأمني في التاسع من يونيو/حزيران بأن إسرائيل قد تُجبر على «التعامل بمفردها مع الإيرانيين»، أشار نتنياهو إلى أنه يعتقد الشيء نفسه.

لبنان

*** نيكولاس بلانفورد زميل أول غير مقيم في برامج الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي ومقره في بيروت، لبنان:**

يسود لبنان شعورٌ بالارتباك والغموض إزاء إبرام مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وإيران. وتشير تسريباتٌ لبنود المذكرة الأربعة عشر إلى انتهاء الحرب في لبنان، لكن لا يوجد أي ذكرٍ صريحٍ لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية. وصرح وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، يوم الثلاثاء، بأن إيران تعتقد أن الاتفاق سيتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة التي تحتلها حالياً. في المقابل، أكد وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس أن القوات الإسرائيلية ستبقى في الأراضي اللبنانية.

يوم الاثنين، أوقف حزب الله مؤقتاً هجماته على القوات الإسرائيلية، وحاول عشرات الآلاف من النازحين الجنوبيين العودة إلى ديارهم. إلا أن القوات الإسرائيلية واصلت قصف أجزاء من جنوب لبنان، واستهدفت عدداً من الأفراد الذين اقتربوا من خطوطها، واستمرت في تحليق طائراتها المسيرة فوق بيروت. ونفذ حزب الله عدة هجمات منذ ذلك الحين، لكن اللافت للنظر أنه لم يعلن عنها رسمياً في بيانات يومية.

في غضون ذلك، يخرج حزب الله من هذا الصراع أكثر جرأة وأكثر خضوعاً لسيطرة إيران من أي وقت مضى منذ تأسيسه قبل أكثر من أربعين عاماً.

كما أنها أكثر إصراراً على الاحتفاظ بأسلحتها الآن بعد أن أُعيد إحياء سردية «المقاومة» لديها باحتلال إسرائيل الجديد لجنوب لبنان. وتواجه الحكومة اللبنانية، التي تعرضت للإذلال جراء تفاوض إيران مع الولايات المتحدة نيابةً عنها، تحدياً أكبر في مساعيها لنزع سلاح حزب الله، لكنها تبدو مصممة على مواصلة المحادثات المباشرة مع إسرائيل التي تستضيفها واشنطن.

ثمة مؤشرات على أن حزب الله، الذي يعارض بشدة مفاوضات الحكومة اللبنانية مع إسرائيل، قد يسعى للإطاحة بالحكومة واستبدالها بحكومة تسحب مشروع نزع السلاح. ويواجه نتنياهو انتقادات داخلية حادة نتيجة لمذكرة التفاهم،

وسيتعين عليه أن يقرر خلال الأشهر الأربعة التي تسبق الانتخابات ما إذا كان سيتجاهل ترامب ويصعّد الموقف في لبنان، بكل ما يترتب على ذلك من تبعات، أم سيلتزم بمصالح الولايات المتحدة في مذكرة التفاهم ويتحمل التداعيات الداخلية المحتملة.

خلال سنوات إقامتي الاثنتين والثلاثين في لبنان، لا أعتقد أنني رأيت فوضى أكبر من هذه ذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

العراق

*** فيكتوريا ج. تايلور هي مديرة مبادرة العراق التابعة للمجلس الأطلسي. وقد شغلت مؤخراً منصب نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون العراق وإيران خلال إدارتي بايدن وترامب:**

كان العراق من أكبر الخاسرين في الحرب مع إيران، إذ تضرر من أطراف متعددة في النزاع، وكاد أن ينهار اقتصادياً. وقد أقر وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين مؤخراً بأنه إذا لم يُعاد فتح مضيق هرمز، فلن يتمكن العراق من دفع رواتب موظفي الحكومة في يوليو/تموز. ويُمثل إعادة فتح مضيق هرمز شريان حياة اقتصادياً للعراق، إذ يسمح للبلاد باستئناف صادرات النفط التي تعتمد عليها الحكومة في أكثر من ٩٠٪ من إيراداتها.

على الرغم من أن انتهاء الحرب جلب معه ارتياحًا اقتصاديًا مرحبًا به، إلا أنه لم يُطيح بالنظام الإيراني ولم يُضعف نفوذه في العراق. خلال الحرب، أظهرت الميليشيات المدعومة من إيران قوتها العسكرية والسياسية المستمرة، مما قضى فعليًا على آمال رئيس الوزراء العراقي السابق محمد شيعة السوداني في ولاية ثانية، ووجّه تذكيرًا قويًا بقدرة إيران على زعزعة استقرار البلاد. سيواجه رئيس الوزراء العراقي المُعيّن حديثًا، علي الزيدي، وضعًا أكثر تعقيدًا في محاولته الحفاظ على شراكة مع الولايات المتحدة التي تسعى جاهدة لكسر قبضة إيران على بلاده، ومع نظام إيراني مستعد لحماية مصالحه الاستراتيجية.

سوريا

***جون ويلكس زميل متميز في المجلس الأطلسي، ويقدم المشورة لمشروع عبر الأطلسي التابع لمركز رفيق الحريري. شغل منصب سفير بريطانيا لدى قطر والعراق وعُمان واليمن، بالإضافة إلى كونه مبعوثها الخاص إلى سوريا. وهو أيضاً مستشار أول لمجلس الأعمال السوري البريطاني:**

حظيت سوريا بنصيب وافر من التأثيرات الطفيفة للصراع الأمريكي الإسرائيلي مع إيران. وستستفيد بشكل متزايد من كونها أحد الطرق البديلة إلى البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للدول التي لا ترغب في الاعتماد بشكل كبير على تصدير النفط والغاز عبر مضيق هرمز. فالعراق، على سبيل المثال، بدأ بالفعل بنقل النفط بالشاحنات عبر سوريا إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. وقد يزداد اهتمام العراق ودول الخليج بإعادة تشغيل وتوسيع شبكة خطوط الأنابيب عبر الأراضي السورية.

ستكون سوريا منشغلة للغاية بإعادة بناء دولتها واقتصادها، ولن تتدخل في الصراع الإسرائيلي مع حزب الله في لبنان. إذا قررت إسرائيل تقليص وتعزيز مواقعها العسكرية في لبنان وسوريا، فقد تتاح فرصة لعقد اتفاق أمني سوري مع إسرائيل. ولكن بدون هذا الاتفاق، وبدون خضوع سوريا لبنود مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية، يبقى خطر استمرار

إسرائيل في كونها عاملاً مزعزعًا للاستقرار في سوريا قائمًا.

عموماً، ستستفيد سوريا من عودة السلام الهش في المنطقة. لكن في غياب اتفاق أمني مع إسرائيل، ستكون سوريا عرضة للخطر إذا لم تكن إسرائيل طرفاً في مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية، وذلك في حال استمرت إسرائيل في شن عمليات عسكرية على الأراضي السورية لتعزيز أمنها القومي.

باكستان

— مايكل كوجلمان زميل مقيم أول لشؤون جنوب آسيا في المجلس الأطلسي:

تُعدّ باكستان من أكبر المستفيدين من هذه الاتفاقية. ويعود ذلك جزئياً إلى أنها كانت، على الأرجح، أكثر عرضةً لمخاطر امتداد الصراع من أي دولة خارج الشرق الأوسط: فباكستان تشترك في حدود طويلة مضطربة مع إيران، وتضم ثاني أكبر عدد من السكان الشيعة في العالم، وتعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة من الشرق الأوسط، فضلاً عن وجود ملايين من المغتربين الباكستانيين في منطقة الخليج العربي.

لكن الاتفاق حقق مكاسب استراتيجية لباكستان أيضاً، نظراً لدورها المحوري كوسيط. فقد تحدّت باكستان بشكل قاطع الجهود الهندية الطويلة الأمد لتقويض نفوذها، إن لم يكن عزلها، على الساحة الدولية. وعززت نفوذها في الشرق الأوسط، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة لإسلام آباد. كما حسّنت باكستان صورتها العالمية بشكل كبير: فقد كانت النظرة إلى باكستان سلبية لفترة طويلة، ويرجع ذلك أساساً إلى مشاكلها المتعلقة بالإرهاب وأزماتها الاقتصادية. أما الآن، فيُنظر إليها كفاعل عالمي مؤثر وصانع سلام.

لكن من منظور محلي، هناك جانب مظلم لهذه القصة: فالقادة المدنيون والعسكريون في باكستان، الذين تشجعوا بالإشادة العالمية وواثقون من أنهم لن يواجهوا ضغوطاً أو ردود فعل من المجتمع الدولي، قد يكثفون حملاتهم القمعية في الداخل التي أغضبت الكثير من الجمهور.

روسيا

***مارك ن. كاتز ، الحاصل على درجة الدكتوراه، هو زميل أول غير مقيم في برامج الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي وأستاذ في الحكومة والسياسة في كلية شار للسياسة والحكومة بجامعة جورج ماسون:**

يحمل الاتفاق الأمريكي الإيراني تداعيات إيجابية وسلبية على روسيا. فقد أفادت قدرة إيران على منع تدفق النفط عبر مضيق هرمز موسكو بطريقتين: الأولى، من خلال رفع أسعار بيع روسيا لنفطها، والثانية، من خلال تخفيف إدارة ترامب للعقوبات المفروضة على مبيعات النفط الروسي لمنع ارتفاع أسعار النفط أكثر. ومنذ الإعلان عن الاتفاق يوم الأحد، انخفضت أسعار النفط، مما قلل من الإيرادات التي كانت روسيا تجنيها.

يرى البعض أن الصراع في الخليج قد أفاد روسيا بتحويل انتباه الحكومات الغربية عن حربها ضد أوكرانيا. وإذا ما تم إقرار الاتفاق الأمريكي الإيراني، فسيضع حداً لهذا الوضع.

أدت هجمات إيران بطائرات بدون طيار على جيرانها إلى لجوء العديد من الدول العربية إلى أوكرانيا طلباً للدعم في مجال الدفاع الجوي. وقد منحت رغبة أوكرانيا في تقديم هذا الدعم هذه الدول مصلحة أكبر في بقاء أوكرانيا مما كانت عليه سابقاً، وهو أمر لا يصب في مصلحة روسيا. إذا أسفر الاتفاق الأمريكي الإيراني فعلاً عن وضع حد للهجمات

الإيرانية على جيرانها، فبإمكان موسكو أن تأمل ألا يتزايد تعاون دول الخليج مع أوكرانيا. ومن شأن ذلك أيضاً أن يخفف من حدة التوترات التي نشأت بين روسيا وعدد من الدول العربية بسبب تزويد موسكو إيران بمعلومات استهدافية لهجماتها.

وبالتالي، فإن الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران له آثار إيجابية وسلبية على روسيا.

الصين

*** ميلاني هارت هي المديرة الأولى لمركز الصين العالمي التابع للمجلس الأطلسي. عملت سابقاً في وزارة الخارجية الأمريكية، حيث شغلت منصب كبيرة مستشاري الصين في مكتب وكيل الوزارة لشؤون النمو الاقتصادي والطاقة والبيئة:**

تتمتع الصين بحماية أكبر من الأزمة الإيرانية مقارنة بمعظم الدول. يشكل النفط والغاز نحو ثلاثة أرباع إجمالي استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة، مقارنةً بأقل من الثلث في الصين. في المقابل، لا يزال الفحم المصدر الرئيسي للطاقة في الصين، إذ يمثل ما يزيد قليلاً عن نصف الاستهلاك، بينما تساهم مصادر الطاقة المتجددة بنحو الخمس إلى الربع. كما تمتلك بكين مخزونات نفطية ضخمة يمكنها استخدامها في حال واجهت البلاد أزمة إمدادات حادة.

تُفضّل بكين إبقاء مضيق هرمز مفتوحًا على إغلاقه، لكن الصين لم تكن قد وصلت بعد إلى نقطة حرجة اقتصادية حقيقية جراء هذه الأزمة. ويتمثل شاغلها الرئيسي في استقرار الاقتصاد العالمي على نطاق أوسع. فمعظم دول العالم تعتمد على تدفقات النفط عبر مضيق هرمز أكثر من الصين، لكن هذه الدول تستورد صادرات الصين أيضًا، وبالتالي فإن أي خلل اقتصادي عالمي سينعكس في نهاية المطاف على الصين. ونتيجة لذلك، انصبّ تركيز بكين الرئيسي على استقرار سوق النفط العالمية، وهو ما حققته من خلال خفض وارداتها ، مما أتاح المزيد من الإمدادات عالميًا وحافظ على انخفاض الأسعار عما كانت عليه في السابق.

يوم الأربعاء، أطلع وزير الخارجية الإيراني سيد عباس عراقجي نظيره الصيني وانغ يي على تفاصيل الاتفاق الجديد. ويبدو حتى الآن أن الوضع يصب في مصلحة بكين. فمن الناحية الاقتصادية، سيُسهّل فتح مضيق هرمز على الصين (والدول المستوردة للمنتجات الصينية) استيراد النفط والغاز بأسعار أقل. كما أن إتاحة الاتفاق لإيران فرض رسوم عبور على السفن التجارية بعد ستين يومًا يُشير إلى أن تجارة الطاقة قد تخضع قريبًا لنظام تسعير، ومن المؤكد أن الصين ستتوقع الحصول على أسعار تفضيلية مقارنة بالولايات المتحدة.

من الناحية الدبلوماسية والعسكرية، أظهر الصراع الإيراني، في نظر بكين، حدود القوة العسكرية الأمريكية. أنفقت الولايات المتحدة مليارات الدولارات على الحرب الإيرانية، وخفضت مخزوناتها من الأسلحة، وحوّلت مواردها من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والنتيجة: العودة إلى الوضع الراهن، وربما وضع أقل ملاءمة للولايات المتحدة إذا فرضت إيران رسوم عبور واستمرت في استخدام مضيق القنال كورقة ضغط سياسي، وإذا قدمت واشنطن بالفعل مساعدات مالية لإيران.

خلال مكالمتهما الهاتفية يوم الأربعاء، أبلغ وزير الخارجية الصيني وانغ يي نظيره الإيراني أن بكين ترحب بالاتفاق. وفي نهاية المطاف، قد تكون الصين المستفيد الأكبر من الاتفاق مقارنةً بإيران أو الولايات المتحدة. ولم تنفق الصين مليارات الدولارات أو تستنزف احتياطياتها العسكرية لتحقيقه.

ديميتري بريجع:

وقف حرب أم إعادة هندسة لتوازنات الشرق الأوسط؟

*مركز الدراسات العربية الاوراسية

حين أعلن الطرفان الأمريكي والإيراني، في منتصف يونيو (حزيران) ٢٠٢٦، التوصل إلى تفاهم أولي، لم يكن الحدث مجرد وثيقة دبلوماسية تُضاف إلى سجل طويل من المفاوضات المتعثرة، بل مثّل لحظة مفصلية تحاول إخراج الشرق الأوسط من حرب مفتوحة استمرت أكثر من ثلاثة أشهر.

والمفارقة أن هذا التفاهم، خلافاً لما توحي به الذاكرة المرتبطة بالملف النووي منذ اتفاق عام ٢٠١٥، لا يقدّم نفسه أساساً كتسوية نووية، بل كاتفاق لوقف الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز، فيما أُجّل ملف البرنامج النووي وملف العقوبات والأموال المجمدة إلى جولة تفاوضية لاحقة.

وجوهر القضية لم يعد يدور حول نسبة التخصيب وحدها، بل حول موقع إيران الإقليمي بعد الحرب، وأمن الطاقة العالمي، ومصالح دول الخليج، ومستقبل توازن القوى في منطقة خرجت لتوها من اختبار دموي واسع.

ووفق ما نقلته وكالات أسوشيتد برس ورويترز وشبكة NPR، فإن النص الكامل للتفاهم لم يُنشر بعد، وما يُتداول بشأنه يستند إلى تصريحات مسؤولين أمريكيين وإيرانيين ووصف إعلامي، وهو ما يفرض قدراً من الحذر في التعامل مع تفاصيله.

من المفاوضات إلى الحرب: كيف وصل الطرفان إلى هنا؟

لم يولد التفاهم في فراغ، بل جاء بعد مسار طويل من التصعيد. فمنذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨ وعودة العقوبات تحت عنوان «الضغط الأقصى»، توسّع البرنامج النووي الإيراني وارتفعت نسب التخصيب، فيما انهارت لاحقاً محاولات إحياء الاتفاق.

وفي يونيو (حزيران) ٢٠٢٥، وقعت حرب الاثني عشر يوماً بين إسرائيل وإيران، تبعتها ضربات أمريكية على منشآت فوردو ونطنز وأصفهان النووية، تركت البرنامج متضرراً، لكن من دون تفكيكه بالكامل.

وفي أواخر عام ٢٠٢٥، دخلت إيران أزمة داخلية حادة

> وجوهر القضية لم يعد يدور حول نسبة التخصيب وحدها

مع انهيار سعر الريال إلى مستويات قياسية واندلاع احتجاجات واسعة قمعتها السلطات. ورغم استئناف مفاوضات غير مباشرة برعاية عُمان ودول أخرى مطلع عام ٢٠٢٦، فشلت الجولات المتتالية في التوصل إلى تسوية.

وفي ٢٨ فبراير (شباط) ٢٠٢٦، شنت الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات واسعة على إيران ضمن ما عُرف بعملية «الغضب الملحمي»، معلنتين أن هدفها قطع جميع المسارات المحتملة لوصول إيران إلى سلاح نووي.

وأسفرت الضربة الافتتاحية عن مقتل المرشد الأعلى علي خامنئي، لتُعيّن طهران نجله خلفاً له وسط فراغ قيادي غير مسبوق. وردّت إيران بمئات الصواريخ وآلاف المسيّرات على إسرائيل وقواعد أمريكية ودول عربية، قبل أن تقدم على الورقة الأخطر، وهي إغلاق مضيق هرمز.

وهكذا تحولت أزمة نووية مزمنة إلى حرب إقليمية واسعة أعادت رسم خريطة المخاطر في المنطقة.

ماذا تريد واشنطن؟

تتعامل الإدارة الأمريكية مع التفاهم بوصفه أداة لإنهاء تورط عسكري بات مكلفاً سياسياً واقتصادياً.

فالأولوية المعلنة تتمثل في إعادة فتح مضيق هرمز ووقف نزيف أسعار الطاقة بعدما تجاوز سعر البنزين في الولايات المتحدة أربعة دولارات للغالون، إلى جانب منع إيران من بلوغ القدرة النووية العسكرية، وتثبيت أمن الحلفاء، وتجنب حرب استنزاف طويلة.

غير أن واشنطن تحرص، في الوقت ذاته، على عدم الظهور بمظهر المتنازل. فقد لوّح الرئيس الأمريكي، في تصريحات نقلتها صحيفة نيويورك تايمز، باستئناف الضربات إذا لم يُتوصل إلى اتفاق دائم خلال ستين يوماً، بل تحدث عن إمكانية تحوّل بلاده إلى «حارس للشرق الأوسط» مقابل حصة من عائدات المنطقة.

ويعكس هذا الخطاب ضغوط السياسة الداخلية الأمريكية، وضغط الكونغرس واللوبيات المؤيدة لإسرائيل على قرارات الإدارة.

ماذا تريد طهران؟

من جانبها، تنظر إيران إلى التفاهم بوصفه مخرجاً من حرب أنهكت اقتصادها وقيادتها معاً.

فطهران تريد وقف الضربات وضمان عدم تجدد الهجوم، ورفع العقوبات أو تخفيفها، والإفراج عن مليارات الدولارات من أصولها المجمدة في الخارج، واستعادة صادراتها النفطية بصورة منتظمة، والحصول على اعتراف ضمني بدورها الإقليمي.

لكن الدافع الأعمق يتمثل في البعد الاقتصادي والداخلي؛ فالتفاهم بالنسبة إلى طهران أداة لتخفيف الضغوط المعيشية وسط أزمة عملة وتضخم واحتجاجات سبقت الحرب.

وقد سارع نائب وزير الخارجية الإيراني كاظم غريب آبادي إلى وصف الاتفاق بأنه «انتصار»، في خطاب موجّه إلى الداخل بقدر ما هو موجّه إلى الخارج.

ما الذي يتضمنه التفاهم فعلاً؟ وما الذي أُجّل؟

هنا ينبغي التمييز بدقة بين ما هو مؤكد وما يزال قيد التفاوض.

فما أُعلن عنه، بحسب المسؤولين من الجانبين والتغطيات الإعلامية، هو مذكرة تفاهم تمدد وقف إطلاق النار القائم لمدة ستين يوماً تمهيداً لإنهاء دائم للحرب،

وتنص على وقف الهجمات المتبادلة، وإعادة فتح مضيق هرمز، ورفع الحصارين المتقابلين، مع بدء عمليات إزالة الألغام عقب التوقيع.

كما رُبط التفاهم بوقف القتال بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، وهو شرط إيراني معلن.

وأعلنت باكستان وقطر، اللتان أدّتا دور الوساطة، أن التوقيع الرسمي سيجري في سويسرا.

أما ما لم يُحسم فهو الأهم. فمصير البرنامج النووي بقي مفتوحاً، ولم يأتِ الرئيس الأمريكي على ذكره في إعلانه الأول، رغم أنه كان السبب المعلن للحرب. لكنه ألمح، في حديث صحفي، إلى السماح لإيران بتخصيب منخفض المستوى، في تحول لافت عن مطلبه السابق القاضي بتفكيك البرنامج بالكامل.

كما بقيت قضية الأصول المجمدة ورفع العقوبات قيد التفاوض.

وباختصار، نحن أمام تسوية مؤقتة لإدارة الحرب، لا أمام اتفاق شامل، وهو تمييز جوهري لفهم هشاشة اللحظة الراهنة.

إسرائيل: من شريك في الحرب إلى متحفّظ على التسوية

خلافاً للسيناريوهات التقليدية التي تصور إسرائيل طرفاً قلقاً من الخارج، كانت تل أبيب شريكاً مباشراً في إطلاق الحرب.

ومع ذلك، لم تشارك في المفاوضات التي قادتها واشنطن مع طهران، وأبدت تحفظات على بعض البنود التي كانت قيد البحث.

وتخشى إسرائيل أن يمنح أي تفاهم إيران متنفساً مالياً وشرعية دولية دون تفكيك شبكات نفوذها الإقليمية.

وقد ظهر التباين بين تل أبيب وواشنطن حين أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي نية بلاده الإبقاء على قواتها في جنوب لبنان إلى أجل غير مسمى، فيما انتقد الرئيس الأمريكي ضربة إسرائيلية استهدفت الضاحية الجنوبية

> **ينبغي التمييز بدقة بين ما هو مؤكد وما يزال قيد التفاوض**

لبيروت عشية الإعلان عن التفاهم.

ويكشف هذا التوتر أن نجاح أي تسوية لا يتوقف على طهران وواشنطن وحدهما، بل أيضاً على قدرة الأخيرة على ضبط حليفها الإسرائيلي.

دول الخليج بين القصف والبراغماتية

شكّلت الحرب صدمة استراتيجية لدول الخليج فللمرة الأولى في تاريخها، استهدفت إيران الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، عبر ضربات طالت منشآت أمريكية ومواقع للطاقة في السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين وسلطنة عُمان.

وردّت السعودية والإمارات والكويت بضربات خاصة على إيران وحلفائها، لتنتقل من موقع الحياد إلى موقع الطرف المنخرط في الصراع.

لكن المواقف لم تكن متطابقة؛ فأبوظبي اصطفّت بحزم مع خط المواجهة الأمريكي الإسرائيلي، بينما مالت الرياض إلى منطق التهدئة خشية انجرار الحوثيين إلى المعركة وتهديد منفذها النفطي على البحر الأحمر.

أما قطر، التي تضررت منشآتها للطاقة في رأس لفان نتيجة ضربة إيرانية، فقد شهدت علاقاتها مع طهران قطيعة دبلوماسية، رغم دورها اللاحق في الوساطة.

ومع ذلك، تدرك دول الخليج أن إيران، وإن خرجت من الحرب منهكة، فإن أدوات نفوذها الإقليمية لم تُفكك بالكامل، وهو ما يدفع العواصم الخليجية إلى تبني براغماتية قائمة على الواقعية أكثر من الثقة.

هشام الأعور:

إيران وتركيا وإسرائيل.. صُنّاع التحولات الشرق اوسطية

شهد الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة أعادت رسم خرائط النفوذ والصراع فيه، وكان لكل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى جانب إيران بمؤسساتها السياسية والأمنية والعسكرية، دور بارز في هذه التحولات فقد تجاوز تأثير هذه القوى حدود إدارة شؤون دولها، لتصبح من أبرز الأطراف التي أسهمت في إعادة صياغة التوازنات السياسية والأمنية في المنطقة.

وبرغم الاختلاف الواضح في المرجعيات الفكرية والأهداف الاستراتيجية لكل دولة من هذه الدول، فقد

اشتركت في السعي إلى توسيع هامش تأثيرها وإعادة تعريف موقعها الإقليمي.

ومن هنا يبرز السؤال الجوهري: هل كانت هذه القوى صانعة للأزمات والحروب في الشرق الأوسط، أم أنها تحركت ضمن بيئة جيوسياسية دفعتها إلى تبني سياسات أكثر صدامية وتنافسية؟ أولا: من إدارة الصراع إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية تُميز نظريات العلاقات الدولية بين القادة والدول الذين يكتفون بإدارة الأزمات القائمة، وبين أولئك الذين يسعون إلى إعادة هندسة البيئة السياسية التي تنتج تلك الأزمات.

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى إسرائيل في عهد نتنياهو، وتركيا في عهد أردوغان، وإيران الخامنئي بمشروعها الإقليمي، بوصفها قوى سعت إلى تجاوز منطق التكيف مع البيئة الاستراتيجية نحو محاولة إعادة تشكيلها فنتنياهو لم يكتف بإدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ضمن قواعده التقليدية، بل عمل على إعادة تعريفه وفق منطق التفوق الأمني الدائم ومنع أي تهديد مستقبلي لإسرائيل.

وفي المقابل، لم يكتفِ أردوغـان بـإدارة المصالح التركية ضمن حدود الدولة القومية، بل أعاد تقديم تركيا كقوة إقليمية فاعلة تسعى إلى التأثير المباشر في محيطها الجغرافي والسياسي.

أما إيران، فقد سعت منذ عقود إلى بناء شبكة نفوذ إقليمية واسعة تقوم على التحالفات السياسية والعسكرية، بما يضمن لها دورا محوريا في معادلات المنطقة ويمنحها قدرة أكبر على مواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية.

هذا الانتقال من التكيف مع البيئة الإقليمية إلى محاولة إعادة تشكيلها جعل من هذه الدول شركاء في معظم ملفات الشرق الأوسط الساخنة.

ثانيا: نتنياهو وعقيدة التفوق الأمني المستدام ارتكز المشروع السياسي والأمني لنتنياهو على قناعة راسخة مفادها أن أمن إسرائيل لا يتحقق عبر الدفاع السلبي عن

نتنياهو وأردوغان وإيران: ثلاث رؤى متنافسة لصناعة النفوذ الإقليمي

الحدود، بل عبر المحافظة على تفوق استراتيجي دائم يمنع ظهور التهديدات قبل اكتمالها.

وانطلاقا من هذه الرؤية، توسعت الاستراتيجية الإسرائيلية لتشمل عمليات عسكرية متكررة في غزة وسوريا ولبنان، إلى جانب المواجهة المستمرة مع إيران وشبكات حلفائها الإقليميين.

ولم تعد إسرائيل، وفق هذا المنطق، تنتظر الخطر حتى يصل إلى حدودها، بل تسعى إلى ضربه في مراحله الأولى وأينما وجد.

غير أن هذه المقاربة تحمل تناقضا استراتيجيا واضحا؛ فكلما اتسع نطاق العمليات العسكرية واتخذت طابعا استباقيا، ازدادت الجبهات المحتملة واتسعت دائرة الخصوم.

وهكذا يجد المشروع الأمني نفسه أمام معضلة دائمة تتمثل في أن السعي إلى تحقيق الأمن عبر القوة قد يؤدي إلى إنتاج مصادر جديدة لعدم الاستقرار.

ثالثا: أردوغان وعقيدة النفوذ خارج الحدود على الضفة الأخرى، بنى أردوغان رؤيته للأمن القومي التركي على فكرة أن استقرار تركيا يبدأ خارج حدودها وليس عندها.

في هذا السياق جاءت جملته الأخيرة بأن أمن بلاده لا يبدأ من ولاية هاتاي التركية، بل من حلب ودمشق وبيروت.

من هذا المنطلق، توسع الحضور التركي في ملفات عديدة شملت شمال سوريا والعراق وليبيا وفلسطين ولبنان وشرق المتوسط والقوقاز، إضافة إلى الانخراط

> تركيا من الدولة القومية إلى مشروع القوة الإقليمية الممتدة

المتزايد في العديد من قضايا المنطقة.

وقد أدى هذا النهج إلى انتقال تركيا من دولة تركز على حماية حدودها إلى قوة إقليمية تسعى إلى إدارة فضاء نفوذ أوسع يمتد إلى عدة ساحات جغرافية.

غير أن هذا التمدد جعلها أيضا طرفا مباشرا في عدد متزايد من النزاعات الإقليمية، وفتح الباب أمام احتكاكات مستمرة مع قوى إقليمية ودولية متعددة. وبذلك أصبحت تركيا لاعبا محوريا في معادلات الشرق الأوسط، لكنها في الوقت نفسه باتت أكثر عرضة لتداعيات الأزمات التي تسعى إلى التأثير فيها.

رابعا: إيران وعقيدة النفوذ عبر الشبكات الإقليمية أما إيران، فقد اعتمدت مقاربة مختلفة نسبيا تقوم على بناء عمق استراتيجي خارج حدودها من خلال شبكة واسعة من الحلفاء والقوى المتحالفة معها في عدد من الساحات العربية والإقليمية.

وقد انطلقت هذه الاستراتيجية من قناعة مفادها أن حماية الأمن القومي الإيراني لا تبدأ عند الحدود الجغرافية للدولة، بل عبر امتلاك أوراق قوة وتأثير في البيئات المحيطة بها وقد مكّنت هذه المقاربة إيران من التحول إلى لاعب أساسي في ملفات العراق وسوريا وغزة ولبنان واليمن، ومن امتلاك قدرة مؤثرة في التوازنات الإقليمية.

إلا أن هذا التوسع جعلها أيضا في قلب معظم الصراعات الكبرى التي شهدتها المنطقة، وأدخلها في مواجهات مباشرة وغير مباشرة مع إسرائيل والولايات المتحدة وعدد من القوى الإقليمية.

خامسا: الأمن والنفوذ كمدخلين لإدارة المنطقة على الرغم من اختلاف الأدوات، تلتقي إسرائيل وتركيا وإيران عند نقطة أساسية تتمثل في النظر إلى الشرق الأوسط من زاوية القوة والأمن والنفوذ أكثر من زاوية التسويات السياسية الشاملة.

بالنسبة إلى نتنياهو، يشكل التفوق العسكري والردع أساس الاستقرار أما بالنسبة إلى أردوغان، فإن توسيع النفوذ السياسي والعسكري هو الطريق إلى ضمان الأمن القومي التركي.

وفي المقابل، ترى إيران أن بناء شبكة نفوذ إقليمية متماسكة يشكل الضمانة الأساسية لأمنها ومكانتها الاستراتيجية.

إلا أن التجربة التاريخية للمنطقة تظهر أن الشرق الأوسط لم يعانِ يوما من نقص في القوة أو النفوذ، بل من غياب التفاهمات الإقليمية المستقرة والآليات القادرة على إدارة التنافس بصورة سلمية.

ولذلك فإن الاعتماد المفرط على القوة كثيرا ما أدى إلى إنتاج أزمات جديدة بدلا من إنهاء الأزمات القائمة.

سادسا: في عصر الحروب الشبكية تزامنت هذه المرحلة مع تحولات جوهرية في طبيعة الصراعات المعاصرة.

فلم تعد الحروب تقتصر على المواجهات التقليدية بين الجيوش النظامية، بل أصبحت تشمل الحروب بالوكالة، والحروب الاقتصادية، والمواجهات السيبرانية، والصراعات الإعلامية والمعلوماتية.

وفي هذا السياق، ساهمت سياسات الأطراف الثلاثة في تكريس هذا النموذج الجديد من الصراع فإسرائيل باتت تخوض مواجهات متعددة المستويات مع فاعلين غير دولتيين وشبكات إقليمية متنوعة، بينما وجدت تركيا نفسها تتعامل مع بيئات أمنية متحركة تتداخل فيها التنظيمات المسلحة مع المصالح الدولية والإقليمية،

في حين اعتمدت إيران بصورة كبيرة على أدوات النفوذ غير المباشر والشبكات الإقليمية لتعزيز حضورها الاستراتيجي.. وهكذا تحول الشرق الأوسط تدريجيا إلى ساحة مفتوحة لحروب مستدامة يصعب تحديد بداياتها أو نهاياتها.

سابعا: ما وراء نتنياهو وأردوغان وإيران مع ذلك، فإن تحميل هذه الأطراف وحدها مسؤولية أزمات المنطقة يبقى تبسيطا مفرطا للواقع فسياساتها لا يمكن فصلها عن السياق الدولي والإقليمي الأوسع الذي يشهد تنافسا مستمرا بين القوى الكبرى على النفوذ والموارد والمواقع الاستراتيجية فالولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على موقعها القيادي في المنطقة، بينما تحاول روسيا استعادة حضورها الجيوسياسي، وتتقدم الصين تدريجيا عبر أدوات اقتصادية واستثمارية متنامية.

وفي الوقت نفسه تستمر التنافسات الإقليمية على النفوذ والأمن والطاقة والممرات الاستراتيجية ولا يجب أن يغيب عن البال دور مصر التي تبين لها بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ أن سياسة الانكفاء إقليميا لن تحمي حدودها بل على العكس، حيث باتت مزنرة بالنار من سيناء وغزة والسودان وليبيا وسد النهضة وحتى التنافس على الغاز في شرق المتوسط.

وهناك الدور السعودي الذي لم يعد يحتمل أيضا المضي في سياسة الانكفاء، بل صار مطلوبا من المملكة الانخراط أكثر فأكثر في أي مشروع يحمي الأمن الإقليمي وإلا سيصيبها ما أصاب مصر، خاصة وأن النار قابلة للتدحرج من بيروت إلى الرياض. ضمن هذا المشهد المعقد، يمثل نتنياهو أحد أبرز وجوه المشروع الأمني الإسرائيلي، ويجسد أردوغـان نموذج القوة الإقليمية الساعية إلى توسيع استقلاليتها ودورها الجيوسياسي، فيما تمثل إيران نموذج الدولة التي تسعى إلى تعزيز مكانتها الإقليمية عبر بناء منظومة نفوذ عابرة للحدود.

أما الدول العربية الوازنة مثل مصر والسعودية، فإنها

الحروب الشبكية: من الجيوش النظامية إلى الصراع غير التقليدي

لم تبلور أي مشروع خارج حدودها حتى الآن. خاتمة لا يمكن القول إن نتنياهو وأردوغان وإيران هم وحدهم من أشعلوا حروب الشرق الأوسط أو أعادوا تشكيل أزماته، فالصراعات الراهنة هي نتاج تراكمات تاريخية وبنيوية معقدة، وتداخل مستمر بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية.

إلا أن سياساتهم أسهمت بوضوح في تعميق الاستقطابات والنزاعات الإقليمية. لقد شكّل التفاعل بين المشروع الأمني الإسرائيلي، والمشروع الإقليمي التركي، والمشروع الاستراتيجي الإيراني أحد أبرز العوامل التي أعادت رسم الخريطة السياسية والأمنية للشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين.

فكل طرف سعى إلى تعزيز أمنه القومي ومكانته الإقليمية، إلا أن تداخل هذه المشاريع وتنافسها المستمر أدى في كثير من الأحيان إلى إنتاج مزيد من التوترات والصراعات بدلا من بناء منظومة إقليمية أكثر استقرارا.

ولعل المفارقة الأبرز أن الفاعلين الإقليميين الذين سعوا إلى ترسيخ الأمن وتعزيز النفوذ الاستراتيجي لدولهم أصبحوا من أبرز رموز مرحلة تاريخية تحولت فيها الحرب من حدث استثنائي إلى حالة إقليمية شبه دائمة، ومن أداة سياسية محدودة إلى بنية مستمرة تحكم تفاعلات الشرق الأوسط المعاصر.

*هشام الأعور أكاديمي وكاتب سياسي لبناني
*عن موسوعة POST-١٨٠:

سنية عبدالقادر نايل:

تداعيات الحرب في الشرق الأوسط على الأمن الغذائي العالمي

*مركز انتر ريجيونال للدراسات

أدت الحرب الإيرانية وما صاحبها من اضطرابات في الملاحة البحرية وسلاسل الإمداد العالمية إلى تفاقُم أزمة الأمن الغذائي على نطاق واسع، خاصة في الدول الأكثر اعتمادا على واردات الغذاء والوقود؛ ففي ظل تداعيات الصراع على أسعار السلع الأساسية وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، بلغ ملايين البشر مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي. ومع تراجع المساعدات الإنسانية وارتفاع الأسعار العالمية، تجاوزت الأزمة كونها اضطرابا اقتصاديا لتتحول إلى أزمة إنسانية متصاعدة تُهدِّد الاستقرار الاجتماعي في تلك الدول.

مؤشرات رئيسية

ثمة مؤشرات تعكس تداعيات خطيرة للحرب في الشرق الأوسط على الأمن الغذائي العالمي، ويمكن الوقوف على أبرزها على النحو التالي:

١- ارتفاع مؤشر «الفاو» خلال أبريل ٢٠٢٦ إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من ثلاث سنوات:

تسببت الحرب في الشرق الأوسط، وما ارتبط بها من اضطرابات في أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد، خاصة مع إغلاق مضيق هرمز، في ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» خلال أبريل

٢٠٢٦ إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من ثلاث سنوات؛ حيث بلغ متوسط المؤشر نحو (١٣٠/٧) نقطة، وهو أعلى مستوى منذ فبراير ٢٠٢٣؛ ما كشف عن تصاعد الضغوط التضخمية في الأسواق الغذائية العالمية نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة والشحن والإنتاج الزراعي.

وفي هذا الصدد، أوضحت الفاو أن الزيادة كانت مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع أسعار الزيوت النباتية بنسبة (٥/٩٪)؛ حيث وصلت إلى أعلى مستوى منذ يوليو ٢٠٢٢، نتيجة ارتفاع أسعار زيوت الصويا ودوار الشمس وزيت النخيل، بجانب زيادة الطلب على الوقود الحيوي الذي يعتمد على المواد الزراعية، كما أشار خبراء المنظمة إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة الناتج عن الحرب، ساهم بشكل مباشر في تعزيز هذا الاتجاه الصعودي في أسعار الزيوت.

٢- صعود أسعار الأسمدة النيتروجينية عقب تعطل إمدادات الغاز الطبيعي المسال:

أدى تعطل الإمدادات وارتفاع تكاليف الطاقة إلى قفزة في أسعار الأسمدة النيتروجينية، وعلى رأسها اليوريا؛ ما انعكس على تكلفة الإنتاج الزراعي في العديد من الدول. أضف إلى ذلك أن الانخفاض المستمر في صادرات الغاز الطبيعي المسال ساعد في تراجع إنتاج الأسمدة النيتروجينية عالميا؛ حيث يعد الغاز الطبيعي المادة الخام الأساسية ومصدر الطاقة الرئيسي لإنتاج الأمونيا، كما أنه المكون الأساسي لجميع الأسمدة النيتروجينية.

جدير بالذكر أن أسعار اليوريا في الشرق الأوسط قد ارتفعت إلى (٥٩٠) دولارا للطن المتري في ٥ مارس ٢٠٢٦. ورغم أن أسعار الأسمدة لا تزال أقل من المستويات القياسية في عامَي ٢٠٢١–٢٠٢٢، فإن ارتفاعها يأتي في توقيتٍ يعاني فيه المزارعون من انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية؛ ما يضغط على هوامش الأرباح، ويؤثر على قرارات الإنتاج الزراعي والكميات المستخدمة من الأسمدة.

٣- نمو أسعار الحبوب من جراء ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وتكاليف الإنتاج:

انعكس التوتر في منطقة الشرق الأوسط على أسواق الطاقة التي تُعد المحرك الأساسي لتكاليف الإنتاج الزراعي والنقل؛ إذ أفضى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة والشحن، بجانب زيادة أسعار التأمين وتغيير مسارات التجارة، فزاد الضغط على الإمدادات وارتفعت أسعار الحبوب عالميا.

وقد شمل ذلك الارتفاع مختلف أنواع السلع الزراعية؛ إذ صعدت أسعار القمح والذرة وفول الصويا مدعومة بتوقعات تراجع الإنتاج في موسم ٢٠٢٧/٢٠٢٦ وتأخر عمليات الإنتاج الزراعي في بعض الدول. وتشير التحليلات إلى أن هذه الزيادة تبقى مرهونة باستمرار التوترات، خاصة إذا امتد الصراع خلال الأشهر المقبلة ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي شامل بين إيران والولايات المتحدة.

٤- تداعيات الارتفاع في تكلفة الشحن والتأمين على الأمن الغذائي العالمي:

أسفر توقف مرور ناقلات النفط وسفن الشحن عبر مضيق هرمز إثر اندلاع الحرب، عن صدمة جيوسياسية واقتصادية واسعة النطاق، ساهمت في إعادة تقييم شاملة لتكلفة المخاطر؛ فقد انعكس ذلك الاضطراب اللوجستي مباشرة على حركة التجارة والأمن الغذائي العالمي نتيجة القفزة الحادة في تسعير أقساط التأمين البحري. ووفق بيانات شركة «مارش» (Marsh) – وهي شركة وساطة تأمين واستشارات مخاطر رائدة عالميا – فإن أسعار التأمين على السفن باتت

تتراوح بين (١٪-١٫٥٪) بحسب موقع السفينة شرق أو غرب مضيق هرمز.

ولم تقتصر تلك الزيادات على السفن وحدها، بل امتدت لتشمل مختلف جوانب التأمين المرتبطة بالنقل البحري في المنطقة؛ ما ساهم بالتبعية في تضاعف تكاليف نقل السلع الأساسية والمغذيات الزراعية كالأسمدة، ورفَع بالتبعية القيمة النهائية للشحنات الغذائية الموجهة للأسواق العالمية مع زيادة الضغوط على سلاسل الإمداد.

تداعيات إنسانية

تتجاوز التداعيات الإنسانية للحروب حدود ساحات القتال المباشرة، لتتحول إلى صدمات معيشية واجتماعية حادة تضرب عمق المجتمعات الأكثر هشاشة حول العالم، وهو ما يتضح بشكل جلي في ضوء التداعيات الإنسانية الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط؛ وذلك على النحو التالي:

١- تضرُّر عدد من الدول الآسيوية بفعل تفاقم الضغوط السعرية واللوجستية:

لم تقتصر التبعات الإنسانية للتصعيد العسكري الجاري على منطقة الشرق الأوسط، بل امتدت هذه الضغوط السعرية واللوجستية لتمسَّ أجزاء من قارة آسيا؛ حيث أصبحت الاقتصادات المعتمِدة على الواردات الغذائية تعاني من تآكل القدرة الشرائية للأسر، ولا سيما في أفغانستان التي تواجه هذه الموجة التضخمية بالتزامن مع أزمات مركَّبة تشمل صراعاتها الحدودية، وتبعات زلزالَين مدمرَين ضربا البلاد في عام ٢٠٢٥، فضلا عن المخاوف من اضطرار اللاجئين الأفغان في إيران للعودة إلى موطنهم ومواجهة صعوبات بالغة في تأمين الغذاء نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء.

وعلى صعيد آخر، تفاقمت الأزمة الإنسانية في لبنان الناجمة عن موجات النزوح الجماعي في ظل استمرار التصعيد بين ميليشيا حزب الله وإسرائيل؛ ما دفع برنامج الأغذية العالمي إلى التدخل العاجل وتقديم مساعدات غذائية ونقدية لأكثر من (٢٣٠) ألف شخص، وتوزيع ما يزيد عن مليون وجبة ساخنة في لبنان خلال أول أسبوعَين فقط من التصعيد العسكري.

٢- تأثر القارة الأفريقية بشكل ملحوظ من جراء قفزة أسعار سماد اليوريا:

تضررت القارة الأفريقية على نطاق واسع بفعل الارتفاع الحاد في أسعار سماد اليوريا عقب اندلاع الحرب وإغلاق مضيق هرمز؛ إذ دفع التصعيد في المنطقة المزارعين في بعض الدول أفريقية إلى تقليص المساحات المزروعة، أو التخلي تماما عن الأسمدة، وسط توقعات بتسجيل أدنى محصول قمح في جنوب أفريقيا منذ (١٢) عاما، في ظل عدم قدرة المزارعين على معالجة محاصيلهم مع بدء موسم الزراعة نتيجة تعطل خطوط الإمداد؛ ما يهدد بانخفاض حاد في الإنتاجية وارتفاع الأسعار.

كما تبرز مالاوي ضمن أكثر الدول الأفريقية تضررا من تبعات الحرب؛ إذ تتفاقم الأزمة الإنسانية مع عجز الحكومة الملاوية، التي تُكبِّلها ديون تتجاوز (١٣) مليار دولار، عن دعم المزارعين، بالتزامن مع طوابير وقود خانقة، وتجاوُز سعر اللتر (٣٫٥٠) دولار، علاوة على اضطرار الحكومة إلى بيع احتياطيات الذهب الوطنية وطلب تمويل طارئ من البنك الدولي لتأمين واردات الوقود، وسط تحذيرات من بعض منظمات الإغاثة من تفاقم مستويات الجوع الشديد للملايين بحلول عام ٢٠٢٧.

٣- تحذير برنامج الأغذية العالمي من ارتفاع مستويات الجوع عالميا إلى أرقام قياسية:

حذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من أن التوقف شبه الكامل للملاحة في مضيق هرمز، ومخاطر حركة المرور في البحر الأحمر، يهددان بوصول مستويات الجوع عالميا إلى أرقام قياسية؛ حيث تُشير تحليلات البرنامج إلى إمكانية انزلاق نحو (٤٥) مليون شخص إضافي إلى مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد أو أسوأ بحلول نهاية عام ٢٠٢٦، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي وشامل يمنع تجدد الحرب، وهو ما من شأنه أن يرفع إجمالي عدد الجوعى عالميا إلى رقم قياسي يصل إلى (٣٦٣) مليون شخص، ويهدد بانهيار كامل للمكتسبات التنموية في تلك البيئات الهشة.

٤- معاناة الاتحاد الأوروبي من ارتفاع أسعار الأسمدة نتيجة تزايد تكاليف الطاقة:

على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يُعد أقل أقاليم العالم تأثرا بنقص الأسمدة مقارنة بمناطق أخرى أكثر هشاشة، فإن القارة الأوروبية تتأثر بعمق من جراء الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية وتكاليف الطاقة؛ فقد قفزت أسعار الأسمدة النيتروجينية في أوروبا بنسبة (٧١٪) في أبريل ٢٠٢٦ مقارنة بمتوسط ٢٠٢٤، نتيجة ارتباط إنتاجها المحلي بالغاز المستورد الذي ارتفعت أسعاره إثر اضطرابات مضيق هرمز.

بيد أن درجة التأثر تتراوح بين الدول الأوروبية بحسب طبيعة الاستجابة الحكومية للأزمة؛ فبينما تعتمد أيرلندا على الأسمدة المستوردة في ظل افتقارها إلى الإنتاج المحلي؛ حيث استوردت (١٫٧) مليون طن من الأسمدة في عام ٢٠٢٥، فإن دولا مثل فنلندا والسويد كانت الأكثر صلابة بفعل حفاظها على المخزونات الاستراتيجية من الأسمدة.

يذكر في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي، في إطار الجهود الرامية إلى دعم القطاع الزراعي الأوروبي وتعزيز استقرار إمدادات الأسمدة اللازمة للإنتاج الزراعي، قرَّر تعليق الرسوم الجمركية لمدة عام واحد على عدد من الأسمدة الرئيسية المعتمدة على النيتروجين والمستخدمة في الإنتاج الزراعي داخل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مدخلات صناعة الأسمدة، مثل اليوريا والأمونيا؛ وذلك بهدف خفض التكاليف التي يتحمَّلها المزارعون الأوروبيون وصناعة الأسمدة داخل الاتحاد؛ إذ تُقدِّر المفوضية الأوروبية بأن هذا القرار من شأنه أن يوفر نحو (٦٠) مليون يورو من الرسوم الجمركية على الواردات.

إجمالا، يُظهر الرصد الدقيق للقفزات القياسية في مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء واختناق إمدادات الأسمدة والتصاعد الحاد في تكاليف الشحن والتأمين البحري، حجم التهديدات المتزايدة التي تواجه منظومة الغذاء العالمية، والتي انعكست تبعاتها الإنسانية والاقتصادية على المجتمعات الأكثر هشاشة، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن مستقبل الأمن الغذائي عالميا يتوقف إلى حد كبير على مسار التصعيد بين إيران والولايات المتحدة ومدى إمكانية التوصل إلى اتفاق نهائي وشامل يضمن منع تجدد الحرب؛ إذ من شأن استمرار الحرب واتساع نطاقها أن يفاقم اضطرابات سلاسل إمدادات الغذاء عالميا، ومن ثم ارتفاع تكاليف الطاقة والإنتاج الزراعي، بما يعمِّق أزمة الغذاء العالمية.

هل بات الغرب مستعدا لرؤية الصين بعيون مختلفة؟

***افتتاحية صحيفة «الشعب»الصينية**

أقرّ عالم السياسة والفيلسوف الأمريكي فرانسيس فوكوياما، في مقابلة أُجريت معه مؤخرا، بأن أطروحته حول «نهاية التاريخ» التي طرحها قبل أكثر من ثلاثة عقود قد تكون معيبة. وتُعدّ حقيقة أن هذا المدافع البارز عن النظرية الديمقراطية الليبرالية الغربية في حقبة ما بعد الحرب الباردة بات يقرّ علنا بتراجع النظام الأمريكي، وباحتمال أن يشكّل النموذج الصيني خيارا بديلا، تجسيدا لعملية «إعادة تقييم الصين» التاريخية التي تشهدها المجتمعات الغربية حاليا.

تُعد الممارسة المعيار الوحيد لاختبار الحقيقة. فمنذ انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح، نجحت الصين في انتشال أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة من براثن الفقر ورفع متوسط العمر المتوقع إلى ٧٩٫٢٥ عاما، بالتزامن مع إنشاء شبكات واسعة للنقل العام وبنية تحتية حضرية، وتوفير تغطية للرعاية الصحية الأساسية وأنظمة للحياة العصرية. واليوم، تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد براءات الاختراع في مجال الذكاء الاصطناعي، وتستحوذ على ٣٥٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي، كما تؤدي دورا محوريا في تطوير الطاقة النظيفة على مستوى العالم. ويشير بعض الباحثين إلى أن الصين قد انتقلت من مرحلة «السعي وراء الحداثة» إلى مرحلة « بناء الشكل المستقبلي للحداثة». وفي المقابل، تعاني المجتمعات الغربية من جملة من التحديات، مثل الركود الاقتصادي، واختلال الممارسة الديمقراطية، والانقسامات العرقية، كما تواجه تراجعا ملموسا في مجالات الحوكمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي مواجهة واقع لا يمكن إنكاره، تهاوت فكرة أن «النموذج الغربي هو المسار الوحيد للنجاح والقمة التي ينبغي للعالم الاقتداء بها». وكما تشير شبكة عالمية مستقلة ومنظمة غير ربحية ذا كونفرسيشن (The Conversation) الأسترالية، فقد حققت الصين تحولا لافتا عبر تبنيها مسارها الخاص، وهو ما يُعدّ واقعا يدحض أطروحة نهاية التاريخ بصورة واضحة.

إن التحول في نظرة الشعوب الغربية للصين أمر لافت للنظر . فقد كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب عام ٢٠٢٦ أن مستوى القبول تجاه الصين يتفوق بشكل كبير على الولايات المتحدة، فيما شهدت دول مثل ألمانيا

والبرتغال وإيطاليا تراجعا حادا في دعمها التقليدي للولايات المتحدة، مقابل ارتفاع مستمر في مستوى الدعم تجاه الصين. ويتجلى هذا التحول بوضوح خاص لدى جيل الشباب في الفضاء الإلكتروني، بدءا من حالة الهوس العالمي التي أثارتها بثوث صانع المحتوى «آي شو سبيد» (IShowSpeed) من الصين، ووصولا إلى بروز الروايات والألعاب والمسلسلات الصينية عبر الإنترنت باعتبارها «الثلاثي الجديد» للصادرات الثقافية.

كما يمتد هذا التأثير ليشمل صعود دمى «لابوبو» (Labubu) كأحدث صيحة في عالم الموضة، والانتشار الواسع للجماليات ذات الطابع الصيني البحت (hyper-Chinese) على وسائل التواصل الاجتماعي، إذ تواصل إنجازات التحديث والثقافة في الصين كسب إعجاب الشباب الغربي. وقد أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن مستوى التحفظ أو المقاومة تجاه الصين بين الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٩ عاما يُعد أقل بكثير مقارنة بالفئات العمرية الأكبر سنا.

ولقد مكنت الاختراقات التي حققتها الصين في مجالات البرمجيات التطبيقية والمركبات الكهربائية وغيرها من القطاعات التكنولوجية المتقدمة إلى تحرر «صُنع في الصين» من الصورة النمطية المرتبطة بانخفاض الجودة والتقليد، مما يواصل جذب اهتمام الشباب الأمريكي.

أصبح نجاح النموذج الصيني حقيقة واضحة لا يمكن تجاهلها، أشبه بـ«الفيل في الغرفة»، غير أن الإقرار بانتهاء «نظرية نهاية التاريخ» لا يزال يثير قدرا من الانزعاج والقلق لدى البعض. إذ يلجأ بعض صنّاع الرأي إلى وصف الصين بأنها «تهديد» أو «قوة مزعزعة للاستقرار» أو أنها تتجه نحو «انهيار» وشيك، وذلك تحديدا كوسيلة للتعامل مع القلق الناجم عن هذا الإخفاق.

وفي عام ٢٠٢٥، لاقى مقال بعنوان «إعادة التفكير الكبرى: ما الذي ينبغي للغرب أن يتعلمه من الصين؟» صدى واسعا في الأوساط الغربية، حيث جادل المقال بأن التصورات التي طالما تبناها الغرب قد انفصلت عن واقع العالم، وأن حالات الإنكار والتهرب وردود الفعل المدفوعة

> **تعد الممارسة المعيار الوحيد لاختبار الحقيقة**

بقلق مفرط، وهي سمات شائعة في الخطاب الغربي، لم تكن سوى أعراض لهذا الخلل في الإدراك. والآن، يواجه الغرب خيارا حاسما: إما الخضوع لعملية مؤلمة لإعادة البناء الفكري، أو التشبث بأوهام مريحة.

تُعيد أزمة التصورات هذه إلى الأذهان صورة الصين في حقبة ما بعد «حرب الأفيون». ففي ذلك الحين، حينما فُتحت أبواب الصين قسرا بفعل الزوارق الحربية الغربية، عانت البلاد لأكثر من قرن من اضطرابات أيديولوجية وتجارب سياسية مؤلمة قبل أن تهتدي إلى المسار الصحيح للمضي قدما.

وبينما كان الغرب يتربع على قمة التكنولوجيا والصناعة العالمية، عملت الصين التي كانت متأخرة آنذاك على استعادة قدرتها التنافسية الصناعية بفضل جهود وكدّ أجيال متعاقبة. ومع ذلك، يظل هناك فارق جوهري، فسواء تعلق الأمر بمجال الأفكار والخطاب العام أو بالسياسات الاقتصادية، لم تلجأ الصين قط وهي الأمة التي طالما اعتزت بقيم «الانسجام كفضيلة عليا» وفلسفة «صقل الذات في المحن ونفع العالم في الرخاء» إلى تشويه سمعة الآخرين أو إغلاق أبوابها لمجرد أنها واجهت صعوبات في المنافسة.

بل على العكس من ذلك، عكفت على مراجعة عثراتها بعمق، وتعلمت بعقل منفتح، وسعت بجد ومثابرة، وانخرطت في تعاون صادق لشق مسار صيني ناجح.

فهل الغرب اليوم مستعد لاتباع مسارٍ عكسي يقوم على «فتح العين على الصين»؟ إن الإجابة عن ذلك ليست لنا أن نتنبأ بها، لكن طريقنا سنمضي فيه بثبات دون تراجع.

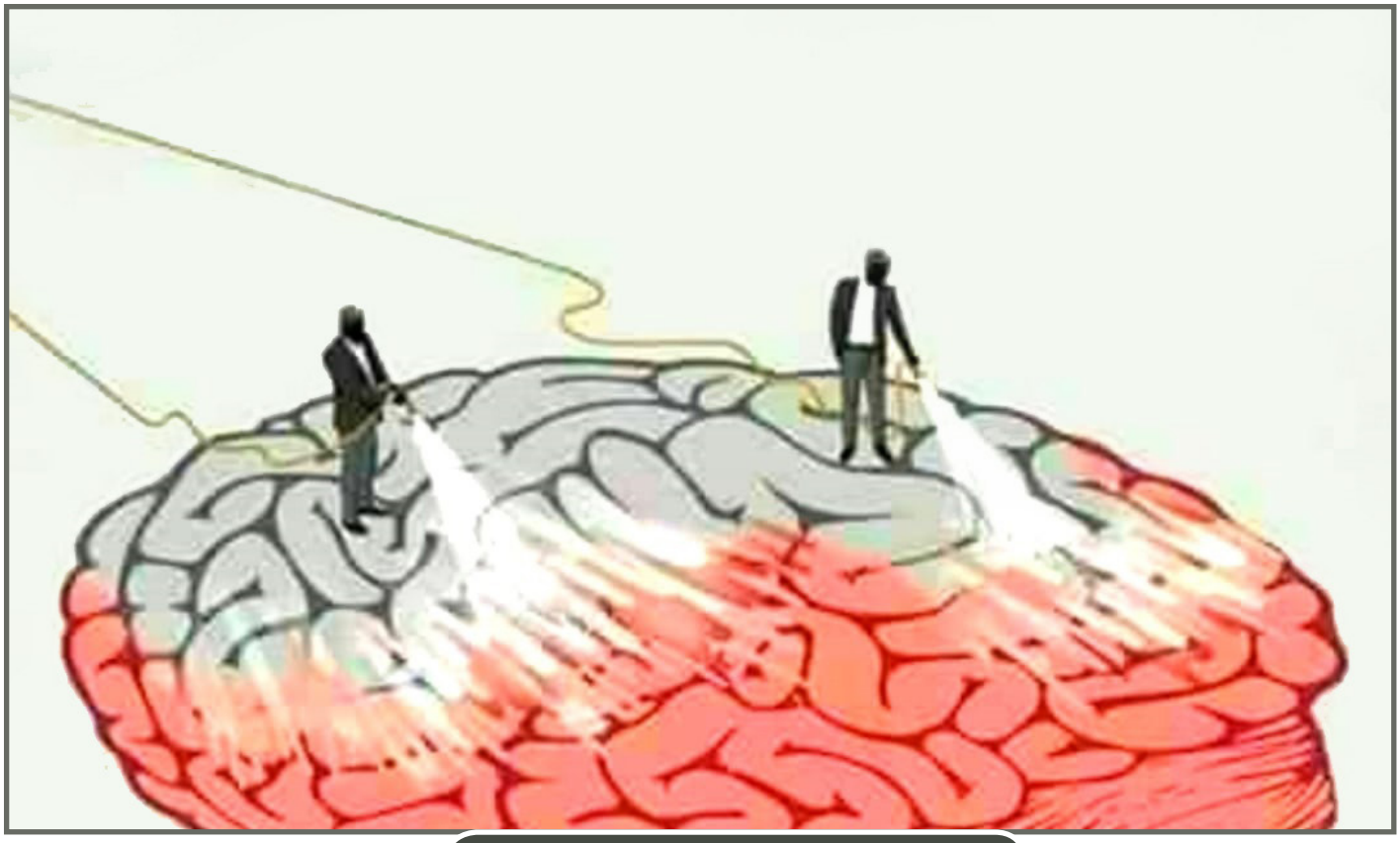

د.سيّار الجميل :

ظاهرة التفاهة والرداءة في العالم المعاصر

بين هيمنة السطحية وتراجع القيم وتشظّي المجتمعات

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة مست مختلف جوانب الحياة الإنسانية، من الثقافة والإعلام إلى السياسة والاقتصاد والتعليم. ومن أبرز الظواهر التي أثارت اهتمام المفكرين والباحثين في العقود الأخيرة ما يمكن تسميته بـ»ظاهرة التفاهة»، أي صعود الأشخاص والأفكار والمحتويات السطحية إلى واجهة المشهد العام على حساب الكفاءة والمعرفة والقيم الإنسانية الرفيعة. وقد أصبح الإنسان المعاصر محاطا بسيل هائل من المعلومات والصور والمحتويات التي تمنحه المتعة الفورية، لكنها كثيرا ما تفتقر إلى العمق والمعنى. لا تعني التفاهة مجرد البساطة أو الترفيه، بل تشير إلى هيمنة ما هو سطحي وعابر على حساب ما هو جاد ومؤثر. فالتافه في هذا السياق هو ذلك الذي يحظى بالاهتمام والشهرة والتأثير رغم محدودية إسهامه الفكري أو الأخلاقي أو العلمي. وقد أشار عدد من المفكرين المعاصرين إلى أن المجتمعات الحديثة أصبحت تقيس النجاح بعدد المتابعين والمشاهدات أكثر من قياسه بالإنجاز الحقيقي أو القيمة المعرفية.

المفكر الكندي ألان دونو قصد الرداءة لا التفاهة

المفكر الكندي آلان دونو، أعرفه جيدا قبل شهرته وشاركت في بعض فعالياته في اقليم كيبك الكندي قبل سنوات ، واسم كتابه الشهير هو La médiocratie (٢٠١٥) (وترجم عربيا إلى: نظام التفاهة أو عصر التفاهة). وترجمة La médiocratie إلى العربية ليست واحدة نهائية، بل هي اجتهادية لأن الكلمة الفرنسية médiocratie مركّبة (من médiocre = الرداءة/الوسطية، و –cratie = حكم/سلطة). لذلك ظهرت عدة ترجمات، لكل منها دلالة، واذا كان آلان دونو قد قصد الرداءة المؤسسية ، فأنا أقصد التفاهة المجتمعية لدى الانسان المتعصب (كتابي: المزامنات الأولى ،٢٠٠٢ ، ٢٠١٦) ..

يصف آلان دونو في كتابه عالما لم تعد فيه الكفاءة ولا المعرفة العميقة معيارا للتقدّم، بل صار الامتثال والسطحية والقدرة على التكيّف مع الرداءة هي العملة الرائجة. فالنظام، كما يراه، لا يُقصي الموهوبين بشكل مباشر، بل يُعيد تشكيل المعايير بحيث لا يعود للتميّز مكان، ويُكافأ من يلتزم بالحد الأدنى المقبول دون أن يثير الأسئلة أو يخلخل البنى القائمة. في هذا المناخ، تتسلل التفاهة إلى المؤسسات، من الاقتصاد إلى الإعلام إلى الجامعة، حتى تصبح القاعدة لا الاستثناء، ويغدو الصوت النقدي عبئا، فيما يُحتفى بمن يجيد تكرار السائد بلغة مهذبة وخالية من العمق. إنه عالم تُدار فيه الرداءة بكفاءة، وتُقصى فيه الجرأة باسم المهنية، فيتحول الإنسان من باحث عن الحقيقة إلى موظف داخل نظام يُنتج المعنى الزائف ويعيد تدويره.

أسباب انتشار التفاهة / الرداءة

هيمنة منطق الربح التجاري على الإعلام. والثورة الرقمية وسهولة صناعة المحتوى ونشره. وتراجع القراءة وخبا الاهتمام بالمعرفة العميقة في مجتمعاتنا. مع رحيل قيم الماضي وانتشار الطائفية والانقسامية وثقافة الاستهلاك السريع والبحث عن المتعة الفورية. وضعف المؤسسات التربوية والثقافية في بعض المجتمعات. ويتبلور العلاج الأسمى مع تعزيز التربية على التفكير النقدي. ودعم الثقافة الجادة والبحث العلمي. وتشجيع القراءة والحوار الفكري. وتطوير إعلام مسؤول يوازن بين الترفيه والمعرفة. وإعادة الاعتبار للقيم الأخلاقية والإنسانية في التعليم والحياة العامة.

مظاهر التفاهة في مناحي الحياة

١. في السياسة والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

في بعض الدول، أصبح الخطاب السياسي يعتمد على الصورة الإعلامية والشعارات المختصرة أكثر من اعتماده على البرامج والأفكار. ويُلاحظ أحيانا أن الجاذبية الإعلامية للسياسي أصبحت عاملا مؤثرا في نجاحه أكثر من كفاءته أو خبرته. وغدت الشهرة في كثير من الأحيان متاحة لأي شخص قادر على صنع الاكاذيب وإثارة اللغط أو جذب الانتباه، بغض النظر عن مضمون ما يقدمه. فبينما يقضي العلماء والباحثون سنوات طويلة في إنتاج المعرفة، قد يحصد شخص يقدم محتوى سطحيا ضحلا ملايين المشاهدات خلال ساعات. وأصبحت الأخبار المثيرة والفضائح والحياة الخاصة للمشاهير تحظى باهتمام أكبر من القضايا العلمية والثقافية والإنسانية المهمة.

٢. في التربية والتعليم الاكاديمي والثقافة والفن والعلاقات الانسانية

تأثرت المنظومة التعليمية بثقافة السرعة والاستهلاك، فأصبح بعض الطلاب يبحثون عن النجاح السريع والحصول على الشهادات دون الاهتمام الحقيقي ببناء المعرفة أو تنمية التفكير النقدي. كما تراجعت مكانة القراءة العميقة أمام المحتوى

السريع والملخصات المختصرة. وشهدت بعض المجالات الفنية انتشار أعمال تحقق نجاحا تجاريا كبيرا رغم محدودية قيمتها الفنية أو الفكرية، بينما تجد الأعمال الجادة صعوبة أكبر في الوصول إلى الجمهور الواسع. وأصبحت العلاقات في بعض الأحيان محكومة بمنطق الاستعراض والصورة الخارجية. فبدل التركيز على الصدق والوفاء والتواصل الإنساني الحقيقي، بات البعض يقيس نجاح حياته الاجتماعية بعدد الإعجابات والمتابعين.

الاحتيال الجمعي باسم المعرفة (المزيفة)

في زمن التفاهة، لا يكتفي بعضهم بالجهل، بل يلبسه ثوب المعرفة ويمارسه بوصفه سلطة. ترى أفرادا يتحدثون باسم "البحث العلمي" وهم أبعد ما يكونون عن روحه ومنهجه، فقراءاتهم مبتورة، واستنتاجاتهم خاوية، وأحكامهم تُلقى كحقائق نهائية بلا سند متماسك أو أي تحقق منهجي. الأخطر من ذلك ليس خطأهم فحسب، بل يقينهم المغلق؛ إذ يتعاملون مع النقد بوصفه اعتداء، ومع التصحيح بوصفه تقليلا من شأنهم، فيرفضون أيّ مراجعة أو حجّة أو وثيقة تخالف ما استقر في أذهانهم. إنهم يمارسون نوعا من الاحتيال العلمي الناعم، حيث تُستبدل الأدلّة بالادعاء، والمنهج بالانطباع، والتواضع المعرفي بنبرة فوقية لا ترى في الآخرين إلا تلامذة متأخرين. وهكذا يتحوّل الخطاب العلمي إلى ضجيج، وتغدو الحقيقة ضحية بين جهلٍ واثقٍ ونرجسيةٍ لا تُصحَّح.

ازدواجية التافهين

وثمّة وجهٌ آخر أكثر ابتذالا لهذه التفاهة، يتجلى في ازدواجية صارخة؛ حيث يتزيّن بعضهم بخطاب المرونة والتقدمية والتمدّن، بينما تنكشف ممارساته على أرض الواقع بوصفها طائفية ضيقة ومحاصصاتٍ مقنّعة. فهو لا يرى في المشهد إلا أبناء دائرته، ولا يكرّس في ذاكرته إلا أسماء بعينها يكرّرها بإلحاح، كأنها تمثّل الحقيقة وحدها، متجاهلا عمدا أو لاوعيا كل ما عداها. وحين يشيد، فإنه يشيد ضمن حدود انتمائه، لا ضمن معايير القيمة والمعرفة. هذه الانتقائية الفجّة، التي تتغذّى من وعيٍ باطنٍ مثقل بالتحيّز، تتحول إلى أداة إقصاء مبطّن، بل إلى تنكيل رمزي بالآخر المختلف. وما نراه في العراق مثال صارخ على هذا الانحدار، حيث يُعاد إنتاج الانقسام تحت لافتات حداثية زائفة، فيغدو الخطاب الراديكالي التقدّمي أو الثوري القومي أو حتى الليبرالي الحر .. مجرد قناع هشّ يخفي وراءه ذهنية تقليدية إقصائية لا تختلف كثيرا عمّا تدّعي معارضته.

التافهون واقصاء المبدعين

ليس غريبا، في هذا السياق، أن يتحوّل الفضاء الأكاديمي ذاته إلى ساحة إقصاء مغلّف بشعارات نبيلة وفي بواطنه غلو وكراهية بشعة . فكم من أستاذٍ حمل شوق العودة إلى بلده كما هو حال الاستاذ (س) ملبّيا دعوة وجدانية نحو وطنه ، ظانّا أنه سيجد بيئة تحتفي بالمعرفة وتراكمها، فإذا به يُواجَه بجدار من الاتهامات الجاهزة قبل أن تطأ قدماه أرض العراق . لا نقاش في نتاجه، ولا مساءلة لمنهجه، ولا احتراما لمكانته بل تصنيف مسبق يختصره في خانة طائفية ضيقة، ويُقصيه باسم قيم يُفترض أنها نقيض الإقصاء. هنا لا تعود المشكلة في حادثة بعينها، بل في بنية ذهنية تُخفي خوفها من الاختلاف خلف ادعاء ات واهية، وتستخدم اللغة الأخلاقية سلاحا رمزيا لتصفية الحضور العلمي غير المرغوب فيه. إنها لحظة ينقلب فيها المفهوم إلى نقيضه: فمناهضة العلماء تُمارَس بروح طائفية مقززة ، والدعوة إلى الانفتاح تتحوّل إلى آلية لإغلاق الأبواب، والتهميش وتشويه السمعة لتغدو الجامعة-في بعض تجلياتها مرآة لخلل أعمق في الوعي الجمعي، لا مجرد مؤسسة لإنتاج المعرفة.

الإقصاء المعرفي، أو الانتقائية الأيديولوجية وتزوير الوعي

ثمّة انحطاط أخلاقي صريح يتخفّى في بعض الكتابات المعاصرة، لا علاقة له بالاختلاف المشروع ولا بالمنافسة العلمية، بل هو إقصاء متعمّد وممنهج لكل اسم لا ينسجم مع القناعات الضيقة لكاتبه. يتعمّد بعض الكتّاب حذف مفكرين بارزين من المشهد، رغم حضورهم العلمي الواضح وأعمالهم الرصينة منذ أكثر من ستين سنة وحتى اليوم ، لا لضعفٍ في نتاجهم، بل لأنهم ينتمون إلى فضاء عقائدي أو طائفي أو أيديولوجي مغاير. هذا السلوك ليس مجرد انتقائية، بل هو تزوير للوعي الثقافي، وعبث مقصود بخرائط المعرفة، حيث يُعاد إنتاج المشهد على صورة الولاءات لا على معيار القيمة. إن إحياء أسماء استُهلكت، وتكرارها بوصفها مرجعية وحيدة، مقابل الصمت المريب عن معاصرين أكفاء، يكشف عن ذهنية تخشى الاعتراف، وتعجز عن مواجهة التنوع، فتلوذ بالإلغاء بدل الحوار. إنها ليست كتابة، بل ممارسة إقصائية فجة، تُخفي عجزها خلف ادعاء الثقافة، وتشي بانحدار أخلاقي عميق يضرب جوهر الفعل المعرفي في مقتل. ان عشرات بل مئات الكتّاب ينشرون ويهذون من عندياتهم بلا دقة ولا لغة ويرددون مصطلحات ومرادفات بلا فهم ولا معنى ، علما بأن لا ينفعنا التنظير والانشائيات بقدر ما ينفعنا النقد والمنهج واخلاقيات الكتابة .

كيف ؟ انه التواطؤ الصامت ضد الكفاءة.

ثمّة شكل أكثر خفاء من الرداءة، لا يظهر في ضعف الفكرة بل في سوء النية الثقافية، حين يتعمّد بعض الكتّاب التغافل عن ذكر مفكرين بارزين من بيئتهم نفسها، لا لقصورٍ في نتاجهم، بل لاختلافٍ عقائدي أو طائفي أو أيديولوجي. هنا لا يكون الصمت بريئا، بل يتحوّل إلى ممارسة إقصاء معرفي، يُعاد من خلالها تشكيل الذاكرة الثقافية على نحو انتقائي، يُبرز أسماء استُهلكت أو عفا عليها الزمن، ويُقصي أخرى حيّة وفاعلة ومؤثرة. إنها ليست منافسة، لأن المنافسة تفترض الاعتراف بالآخر، بل هي نوع من التواطؤ غير الاخلاقي ضد الحقيقة، حيث تُدار الثقافة بمنطق الولاء لا بمنطق القيمة. في هذا السياق، يغدو الكاتب حارسا لحدود ضيقة لا باحثا عن المعرفة، وتتحوّل الكتابة من فعل اكتشاف إلى أداة فرز وإلغاء، بما يكشف عن أزمة أخلاق قبل أن يكون أزمة منهج.ومشكلة تفكير متوارث عبر الأجيال.

خاتمة تقول : الحصيلة في العلاجات

إن ظاهرة التفاهة والرداءة ليست مجرد مشكلة ثقافية عابرة، بل تحدٍ حضاري يمسّ طريقة تفكير الإنسان المعاصر ورؤيته للعالم. فحين تصبح الشهرة أهم من الكفاءة، والضجيج أهم من الحقيقة والتشويه متعمد ، والتهميش اداة جمعية ، والمظهر أهم من الجوهر، تدخل المجتمعات في حالة من الخلل القيمي والمعرفي. ومع ذلك، فإن مواجهة هذه الظاهرة تظل ممكنة عبر التعليم والثقافة والوعي النقدي، وعبر إعادة الاعتبار للمعرفة والأخلاق باعتبارهما أساس التقدم الإنساني الحقيقي. مع تعزيز التربية وممارسة التفكير النقدي. ودعم الثقافة الجادة والبحث العلمي. وتشجيع القراءة والحوار الفكري وقبول الآخرين فهم ابناء وطن واحد قبل أن يكونوا جماعات تأكل واحدتها الأخرى . وعلى الدولة وكل مؤسساتها تقع مسؤولية التوازن والعدالة وتطوير إعلام مسؤول يوازي بين القيم الوطنية والمعرفة وإعادة الاعتبار للقيم الأخلاقية والإنسانية في البلاد.

مذكرة التفاهم الأمريكية - الإيرانية

14 بندًا لإنهاء الحرب وبدء مسار الاتفاق النهائي

مفاوضات نهائية خلال 60 يوماً | الإفراج عن الأموال المجمدة | رفع العقوبات | فتح الملاحة البحرية | وقف الحرب وإنهاء الأعمال العدائية

1 إنهاء الحرب ووقف الأعمال العدائية

تُعلن إيران والولايات المتحدة، إلى جانب حلفائهما، إنهاءً فورياً ودائماً للحرب على جميع الجبهات، بما فيها لبنان، والتعهد بعدم شن أي عمل عدائي.

2 احترام السيادة وعدم التدخل

تتعهدان باحترام سيادة كل منهما وسلامة أراضيها، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.

3 اتفاق نهائي خلال 60 يوماً

تتعهدان بالتفاوض والتوصل إلى اتفاق نهائي في غضون فترة أقصاها 60 يوماً، قابلة للتمديد بالتراضي المتبادل.

4 رفع الحصار البحري الأمريكي

ترفع الولايات المتحدة الحصار البحري وتعيد حركة الملاحة البحرية إلى طاقتها الكاملة خلال 30 يوماً. وتسحب قواتها من المناطق المحيطة خلال 30 يوماً من تاريخ الاتفاق النهائي.

5 استعادة الملاحة التجارية الكاملة

تتخذ إيران خطوات لضمان استئناف حركة السفن التجارية بين الخليج العربي وبحر عمان والعكس خلال 30 يوماً، إلى حجم ما قبل الحرب.

6 خطة تنمية لإيران بقيمة 300 مليار دولار

تتعهد الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها الإقليميين، بوضع خطة شاملة لإعادة تأهيل إيران وتنمينها الاقتصادية، مع ضمان تمويل لا يقل عن 300 مليار دولار.

7 رفع العقوبات الأمريكية والأممية

تلتزم الولايات المتحدة بانهاء جميع أنواع العقوبات التي تواجه إيران حالياً، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ومجلس المحافظين للوكالة الدولية وجميع العقوبات الأمريكية.

8 تأكيد عدم إنتاج سلاح نووي

تؤكد إيران مجدداً أنها لن تنتج أسلحة نووية أبداً. وسيتم تناول جميع القضايا النووية، بما في ذلك احتياجات إيران النووية، في اتفاق نهائي.

9 تجميد التصعيد والعقوبات الجديدة

في انتظار التوصل إلى اتفاق نهائي، تحافظ إيران على الوضع الراهن في برنامجها النووي، ولا تفرض الولايات المتحدة عقوبات جديدة على إيران أو تعزز قواتها.

10 إعفاءات فورية لصادرات النفط

تصدر وزارة الخزانة الأمريكية إعفاءات لصادرات النفط الخام الإيراني والمنتجات البتروكيماوية ومشتقاتها وجميع الخدمات ذات الصلة.

11 الإفراج عن الأموال والأصول المجمدة

تفرج الولايات المتحدة عن الأموال والأصول المجمدة أو المقيدة لإيران وتتاح بالكامل للاستخدام وفقا لتعليمات البنك المركزي الإيراني.

12 إنشاء آلية تنفيذ ومتابعة

يتفق الطرفان على إنشاء آلية تنفيذ للإشراف على التنفيذ الناجح والالتزام المستقبلي بالاتفاق النهائي.

13 بدء مفاوضات الاتفاق النهائي

بعد تلقي ضمانات بشأن بدء تنفيذ المواد (4) و 5 و 10) واستمرار تنفيذ هذه الخطوات، تبدأ المفاوضات بشأن المواد المتبقية فقط.

14 اعتماد الاتفاق بقرار ملزم من مجلس الأمن

سيتم إقرار الاتفاق النهائي من خلال قرار ملزم من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

أبرز ما يتضمنه الاتفاق

- وقف الحرب وإنهاء الأعمال العدائية
- فتح هرمز والملاحة البحرية
- رفع جميع العقوبات
- الإفراج عن الأموال المجمدة
- إعفاءات لصادرات النفط والخدمات المرتبطة بها
- خطة إعمار وتنمية بـ 300 مليار دولار
- مفاوضات نهائية خلال 60 يوماً